

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية  
مذكرة بعنوان:

## آليات تصحيح الإختلال في قيمة الدينار الجزائري دراسة تحليلية 2000 - 2016

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:  
د. بودخدخ كريم

إعداد الطلبة:  
- بوسنة آسيا  
- فافة كميلية

### أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة جيجل	الأستاذ: شعوة دراجي
مشرفاً ومقرراً	جامعة جيجل	الأستاذ: بودخدخ كريم
مناقشاً	جامعة جيجل	الاستاذ: بويلوطة بلال

السنة الجامعية: 2017 - 2018



# تشكرات

بسم الله الذي هدانا وأنار لنا طريق العلم وصلى الله وسلم على خاتم النبيين

وإمام المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم

أولا نشكر الله سبحانه وتعالى ونحمده حمدا كثيرا على ما يسر لنا من أمرنا للقيام بهذا العمل ، فاللهم لك الشكر وإليك يرجع الفضل كله علانيته وسره، وعملا لقوله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكره الله ."

يسرنا أن نتقدم بالشكر للأستاذ المشرف " الدكتور بودخدخ كريم " الذي كان محفزا وموجها وعونا لنا في تجاوز صعوبات البحث وفهم ما غمض علينا فهمه من قضايا في البحث، فله منا خالص الشكر والإحترام لما بدله من جهد ونصائح قيمة.

والشكر موصول أيضا للأستاذ حناش إلياس على تشجيعاته وتوجيهاته.

وأیضا نتقدم بالشكر للجنة المناقشة المحترمة لقبولها مناقشة هذه المذكرة وتقويمها حتى تخرج في صورة أفضل مما هي عليه.

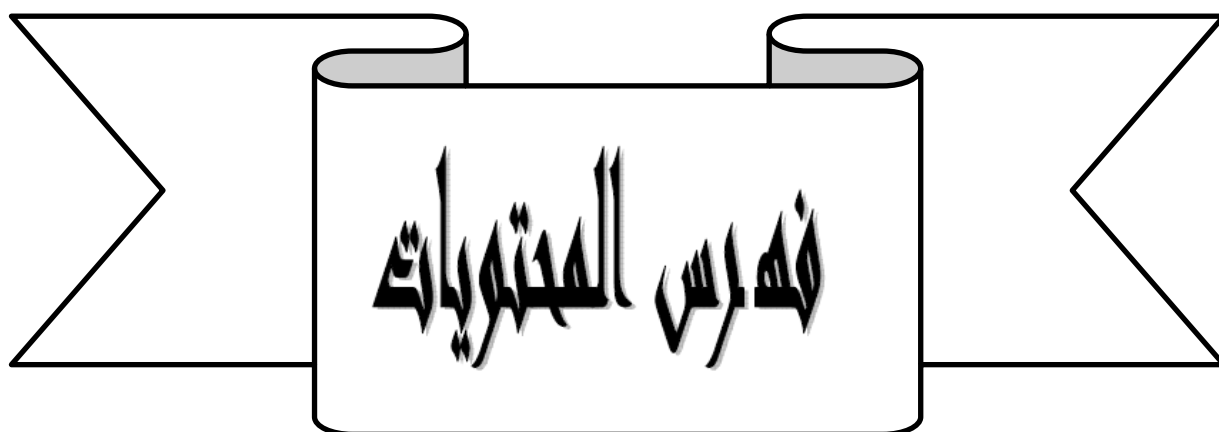
ويطيب لنا كذلك شكر كل أولئك الذين ساعدونا.....ساندونا.....حفزونا.....لإتمام هذه المذكرة.

فلکم منا کلکم.....جزیل الشکر.....وفائق الإحترام.....الخالصین.

جزاكم الله خيرا





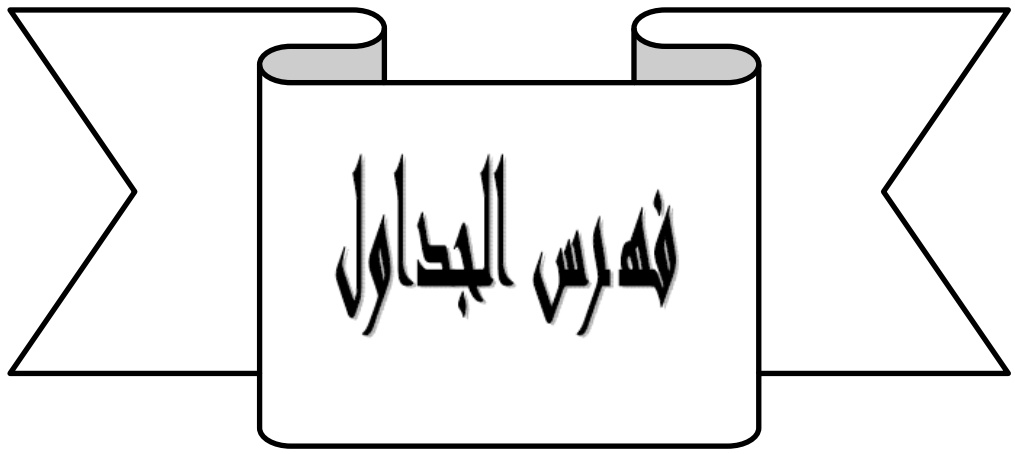


فهرس المحتويات.

الصفحة	المحتوى
-	الاهداء
-	الشكر والتقدير
-	فهرس المحتويات
-	فهرس الجداول والأشكال
أ - ث	مقدمة عامة
	<b>الفصل الأول: الإطار العام لسعر الصرف</b>
06	تمهيد.
07	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
07	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
10	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
14	المطلب الثالث: سوق الصرف
20	المبحث الثاني: نظريات المفسرة لسعر الصرف
20	المطلب الأول: نظرية تعادل القدرة شرائية
23	المطلب الثاني: نظرية ميزان المدفوعات
24	المطلب الثالث: نظرية تعادل أسعار الفائدة
26	المبحث الثالث: أنظمة سعر الصرف
26	المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت
30	المطلب الثاني: نظام سعر الصرف المرن
33	المطلب الثالث: نظام رقابة على الصرف
35	خلاصة الفصل.
	<b>الفصل الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري.</b>
37	تمهيد.
38	المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.
38	المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي
40	المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الذاتية
46	المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري خلال الألفية الثالثة
51	المبحث الثاني: أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

فهرس المحتويات

50	المطلب الأول: قطاع المحروقات
59	المطلب الثاني: القطاع الفلاحي
64	المطلب الثالث: القطاع الصناعي
66	المطلب الرابع: قطاعات أخرى
69	المبحث الثالث: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.
69	المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الداخلية
75	المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية الخارجية
81	خلاصة الفصل.
	الفصل الثالث: الدينار الجزائري بين أسباب التدهور وأهم الإصلاحات.
80	تمهيد.
81	المبحث الأول: مسار سعر الصرف في الجزائر
81	المطلب الأول: مراحل تطور أنظمة صرف الدينار
88	المطلب الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري
92	المبحث الثاني: أسباب انخفاض قيمة الدينار الجزائري
92	المطلب الأول: السياسة النقدية
93	المطلب الثاني: تنامي سوق الصرف الموازي
95	المطلب الثالث: التضخم
98	المبحث الثالث: الإصلاحات المقترحة للحد من تدهور قيمة الدينار الجزائري
98	المطلب الأول: الآثار السلبية لانهايار قيمة الدينار الجزائري
98	المطلب الثاني: الإصلاحات على المدى القصير
102	المطلب الثالث: الإصلاحات على المدى المتوسط والطويل
107	خلاصة الفصل.
109	الخاتمة العامة.
113	قائمة المراجع.
-	الملخص.

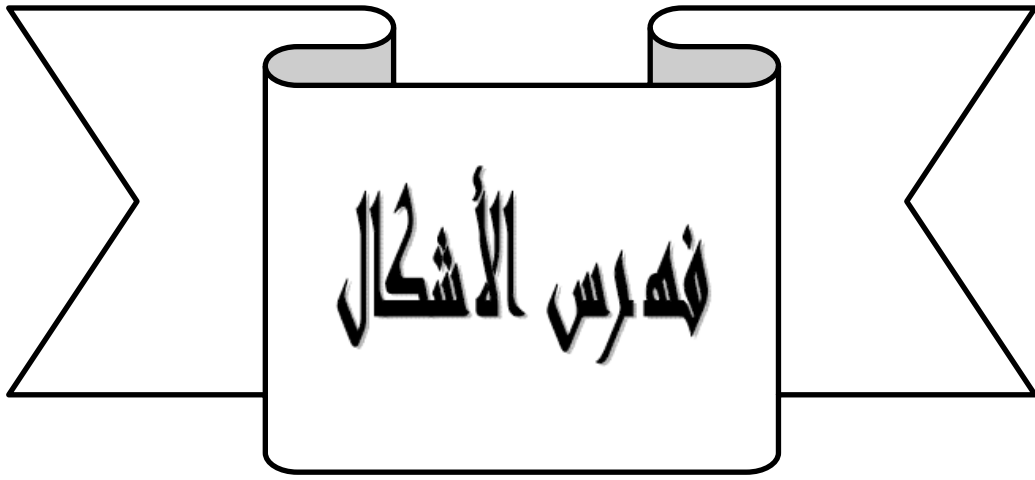


## فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
47	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2000-2004)	(01)
48	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009)	(02)
49	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)	(03)
51	نسبة إنتاج قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000 - 2016)	(04)
53	مساهمة الإيرادات الجبائية للبترول في الإيرادات الكلية للميزانية خلال الفترة (2000 - 2016)	(05)
54	مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات خلال الفترة (2000 - 2016)	(06)
56	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 - 2016)	(07)
58	مساهمة العمالة الفلاحية في القوى العاملة الكلية خلال الفترة (2000-2016)	(08)
59	تطور قيمة و نسبة الصادرات الفلاحية والغذائية إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة (2011 - 2016).	(09)
60	تطور نسبة الصادرات الفلاحية والغذائية إلى إجمالي الواردات خلال الفترة (2011 - 2016).	(10)
61	مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 - 2016).	(11)
62	تطور مستويات التشغيل في قطاع الصناعة إلى القوى العاملة الكلية خلال الفترة (2000 - 2016).	(12)
64	نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 - 2016).	(13)

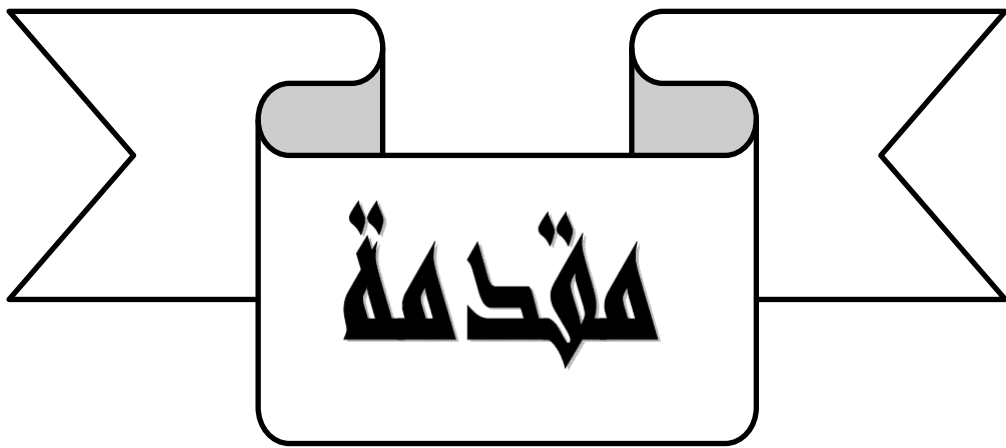


66	مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل خلال الفترة (2000 - 2016).	(14)
67	واقع معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2016).	(15)
69	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2016)	(16)
71	تطور نسبة البطالة خلال الفترة (2000 - 2016).	(17)
72	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2016)	(18)
73	تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 - 2016)	(19)
82	تطور تسعير الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي خلال الفترة (1964 - 1973)	(20)
83	تحديد قيمة الدينار الجزائري مقارنة بسلة من العملات الأجنبية	(21)
88	تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو والدولار خلال الفترة (2000 - 2008)	(22)
90	تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو والدولار خلال الفترة (2008 - 2016)	(23)
94	تطور سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي خلال الفترة (2001 - 2013)	(24)



## فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	تغيرات أسعار الفائدة وأثرها على سعر الصرف	(01)
68	واقع معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2016).	(02)
69	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2016).	(03)
75	تطور إحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2016)	(04)
76	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2016).	(05)
89	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال الفترة (2000 - 2008).	(06)
91	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال الفترة (2009 - 2016)	(07)
95	تطور سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي (2001 - 2013)	(08)



## مقدمة:

في ظل الإنفتاح العالمي وتطور الأسواق المالية الدولية وزوال القيود أمام المبادلات بين مختلف دول العالم، أصبحت العملة الوسيط المسهل للقيام بمختلف المعاملات والمبادلات، ومع تعدد هذه العملات أصبحت هناك حاجة لأسواق الصرف لتسهيل عملية تبادل العملات هذا ما أدى إلى وجود علاقة تبادلية بين هذه العملات، هذه العلاقة عرفت بسعر الصرف والذي حضي بأهمية كبرى باعتباره الأساس في تحديد الأسعار بين الدول كما أن سعر الصرف له أدوات عدة يمكن لأي دولة إستعمالها لعلاج أزماتها والتقليل من مخاطرها، كما أنه يمكن من تحديد ومعرفة التغيرات الاقتصادية ومؤثراتها على المدى القصير والطويل.

وقد شهد عقد الثمانينات من القرن العشرين تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية في الدول المتقدمة، كانخفاض معدلات النمو، وهذا بالطبع أثر على الدول النامية كالجزائر والتي شهدت سنة 1986 أزمة اقتصادية حادة، حيث أدت إلى تدني عدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وحدوث عجوزات في ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات البطالة، وهذا محتم على الدولة النظر في سياستها الاقتصادية، فعرفت منعرجا حاسما إذ انتقلت من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر، ومع تقاوم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أوائل التسعينات استلزم على الجزائر القيام بإصلاحات اقتصادية.

وكأي سياسة اقتصادية في بلد ما كان لابد من تحقيق الاستقرار الخارجي عن طريق القيام بمجموعة من الإجراءات والتدابير والتي من بينها إتباع سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري بهدف تحقيق التوازن الخارجي، حيث اتضح أن سعر الصرف الذي ساد منذ الاستقلال لم يعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد الوطني، وكان نظام سعر الصرف القائم بعيدا كل البعد عن سوق الصرف، ورغم التحسن الملحوظ الذي شهدته جل المؤشرات الاقتصادية خلال الألفية الثالثة والتي كانت نتيجة للقيام بمجموعة من المشاريع التنموية للنهوض بالتنمية الاقتصادية في الجزائر، إلا أن الدينار الجزائري مازال يعاني من تدهور حاد في قيمته وخاصة خلال سنتي 2015 و 2016 مما أثر بشكل كبير على القدرة الشرائية في الإقتصاد المحلي و خلل من تكلفة الإستيراد في ظل عجز السوق المحلي عن توفير مختلف متطلبات الإقتصاد الوطني.

## 1- إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف يتم علاج الاختلال في قيمة الدينار الجزائري؟

وحتى يتسنى الإلمام والإحاطة بالموضوع المدروس يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المراحل التي مر بها نظام الصرف في الجزائر؟

- ماهي العوامل التي أثرت على قيمة الدينار الجزائري؟



- كيف أثرت المؤشرات الاقتصادية الكلية على قيمة الدينار الجزائري؟

## 2- فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التي سنقوم بتأكيدها أو نفيها

أثناء الدراسة وتمثل فيما يلي:

- يعتبر التضخم السبب الرئيسي لإنخفاض قيمة الدينار الجزائري.

- تراجع قيمة الدينار الجزائري هو خلل هيكل و ليس ظرفي.

- إنخفاض سعر الصرف راجع إلى ضعف الإقتصاد الجزائري.

## 3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج جانبا يعتبر رئيسيا في قضية النهوض بالاقتصاد الجزائري والرقى به وذلك لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي، أين يعتبر موضوع سياسة صرف والاختلال الذي يشهده الدينار الجزائري الموضوع الرئيسي والفيصل في هذا الإطار، إذ أن معالجة التدهور في قيمة الدينار الجزائري وتحديد الأسباب التي أدت إلى الإختلال في قيمة الدينار الجزائري يساهم في إبراز أهم الإصلاحات التي يمكنها من إعادة الإعتبار لقيمتها بما يساهم في التأثير إيجابا على الإقتصاد الوطني.

## 4- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مفاهيم سعر الصرف ووظائفه وأهم العوامل المؤثرة فيه ونظرياته وأنظمته.

- إعطاء نظرة عامة حول مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

- معرفة أسباب انخفاض قيمة الدينار الجزائري.

- معرفة أهم الإصلاحات لاسترجاع القيمة الحقيقية للدينار الجزائري.

## 5- أسباب اختيار الموضوع:

لم يكن اختيار الموضوع بمحض الصدفة بل كان نتيجة لعدة أسباب منها الموضوعية والذاتية، حيث

يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- الحرص على دراسة وفهم سعر صرف الدينار الجزائري ومعرفة أهم مراحل تطوره وكذا معرفة الأسباب التي

أدت إلى الإنهيار في قيمة الدينار الجزائري وأهم الإصلاحات الواجب القيام بها للرفع من قيمته.

- الرغبة في دراسة والبحث في هذا الموضوع.

- يندرج ضمن إطار التخصص.



## 6- المنهج المتبع في الدراسة:

إعتمدنا في هذه الدراسة على مناهج تتوافق مع موضوع البحث، حيث إعتمدنا على المنهج الوصفي و ذلك لكشف كل ما يتعلق بالجانب النظري لسعر الصرف والإقتصاد الجزائري والتطورات التي مر بها نظام الصرف في الجزائر، ، كما إعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل بعض الإحصائيات لمختلف القطاعات و المؤشرات الإقتصادية و كذلك في تطور سعر صرف الدينار الجزائري.

## 7- حدود الدراسة:

حددت الدراسة في إطار مكاني وزماني، حيث حصرت في الجزائر، أما فترة الدراسة فقد شملت الفترة الزمنية من 2000 إلى 2016، حيث تستدعي الدراسة الأخذ بوضعية الإقتصاد الجزائري خلال نفس الفترة التي عرفت فيها قيمة الدينار الجزائري تغيرات هامة.

## 8- الدراسات السابقة للموضوع:

- دراسة مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة(01/1990-2003/04)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جوان 2005، و قد تبلورت إشكالياتها في: ماهو أثر تغير سعر الصرف على التوازن الإقتصادي الكلي؟

ولقد تم التوصل إلى أن التخفيض أثر بصفة أكيدة على جميع المتغيرات، على مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي زيادة قوية ومستمرة، وكذلك مؤشر أسعار الإستثمار، عكس الكتلة النقدية في الإنخفاض، أما معدل الفائدة في الزيادة .

- دراسة عائشة خليف، تطوير قيمة الدينار الجزائري في ظل إصلاحات سياسة سعر الصرف خلال الفترة 1994 . 2015، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2017، وقد تبلورت إشكاليها في: كيف أثرت إصلاحات سعر الصرف على قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (1994 - 2016)؟

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار الجزائري لم تحقق ماكان مرجوا منها، وأن التحسن الإيجابي في المتغيرات الإقتصادية الكلية سببه ارتفاع أسعار البترول وليس بسبب الإصلاح الاقتصادي أو الرشاد المالي.

- دراسة محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، مداخلة على ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الإقتصادية - الواقع والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 14-15-12-2004، وقد تبلورت إشكالياتها في: هل أسلوب المرونات في سياسات التعديل

الهيكل والقاضي بتخفيض قيمة العملة المحلية لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات، صالح للتطبيق على اقتصاد نام كالجائر وهل من ضروري تطبيقه؟

وقد تم توصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الإصلاحات التي باشرت الجزائر لمسيرة الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية ساهمت إلى حد كبير في تقريب سعري العملة الوطنية أي الرسمي والموازي، إلا أن الوصول إلى سعر موحد تماما لازال بعيد المنال، لذا ينبغي تعميق الإصلاحات في النظام المصرفي بالإضافة إلى أنه لابد من معالجة مشكل عرض العملة الأجنبية التي ينبغي أن تكون معادلة مع الطلب عليها بما يضمن استقرار الدينار الجزائري وتوحيد سعر الصرف.

## 9- هيكل الدراسة:

لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حتى يتم معالجة البحث بصورة مفصلة تخلص إلى تقديم إجابة على إشكالية البحث بحيث يأتي كل فصل بمقدمة وخاتمة.

الفصل الأول: الإطار العام لسعر الصرف، حيث ينقسم إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي: ماهية سعر الصرف، النظريات المفسرة لسعر الصرف، أنظمة سعر الصرف.

أما الفصل الثاني: فكان بعنوان واقع الاقتصاد الجزائري وتضمن كذلك ثلاث مباحث، المبحث الأول مراحل تطور الاقتصاد الجزائري أما المبحث الثاني فكان أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، والمبحث الثالث فكان بعنوان المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

أما الفصل الثالث: فكان بعنوان الدينار الجزائري بين أسباب التدهور وأهم الإصلاحات، وتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول مراحل تطور أنظمة سعر الدينار الجزائري، المبحث الثاني أسباب انخفاض قيمة الدينار الجزائري، المبحث الثالث فكان أهم الإصلاحات المقترحة للنهوض بقيمة الدينار الجزائري.

## 10- صعوبات الدراسة:

عند إعداد هذه الدراسة إعترضنا جملة من الصعوبات نذكر منها مايلي:

- قلة المراجع التي تتعلق بالدينار الجزائري.

- عدم لجوء الباحثين إلى دراسات قبلية للموضوع.



الفصل الأول: الاطار العام لسعر الصرف.

تمهيد.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المبحث الثالث: أنظمة سعر الصرف.

خلاصة.

**تمهيد:**

تستعمل كل دولة عملتها الخاصة في عمليات الدفع الداخلية، وتستلزم الضرورة إلى إستعمال العملات الخارجية عندما تقوم بالمعاملات الخارجية، إذ لا يمكن قياس أو تحديد القوة الشرائية للعملة المحلية في الخارج إلا بدلالة العملات الأجنبية المعنية، لأنه لا توجد عملة واحدة تتعامل بها كافة الدول، هذا ما يستلزم دائما إجراء مقارنة بين قيمة عملات البلاد أطراف العلاقة في المعاملات الدولية، وهذا ما يسمى بسعر الصرف.

ويعد استقرار سعر صرف العملة من أولويات السياسة النقدية في مختلف الدول، وذلك لأن هذا الاستقرار يعد أساسا لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار والمحافظة على استقرار الأسعار، ولذلك اهتمت جميع الدول بهذه الأداة و أولتها العناية الفائقة وسعت إلى انتهاج سياسة تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنب التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى.

لذلك سنقوم في هذا الفصل بتقديم سعر الصرف من خلال تعريفه و أنواعه وأنظمته و النظريات المفسرة له وأهم العوامل المؤثرة عليه.

## المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

لكل دولة من الدول عملتها الأجنبية الخاصة بها تتخذها مقياساً للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية المعروضة فيها، تعد من وجهة نظر المقيمين فيها: هي كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة وبيعها، ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى أيضاً، إذن هو ثمن كباقي الأثمان يتحدد بشكل أساسي بتفاعل قوى العرض والطلب والعوامل المؤثرة فيه، فضلاً عن عوامل أخرى ستتم مناقشتها لاحقاً.

**المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف.**

سنقوم بداية بتعريف سعر الصرف بإعطاء مفهوم له و إبراز أهميته وأهم الوظائف التي يقوم بها:

### 1- تعريف سعر الصرف:

**التعريف الأول:** سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبراً عنه بوحدات من العملة الوطنية<sup>(1)</sup>.

**التعريف الثاني:** يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين، فمن الزاوية الأولى يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي.

ومن الزاوية الثانية ينظر إلى سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع ثمنها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية، وهكذا يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والإستراتادات، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي<sup>(2)</sup>.

**التعريف الثالث:** هو السعر الذي يتم بواسطته شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى<sup>(3)</sup>.

**التعريف الرابع:** يقصد به عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى<sup>(4)</sup>.

### 2- أهمية سعر الصرف: تتمثل أهمية سعر الصرف في<sup>(5)</sup>:

- له دور أساسي في النشاطات الإقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كانا للنشاط التجاري أو الاستثماري؛

(1) توفيق عبد الرحيم يوسف: الإدارة المالية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفا للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004، ص63.

(2) سمير فخري نعمة: العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص15.

(3) محمد كمال الحمزاوي: سوق الصرف الأجنبي، منشأة المصارف، الإسكندرية، 2004، ص11.

(4) الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص96.

(5) إبراهيم الكراسنة: سياسات سعر الصرف، دور البرمجة المالية و السياسات الإقتصادية الكلية، عمان، ص03.

- يحتل مركزا محوريا في السياسة النقدية حيث يمكن أن يستخدم كهدف، أو كمؤشر، واستخدام سعر صرف النقد كهدف تجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم وهذا ما يتلائم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية؛

- يمثل سعر الصرف التكاليف و الأسعار سواء داخل البلد أو خارجه إذ أنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات بالنهاية.

### 3- وظائف سعر الصرف: يقوم سعر الصرف بوظائف عديدة نوجزها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

**3-1- وظيفة قياسية:** يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية؛

**3-2- الوظيفة التطويرية:** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ويمكن أن يؤدي من جهة أخرى إلى الإستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو إستبدالها بالإستيراد حيث تكون أسعار السلع المستوردة أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي و الجغرافي للتجارة الخارجية للدول؛

**3-3- الوظيفة التوزيعية:** يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الإقتصاد الدولي، وذلك بفعل إرتباطها بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

### 4- أنواع سعر الصرف: هناك عدة أنواع لسعر الصرف و نذكر منها مايلي:

#### 4-1- سعر الصرف الثنائي:

وهو عبارة عن معدل يعكس أثر مختلف التدابير الحكومية، التي لها علاقة بالمعاملات الدولية ونجدر الإشارة هنا إلى أن هذا المفهوم غير شائع الإستعمال نظرا لعدم توفر المعلومات اللازمة لحسابه<sup>(2)</sup>. وينقسم سعر الصرف الثنائي إلى:

**أ- سعر الصرف الإسمي:** هو مقياس لقيمة العملة التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة بلد ما تبعا لقوى العرض والطلب عليها في لحظة زمنية معينة، وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الإسمي الرسمي يتم التعامل بها في المبادلات التجارية الرسمية، وسعر صرف

(1) عرفان تقي الحسني: التمويل الدولي، دار المجدلوي للنشر، ط1، الأردن، 1999، ص ص149، 150.

(2) محمود حميدات: دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص73.

موازي يتم العمل بها في الأسواق الموازية وبالتالي يوجد أكثر من سعر صرف إسمي لنفس العملة في نفس البلد<sup>(1)</sup>.

ب- **سعر الصرف الحقيقي**: إن حدوث تغير في سعر الصرف الإسمي، قد لايعطي صورة كاملة عن مدى التغير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد موضوع الإهتمام، على سبيل المثال حدث إنخفاض في القيمة الإسمية للعملة بمعدل أقل من نسبة إرتفاع مستوى الأسعار قياسا إلى وضع الدولة أخرى، فإن القدرة التنافسية للدولة المعينة، قد تميل إلى الإنخفاض بالرغم من حدوث إنخفاض في سعر الصرف الإسمي ويستخدم مفهوم سعر الصرف الحقيقي للتوافق مع هذا النوع من حساب سعر الصرف الحقيقي بالصيغة التالية:

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي ( مؤشر الأسعار المحلية/مؤشر الأسعار الأجنبية).

ومعنى ذلك أن سعر الصرف الإسمي مرجحا بمستويات الأسعار النسبية، لذلك إذا كان معدل التضخم في دولة معينة أسرع من نظيره في دولة أخرى، فينبغي أن يرتفع سعر الصرف الإسمي من أجل تثبيت سعر الصرف الحقيقي وجدير بالذكر أن هبوط سعر الصرف الحقيقي يقلل من القدرة التنافسية للبلد، وإرتفاعه يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للبلد<sup>(2)</sup>.

#### 4-2- سعر الصرف الفعلي:

هو عبارة عن قياس سعر صرف بلد معين بالنسبة لمنطقة نقدية محددة، أي بالنسبة لعملاء الشركاء التجاريين الكبار لهذا البلد، من شأن قياس سعر الصرف الفعلي بمتابعة تطور القدرة التنافسية السعيرية للإقتصاد الوطني، وهو أمر مهم للغاية بالنسبة للمتعاملين الإقتصاديين وصناع .

ويعرف كذلك بأنه عبارة عن مؤشر مرجح لسعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف والذي يأخذ بعين الاعتبار أثر الأسعار النسبية ومدى أهمية البلدان الشريكة في التجارة الدولية<sup>(3)</sup>. وينقسم سعر الصرف الفعلي إلى<sup>(4)</sup>:

(1) عبد المجيد قدي: مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 102، 103.

(2) محمود حميدات: مرجع سابق، ص ص 102، 103.

(3) نفس المرجع: ص 60.

(4) عبد الحسين جليل وعبد الحسين الغالبي: سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، ص ص 29- 32.

**أ- سعر الصرف الفعلي الإسمي:**

إن أهم ما يميز هذا النوع من سعر الصرف هو نموذج سعر الصرف المتعدد، وهو مؤشر إسمي يستخدم لحساب مؤشر تغير سعر الصرف الفعال لقطر صناعي معين، ويعرف بأنه التغير في سعر الصرف الذي ينتج عنه نفس التغير في ميزان التجارة لقطر مختار معبرا عنه بالعملة المعادلة وهذا المؤشر يظهر في المدى المتوسط التأثير الصافي لتغيرات سعر الصرف لبد معين على ميزان تجارته، وهناك ثلاث عناصر يفترض الإحاطة بها لتقدير تأثير سعر الصرف عليه وهي:

- درجة التكيف في الكلف والأسعار المحلية لتغيرات سعر الصرف؛

- مرونة الأسعار لتدفقات التجارة الخارجية؛

- سياسات إدارة الطلب الكلي المتبعة من قبل السلطات؛

ويرتكز إحتساب مؤشر سعر الصرف الفعال على ثلاث إفتراضات رئيسية وهي:

- وجود مرونة نسبية في التكاليف والأسعار بالعملة المحلية؛

- أن تكون الأقطار المدروسة تنتج سلع مختلفة مع وجود مرونة سعريه محدودة للطلب في الأسواق العالمية؛

- أن تستطيع السلطات المركزية التأثير على مستوى الطلب الكلي المحلي النهائي؛

**ب- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:**

إن هذا النوع يعكس القوة الشرائية للعملتين في أسواق السلع وعادتا فإن قيم مثل هذا المؤشر يعطي بعض المعايير الخارجية للربح والخسارة لتنافسية السعر نسبة لفترة أساس معينة، وهذا المؤشر يلخص أيضا تعادل القوة الشرائية ويستلزم أن تكون الأسعار النسبية و أسعار الصرف في حالة إستقرار في فترة الأساس المختارة فضلا عن أن الشروط الخارجية تكون معطاة حيث أن المتوسط الموزون للأسعار الأجنبية يعطي سعرا مستقرا للسعر المحلي في القطر موضوع الدراسة.

**المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف**

توجد مجموعة من العوامل تؤثر على سعر الصرف نذكر منها:

**1- كمية النقود: (1)**

لقد أخذ الإقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان M.friedman على عاتقه إعادة الحياة إلى نظرية كمية النقود و لكن بصورته الجديدة في مقالته الشهيرة ( عرض النقد وتغيرات أسعار الناتج)، إذ يرى فريدمان أن

(1) المرجع السابق: ص ص 61 - 68.

حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كميات النقود، وأن هناك علاقة وطيدة بين تغيرات كمية النقود، لوحدة واحدة من الناتج وتغيرات الأسعار أيضا في ذلك يقول فريدمان ليس هناك من حالة حصل فيها تغير أساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج دون أن ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه و بالعكس، وعلى حد معرفتي ( ليس هناك من مرة حدثت فيها تغيرات مهمة في مستوى الأسعار إلا وصاحبها تغير جوهري في كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج لنفس الاتجاه ) وقد أشار إلى أن مايفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج وتغيرات الأسعار هو وجود عاملين هما:

- تغيرات الإنتاج التي تعتبر متغيرا مستقلا، ففي حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الإنتاج فإن الأسعار ستميل إلى الإنخفاض بمقدار النصف تقريبا و تحليله لذلك هو هبوط كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج؛

- تغيرات كمية النقود التي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها نسبة لدخولهم والتي تتوقف على:

- مستوى الدخل الحقيقي للفرد لذلك فإنها تزداد كلما إزداد الدخل الحقيقي والعكس صحيح؛

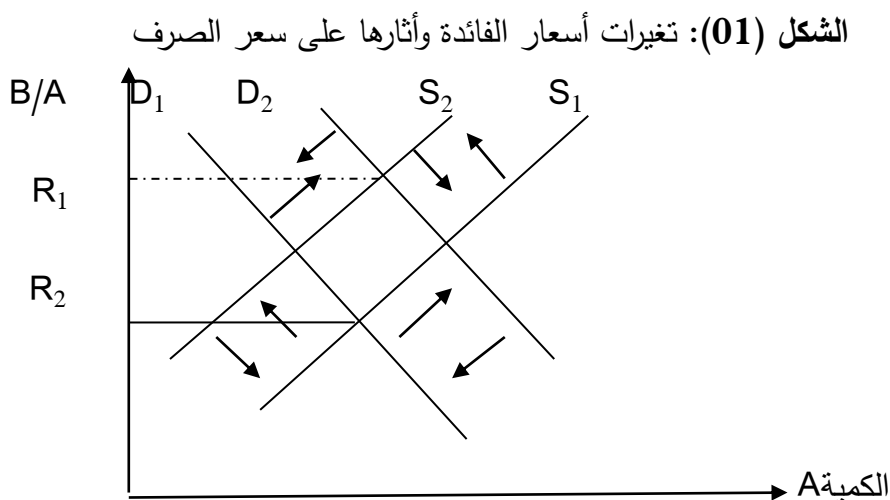
- تكلفة الإحتفاظ بالنقود والتي تتحدد سعر الفائدة على الموجات الأخرى من غير النقود كشكل من أشكال الثروة الذي يتخلى عنه الفرد نتيجة الإحتفاظ بالنقود؛

## 2- أسعار الفائدة: (1)

إن رؤوس الأموال و الأرصدة المعدة للإقتراض الدولي حساسة تماما لتغير أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية ستحفز رأس المال الأجنبي للإنسياب إلى الداخل مؤدية إلى إرتفاع قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي إذ أن الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي للدولة A سيدفع المستثمرون من الدولة B والدولة C على زيادة الطلب على عملة البلد A وإقتراض عملاتهم المحلية إلى مقترضين في الدولة A وهذه التحركات في رأس المال سوف تؤدي إلى رفع قيمة العملة بالنسبة للعملة B والعملة C، أما إنخفاض أسعار الفائدة المحلية فسيكون أثره معاكسا لما ذكر أعلاه ولا تقتصر التغيرات في أسعار الفائدة على الأسعار المحلية فحسب بل تمتد إلى أسعار الفائدة الأجنبية، فعندما تنخفض أسعار الفائدة المحلية في الدولة B والدولة C فإن المستثمرون في الأصول المالية القصيرة الأجل سوف يستبدلون العملة A بالعملة B والعملة C، ليحققوا المزايا التي أتاحت لهم بتحسين فرصة الكسب في هذه الأسواق، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج يزيد الطلب على العملات الأجنبية ويزيد عرض العملة A وينشأ عنه إنخفاض قيمتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى التي إرتفعت لديها أسعار الفائدة في الدولة A مقابل نظير في الدولة B فإنه سيقود إلى تدفق الإستثمارات المالية من B في A

(1) المرجع السابق: ص 77، 78.

وبالتالي زيادة الطلب على العملة A فينتقل منحى الطلب من  $D_1$  إلى  $D_2$  ونتيجة للتفاوت بين أسعار الفائدة بين الدولتين فإن بعض المستثمرين من A سيعزفون على استثماراتهم في B فينتقل منحى العرض من  $S_1$  إلى  $S_2$



المصدر: عبد الحسين جليل وعبد الحسين الغالبي: سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص66.

منحى العرض والطلب هي زيادة سعر صرف العملة A مقابل العملة B من  $R_1$  إلى  $R_2$  ومن الجدير بالذكر أن هناك حالتين إفتراضيتين لسلوك سعر الفائدة وثالثة واقعية وهي:

**الحالة الأولى:** في الإقتصاديات المغلقة تماما وفيها يحسب سعر الفائدة الإسمي بحاصل جمع سعر الفائدة الإسمي ومعدل التضخم المتوقع، ويتوقع سعر الفائدة الحقيقي على ظروف السيولة، فالزيادة في عرض النقد يؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة في الأجل القصير، وبإفتراض ثبات التضخم فإن سعر الفائدة الإسمي سينخفض بدوره أيضا وبالعكس يؤدي إلى إرتفاع الطلب على السيولة إلى توليد أسعار فائدة أعلى.

**الحالة الثانية:** هي حالة الإقتصاد المفتوح تماما ففي حالة التوازن ستساوي أسعار الفائدة الإسمية الداخلية أسعار الفائدة العالمية مضافا إليها المعدل المتوقع لإنخفاض سعر العملة المحلية وعلاوة المخاطرة، ولاكن عند تجاوز سعر الفائدة المحلي سعر الفائدة العالمي فستندفق رؤوس الأموال إلى الداخل الذي سيزيد بدوره مستوى السيولة الداخلي ويضغط على سعر الفائدة الداخلي حتى يعادل السعر العالمي مضافا إليه فارق سعر الصرف وعلاوة المخاطر وعند التعادل ستتوقف تدفقات رأس المال ويعود التوازن مرة أخرى.

**الحالة الثالثة:** وهي الحالة الأكثر واقعية هي وضع الإقتصاد الذي يكون بين الحالتين السابقتين إذ تؤثر عوامل الإقتصاد المفتوح والمغلق على تحركات أسعار الفائدة الداخلية وعليه فإن سعر الفائدة الإسمي الداخلي يتوقف على:



- مستوى السيولة في الاقتصاد؛

- التضخم الداخلي المتوقع؛

- أسعار الفائدة الخارجية؛

- المعدل المتوقع للتغير في سعر الصرف؛

فإذا كان الإقتصاد يميل إلى الإنفتاح في الجانب المالي فإن أسعار الفائدة الداخلية سوف تتأثر بأسعار الفائدة العالمية و الإنخفاض المتوقع في سعر الصرف أكثر مما تتأثر بالعوامل الداخلية أما إذا كان الإقتصاد يميل إلى أن يكون مطلقا فإن العوامل المتعلقة بالسيولة الداخلية و التضخم المحلي المتوقع ستكون هي المسيطرة.

### 3- ميزان المدفوعات:

يقصد بميزان المدفوعات لدولة ما ذلك البيان المنظم الذي يسجل جميع المعاملات الإقتصادية الخارجية التي تتم في فترة معينة من الزمن (عادة سنة) بين المقيمين في تلك الدولة والعالم الخارجي أو ديون والتزامات عليها من قبل العالم الخارجي<sup>(1)</sup>.

يحدث الإختلال في ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الطلب على العملات الأجنبية عن طلب الدول الأجنبية بما في ذلك الذهب، أو تحاول الحصول على قروض خارجية لتغطية ذلك الفرق، مما يعني زيادة إلتزامات الدولة نحو البلاد الأخرى، أو تحصل على معونات و مساعدات خارجية تمكنها من مساواة الجانب في ميزان المدفوعات، ومنه فإن كل عملية تجارية أو مالية تتم بين رعايا الدولة وبين العالم الخارجي تؤثر في الميزان الحسابي، إذ يبين أحد جانبي الميزان مصادر الطلب على العملات الأجنبية وبين الجانب الآخر مصادر العرض من العملات الأجنبية، وسعر الصرف هو السعر الذي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية<sup>(2)</sup>.

عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات موجبا (وجود فائض) فإن هذا يعني زيادة الطلب على عملة هته الدولة وبالتالي ارتفاع في قيمتها الخارجية، وبالعكس عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات سالبا (وجود عجز) فهذا يعبر عن الزيادة في قيمة عرض هته الدولة مقابل العملات الأجنبية و بالتالي إنخفاض قيمتها الخارجية<sup>(3)</sup>.

(1) أحمد فريد مصطفى: الإقتصاد النقدي و الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص361.

(2) محمد عبد العزيز عجيمة: الإقتصاد الدولي دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، 2000، ص 63.

(3) مروان عطوان: أسعار صرف العملات، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 80.

**4- التضخم:**

يطلق إصطلاح التضخم على عدد كبير من الحالات أو الظواهر، من أهمها إرتفاع الأسعار، ويمكن تعريفه بأنه الإرتفاع العام في أسعار السلع والخدمات<sup>(1)</sup>.  
وبافتراض ثبات العوامل الأخرى يؤدي التضخم المحلي إلى إنخفاض قيمة العملة في سوق الصرف فيما تؤدي حالة الركود إلى إرتفاع قيمة العملة، فمثلا حين ترتفع قيمة عملة قطر ما بنسبة 10 % في وقت يكون المستوى العام للأسعار لدى الأقطار الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي للقطر سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية وبهذا ستعمل الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة للتضخم على تقليل إستيراد الأجانب من ذلك القطر، وبالتالي يقلل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة، مما يعني أن لحالة التضخم أثر على سعر صرف العملات المختلفة<sup>(2)</sup>.

**5- التدخلات الحكومية:**

وتحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي للعملة تعديل سعر صرفها حينما لا يكون ملائم مع سياسته المالية والإقتصادية، فمثلا في نهاية عام 1993 تدخلت الحكومة المكسيكية من أجل وضع حد لتدهور قيمة البيزو المكسيكية، وفي هذه الحالة إستفادت المكسيك من عقود تبديل العملات swap مع الولايات المتحدة وكندا وذلك بأحد swap لمدة لا تتجاوز 8 أشهر، ونجم عن ذلك زيادة إحتياطي المكسيك مع العملات الصعبة، الأمر الذي حد من التدهور في سعر صرف البيزو، وتأثر الدولار الأمريكي والكندي سلبا في سعر صرفها<sup>(3)</sup>.

**المطلب الثالث: سوق الصرف.**

سنقوم في هذا المطلب بدراسة سوق الصرف وذلك من خلال إعطاء تعريف لسوق الصرف، وإبراز أنواعه وأهم المتدخلون فيه والوظائف التي يقوم بها:

**1- مفهوم سوق الصرف:**

يتمثل سوق الصرف الأجنبي في المكان أو السوق التي يتم من خلالها تحويل العملات بعضها إلى بعض، أي أنه السوق التي يباع فيها ويشترى منها العملات الوطنية للدول المختلفة إحداها بالأخرى، ويعد

(1) المرجع السابق: ص 201.

(2) عرفات تقي الحسني: مرجع سابق، ص 158.

(3) المرجع السابق: ص 159.

سوق الصرف الأجنبي أكبر الأسواق في العالم حيث يتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من مئة مليار دولار، وسوق الصرف الأجنبي ليست سوق منظمة مثل أسواق البضائع أو الأسواق المالية، حيث لا يوجد لها مكان مركزي يتجمع فيه المتعاملون، وكذلك فهي ليست قاصرة على بلد واحد، ويمكن القول بأنها عملية يتم بواسطتها الجمع بين مشتري وبياع الصرف الأجنبي<sup>(1)</sup>.

ويعمل سوق الصرف وفق 3 مستويات هي<sup>(2)</sup>:

- **المستوى الأول:** المعاملات بين البنوك التجارية وعملائها: حيث تتولى البنوك النيابة عن عملائها في شراء وبيع العملات الأجنبية من أسواق الصرف لتلبية حاجياتهم المختلفة منها.

- **المستوى الثاني:** المعاملات بين البنوك عن طريق الوسطاء: يتولى الوسطاء شراء وبيع العملات الأجنبية لحساب البنوك التجارية فيما بينهما لموازنة رصيدها من العملات الأجنبية .

- **المستوى الثالث:** المعاملات بين البنوك ومختلف فروعها الأجنبية.

ويتميز سوق الصرف بالخصائص التالية<sup>(3)</sup>:

- **الوحدة في الزمن:** تنفيذ عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية طوال اليوم دون توقف، وذلك كون أن انتهاء أوقات عمل سوق الصرف في دولة ما يقابله بداية عمل سوق الصرف في دولة أخرى وهكذا شراء وبيع العملات الأجنبية طوال 24 ساعة في وقت بفعل تطور تكنولوجيا الإتصال والمعلومات.

- **الوحدة في المكان:** وهو مفهوم ليس ذو بعد جغرافي بقدر ما هو مفهوم يعني امتداد شبكة تنفيذ عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية لتشمل مختلف أنحاء العالم، بحيث يمكن في أي سوق صرف ما تنفيذ العملية بغض النظر عن موقعها.

- **الوحدة في العمليات:** تتشابه إجراءات وأدوات وحتى التكنولوجيا المستخدمة في تنفيذ عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية بين مختلف أسواق الصرف العالمية.

## 2- أنواع سوق الصرف:

تنقسم أسواق الصرف إلى نوعين هما سوق الصرف العاجل (الفوري) وسوق الصرف الأجل (المستقبلي)<sup>(4)</sup>:

(1) محمد أحمد السريتي: اقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية، 2017، ص 245.

(2) Robert carbaugh: **International economics**, 12th edition, south- western, usa, 2009, pp 362,363.

(3) Henry bourguinat, finance **internationale**, presses univsitaires de France, 1992, pp207, 208.

(4) وسام ملاك: **الظواهر النقدية على المستوى الدولي**، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2001، ص235-241.

**2-1- سوق الصرف العاجل (الفوري):** يجري فيها شراء وبيع العملات التي يتوجب أن تسلم على أبعد حد يومين قابلين للعمل، من تاريخ إنجاز العملية لانستثني من هذه العملية إلا العمليات بين الدولار الأمريكي حيث أن سوق الصرف ينعقد في كل الأيام القابلة لأن يمارس فيها العمل، بين مؤسسات المركز المعني وعبر الهاتف، إما مباشرة بين مصرف وآخر، إما بشكل غير مباشر بواسطة السماسرة، كما تتم العمليات أيضا مع المراسلين الأجانب، والسوق هو في عمل دائم، وهذا يعني أنه بإمكان المتعامل دائما أن يشتري وبييع العملات أو النقد الوطني خلال ساعات اليوم التي تعمل فيها السوق.

**2-2- سوق الصرف الأجل (المستقبلي):** موضوع العمليات في سوق الصرف الأجل هو شراء وبيع العملات، على أن يتم تسليم والتسديد فيما بعد (هذه الفترة قد تصل إلى عدة أشهر) وسعر الصرف يحدد لحظة توقيع العقد، أي تحديد السعر الذي على أساسه سوف تنفذ العملية عند الإستحقاق المتفق عليه يهدف إلى تغطية مخاطر الصرف، فالشراء لأجل يسمح للمستورد من الإحتراز ضد خطر ارتفاع أسعار الصرف، عبر التحديد النهائي للقيمة بالنقد الوطني التي تقابل الدين، بالنقد الأجنبي، الذي لم يستحق بعد.

بموازاة ذلك فإن البيع لأجل يسمح للمصدر بأن يعرف مسبقا المقابل بالنقد الوطني لسلفة بالنقد الأجنبي لم يجر قبض قيمتها بعد، وبأن يتفادى بالنتيجة إنخفاض محتمل لأسعار صرف العملة الأجنبية خلال الفترة التي تفصل بين السلفة وتاريخ قبضها الفعلي، لا ينعقد السوق لأجل في مكان بعنوان محدد فالعملية تتم عبر الهاتف أو التلكس، المشاركون فيه هم البنوك المحلية والأجنبية التي يتوجب عليها تنفيذ أوامر زبائنها أو التي تبحث عن تحسين مردودية أرصدها النقدية بالنقد الوطني والنقد الأجنبي، عن طريق تعديل توظيفاتها في هذا المجال، العمليات لأجل تستدعي إستخدام تقنيات تختلف عن تلك التي تستخدم فيما يتعلق بالعمليات الفورية كذلك فإن أسعار الصرف في العمليات لأجل لا تتطابق مع أسعار الصرف في العمليات الفورية.

### 3- المتدخلون في سوق الصرف.

ويتم التعامل في سوق الصرف الأجنبي من خلال أربعة أطراف رئيسية وهم:

- مستخدمي العملة الأجنبية (المصدرين والمستوردين).

- البنوك التجارية.

- سماسرة الصرف الأجنبي.

- البنك المركزي.

ويمكن إيضاح دور كل منهم في سوق الصرف الأجنبي<sup>(1)</sup>:

**3-1-المستخدمون الرئيسيون للعملات الأجنبية:** وهم المتعاملون في مجال التجارة الخارجية،المستوردين والمصدرين للسلع والخدمات المختلفة والمضاربين في سوق الصرف الأجنبي؛

**3-2-البنوك التجارية:** فالمتعاملون في سوق الصرف الأجنبي لايقومون بشراء أو عرض العملات الأجنبية في الأسواق المباشرة ولكن يتم ذلك من خلال البنوك التجارية حيث تلعب البنوك التجارية دور الوسيط بين جانب العرض وجانب الطلب للعملات الأجنبية فبدون البنوك التجارية تصبح عمليات تداول العملات الأجنبية أمر في غاية الصعوبة حيث سيضطر العارضين للعملات الأجنبية (المصدرين) إلى البحث عن طالبي العملة الأجنبية (المستوردين) والعكس صحيح وتستلزم هذه العملات وقتا طويلا ومجهودا كما هو الحال في عمليات التبادل عن طريق المقايضة.

وتقوم البنوك بالتعامل مباشرة مع العملاء أو مع البنوك، إن لديها فائض أو عجز في بعض العملات وفقا لطلبات العملاء ولذلك تقوم البنوك بتسوية حالات العجز أو الفائض مع غيرها من البنوك الأخرى، وقد يتم تعامل البنوك مع بعضها البعض من خلال سمسارة الصرف الأجنبي ولذلك فإن من أهم أطراف التعامل في سوق الصرف الأجنبي سمسارة الصرف الأجنبي.

**3-3-سمسارة الصرف الأجنبي:** تتولى إجراء عمليات تبادل العملات الأجنبية التي تتم بكميات كبيرة بين البنوك التجارية فالبنك التجاري من خلال سمسارة الصرف الأجنبي يمكنه الحصول على أفضل سعر للعملة الأجنبية وبتكاليف منخفضة وعادة مايكون هناك سمسارة معتمدين أو مرخصين في الأسواق المالية يمكن من خلالها للبنوك التجارية أن تسوي رصيدها من العملات الأجنبية وتسمي العمليات التي تتم بين البنوك و السمسارة بسوق الجملة تميزا عن العمليات التي تتم بين البنوك وعملائها والتي يطلق عليها (سوق التجزئة).

**3-4-البنك المركزي:** هو الطرف الأخير الذي له دور في سوق الصرف الأجنبي،فإذا ظهر فائض عرض أو فائض طلب في سوق الصرف الأجنبيبعد قيام سمسارة الصرف الأجنبي بتسوية المعاملات بين البنوك التجارية يقوم البنك المركزي كطرف أخير في هذه التعاملات بشراء فائض العرض وإضافته إلى رصيده ولذلك يزيد احتياطاته من العملة الأجنبية أو يقوم ببيع عملات أجنبية إذا كان هناك عجز في العملة الأجنبية من خلال السحب من احتياطاته من العملات الأجنبية .

(1) إيمان عطية ناصف: مبادئ الاقتصاد الدولي،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2008،ص ص286، 287.

كما تقوم البنوك المركزية في بعض الحالات بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي للمحافظة على السعر المرغوب فيه لعملتها المحلية تجاه أسعار العملات الأجنبية عن طريق عمليات البيع أو الشراء للعملات الأجنبية.

#### 4-عمليات سوق الصرف الأجنبي:

توجد عدة عمليات تتم في أسواق الصرف الأجنبية أهمها<sup>(1)</sup>:

**4-1-التحكيم (المراجعة):** ويقصد بها شراء العملات في سوق الصرف ما تكون فيه منخفضة السعر وبيعها في سوق الصرف آخر يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح، إذا أن استمرار هذه العملية نتيجة الفوارق الموجودة في سعر العملة الواحدة في نفس الوقت بين سوقين مختلفين يدفع مع توالي عملية التحكيم إلى تطابق سعر العملة بين السوقين بحكم أن عملية الشراء تدفع لارتفاع السعر في السوق الأول من جهة وعملية البيع تدفع لانخفاض السعر في السوق الثاني من جهة أخرى حتى يتطابق السعران الخاصان بالعملية الواحدة بين كلا السوقين؛

**4-2-المضاربة:** ويقصد بها أن يتعاقد متعامل ما على شراء عملة أجنبية بسعر معين وبيعها في موعد أجل بسعر أعلى بناء على توقعات معينة، وبالتالي فإنه من الممكن أن يتعرض المضاربين إلى الخسارة الناشئة عن الفرق في سعر صرف تلك العملة بين فترتين متباعدتين إذا لم تصدق التوقعات التي بني على أساسها دخول المتعامل إلى السوق، وبعبارة أخرى إذا توقع المتعاملين في سوق الصرف أن سعر إحدى العملات سيرتفع في المستقبل في هذه الحالة سيترجمه هؤلاء المتعاملين لشراء أكبر كمية ممكنة من هذه العملة وبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد ارتفع وبالعكس، أي إذا توقع بعض المتعاملين في سوق النقد الأجنبي أن سعر إحدى العملات سينخفض في المستقبل، فإنهم يلجئون إلى بيع هذه العملة الآن وشراؤها فيها بعد والإستفادة من فرق السعرين.

ولكن نلاحظ أن المضاربة تؤدي إلى الإبتعاد عن التوازن في سوق الصرف الأجنبي ففي الحالة الأولى يقوم المتعاملون بشراء العملة عندما يكون سعرها منخفض وعلى العكس أي في حالة توقع الانخفاض واللجوء إلى التخلص منها فإن ذلك في حد ذاته سيؤدي بسعر العملة إلى مزيد من الانخفاض، لذلك فإن المضاربة تعتبر من العوامل المخلة بالاستقرار في السوق.

(1) دومنيك سالفاتور: الاقتصاد الدولي، ترجمة: محمد رضا علي العدل وعبد العظيم أنيس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص167،168.

وبالتالي يمكن القول أن المضارب يكون مقبلا وباحثا عن مخاطر الصرف الأجنبي على أمل الحصول على الربح، فإذا تحققت تنبأته وتوقعاته حول تغير أسعار الصرف فإنه سيحقق مكاسب وإذا لم تتحقق توقعاته فإنه سيتكبد خسائر، ويطلق عادة على المضارب الذي يتوقع ارتفاع في قيمة العملة بالمضارب على الارتفاع، أما المضارب الذي يتوقع إنخفاض قيمة العملة بالمضارب على الإنخفاض، والمضاربون عادة هم الأفراد والشركات ذات الثروات الكبيرة أكثر من كونهم بنوك.

#### 4-3- التحكيم بالفائدة:

وتشير إلى التدفقات الدولية لرؤوس الأموال السائلة القصيرة الأجل للحصول على عوائد عالية في الخارج وهي على نوعين:

أ- **تغطية التحكيم بالفائدة:** ويقصد بها تغطية مخاطر الاستثمار بالعملة الأجنبية في الخارج بعقد اتفاق بيع لحملة الاستثمار، لأنه حينما تنتقل الأموال دوليا للحصول على مزايا أسعار الفائدة المرتفعة في المراكز النقدية الأجنبية، لكن خلال فترة الاستثمار تحدث تغيرات في سعر صرف عملة الإستثمار من جهة في حين أن المستثمر بالعملة الأجنبية مع ما يتحصل عليه من فائدة، وهو ما يستوجب التغطية ضد هذه المخاطر مسبقا (عند القيام بتحويل قيمة رأس المال بالعملة المحلية إلى العملة الأجنبية) بعقد اتفاق بيع ما يتوقع الحصول عليها بعد نهاية فترة الإستثمار بالعملة الأجنبية وفق سعر الصرف متفق عليه يكون أعلى من سعر الصرف المتوقع عند نهاية فترة الإستثمار لرأس المال.

ب- **عدم تغطية التحكيم بالفائدة:** ويقصد به عدم تغطية مخاطر الصرف الأجنبي عند تحويل المحصلة النهائية من عملية التوظيف من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية.

4-4- **التغطية:** يقصد بها عقد اتفاق إلزامي بشراء أو بيع عملية أجنبية في تاريخ مستقبلي وفق سعر متفق عليه على أن يكون التسليم والاستلام مستقبلا، وتتم عملية التغطية لتجنب خطر سعر الصرف الذي يسبب بتغيراته خسائر محتملة للمتعاملين سواء في المعاملات التجارية أو المالية.

## المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير الإختلاف في أسعار الصرف بين البلدان المختلفة، ومن بين أهم النظريات الموجودة والتي سوف نتعرض لها في هذا المبحث نبداً بنظرية تعادل القوة الشرائية والتي تم تطويرها على يد الإقتصادي السويدي كوستاف كاسل (1866-1945) والتي إكتسبت مزيداً من الإهتمام في مطلع عقد السبعينات.

وسوف نتطرق كذلك إلى نظرية تعادل معدلات الفائدة والتي تقدم العلاقة بين أسعار الفائدة وسعر الصرف، كما نقوم أيضاً بعرض لنظرية الأرصد.

### المطلب الأول: نظرية تعادل (تكافؤ) القدرة الشرائية.

#### 1- عرض نظرية تعادل القدرة الشرائية:

تعود هذه النظرية إلى الإقتصادي السويدي (كوستاف كاسل) عندما أصدر كتابه بعنوان (النقود وأسعار الصرف الأجنبية) بعد عام 1914، ويرى كاسل أن سعر أي عملة يتحدد وفق للقدرة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية، أي أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى يتحدد وفقاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل الدولتين<sup>(1)</sup>. وتوفر نظرية تعادل القوة الشرائية الأساس النظري لاحتساب مؤشرات سعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف، وبموجب هذه النظرية يعتبر سعر الصرف الفعلي هو السعر النسبي بين عملتين والذي يجب أن يتحدد في حالة التوازن على أساس القوة الشرائية النسبية لهاتين العملتين<sup>(2)</sup>.

وخلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة في داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية في خارجه، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي، فقد كانت تقلبات الأسعار الداخلية عقب الحرب العالمية الأولى كبيرة إلى الحد الذي حمل كاسل على تفسير حركة أسعار الصرف بالتقلبات في القوة الشرائية فبهذا وحده تظل الدولتان محتفظتان بنسبة التبادل القديمة فيما بين السلع في الدولتين<sup>(3)</sup>.

(1) سمير فخري نعمة: مرجع سابق، ص ص 20، 21.

(2) بسام الحجار: العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ص 136.

(3) عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص ص 186، 187.



بمعنى لو نفترض أن تضاعف مستوي الأسعار المحلية في بريطانيا بينما بقيت الأسعار ثابتة في الولايات المتحدة الأمريكية فإن سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للجنيه الإسترليني يهبط فيصبح 0.5 دولار للجنيه الإسترليني بعد أن كان دولار واحد للجنيه الإسترليني<sup>(1)</sup>.

تلك هي نظرية تعادل القوة الشرائية ومعناها أن الصرف الخارجي محكوم بالأسعار الداخلية، وأن صرف عملة بلد بعملة بلد آخر يتحدد بمستويات الأسعار في البلدين بحيث يؤدي إلى تعادل قوتي الشراء لكل عملة قوتها الشرائية الداخل وقوتها الشرائية الخارج<sup>(2)</sup>.

## 2-صيغ نظرية تعادل القدرة الشرائية:

وتعتمد هذه النظرية على الصيغ التالية<sup>(3)</sup>:

**2-1- قانون السعر الوحيد:** حسب هذا القانون وفي ظل غياب نفقات النقل وعراقيل التجارة الخارجية (الرسوم الجمركية، نظام الحصص وغيرهما)، فإن أسعار السلع المتماثلة، وهي تباع في أسواق بلدان مختلفة، تكون متساوية تماما عندما يعبر عنها بنفس العملة.

**2-2- تعادل القدرة لشرائية المطلق:** حسب نظرية تعادل القدرة الشرائية فإنه يمكن تعميم فكرة السعر الموحد من السلعة الواحدة إلى المستوي العام للأسعار، بحيث المقابل النقدي- المعبر عنه بنفس العملة- الذي يدفع من أجل الحصول على نفس القفة من السلع المتماثلة هو نفسه في كل البلدان، وعليه فإن كان قانون السعر الموحد صحيحا، فهو كذلك صحيح في حالة تعادل القدرة الشرائية، وإذا كان ذلك صحيحا فهذا يعني أن هناك معدل صرف إسمي يوافق تعادل القدرة الشرائية، وأن أي انحراف عنه سيتم تصحيحه بواسطة عمليات التحكم، أي شراء السلع في البلد التي هي أرخص فيها وإعادة بيعها في البلد التي هي أغلى فيها.

**2-3- تعادل القدرة الشرائية النسبي:** يعتبر مفهوم التعادل النسبي للقدرة الشرائية أقل دقة من مفهوم القدرة الشرائية المطلق، فالنظرية تقول فقط بأن التغيرات في سعر الصرف الاسمي تساوي الفرق في أسعار قفة السلع في داخل البلد وفي البلد الأجنبي، إن سعر الصرف التوازني هو السعر الذي يحقق التعادل ما بين القدرة الشرائية الداخلية والخارجية للعملة، فإذا رمزنا إلى المستوي العام للأسعار الداخلية في دولة ما مثل الجزائر بالرمز Pn وللمستوى العام للأسعار الأجنبية لدولة مثل فرنسا بالرمز Pe، فإن سعر الصرف حسب طريقة عدم اليقين C، بحيث أن:  $C = Pn/Pe$

(1) مولاي بوعلام: سياسات سعر الصرف في الجزائر، دراسة قياسية (1990/01-2003/04)، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 21.

(2) عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب: مرجع سابق، ص 186، 187.

(3) مسعود مجبطة: دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، الجزائر، ص 84، 83.

وتكن:  $C, Pn, Pe$  معدل الصرف والمستويين العامين للأسعار في البلدين المعنيين، وذلك في فترة عادية، أي فترة يتحقق فيها كل من الاستقرار النقدي والتوازن الخارجي، أي أن:  $C=Pn/Pe$ .

### 3- تقييم نظرية كاسل ومدى قدرتها في تفسير أسعار الصرف الأكثر مرونة:

بعد هذا الشرح الموجز لنظرية تعادل القوة الشرائية نستطيع تشخيص بعض المآخذ لطريقة تحديد سعر الصرف على وفق النظرية قيد الدراسة وهي كما يلي<sup>(1)</sup>:

- ركز كاسل على مرونة الطلب المتأتية من التغيرات في الأسعار المحلية في حين يمكن أن تتغير الصادرات بسبب ارتفاع أو انخفاض سعر صرف العملة في أسواق الصرف العالمية بدلا من التغيرات في الأسعار المحلية، وهذا يعني بافتراض بقاء الأسعار في الأسواق التجارية العالمية على وضعها سيتوقف التبادل في مقادير التناسب للعملات على مدى الإستجابة الحاصلة في الطلب الخارجي المتولد أصلا نتيجة للتغير مهما كان بسيطا في سعر الصرف العملة وليس بالضرورة نتيجة التغيرات المستندة إلى تغيرات الأسعار المحلية.

- أهملت نظرية كاسل حركة رأس المال النقدي بالرغم من أهميته سواء كان قصير الأجل أو طويل الأجل في التأثير على تغيرات سعر الصرف، فتوافد رأس المال لأغراض المضاربة أو لتحوط في المدى القصير أو لأغراض الاستثمار في المدى الطويل له تأثير مباشر على مقادير التناسب في أسعار الصرف.

- كما يواجه الأخذ بهذه النظرية في الواقع صعوبة التوصل إلى القوة الشرائية للعملة المعنية إزاء العملة أو العملات الأخرى التي يتم تحويلها إليها، كما أن هناك استخدامات للعملة غير اقتناء السلع والخدمات، وتتمثل بالتحويلات الرأسمالية، كما أنها تتغاضى عن مرونة طلب وعرض السلع والخدمات، وتغير الأذواق إضافة إلى إفتراضها حرية التجارة والتي قلما تتحقق في الواقع<sup>(2)</sup>.

- والنظرية تفرض وجود علاقة سببية بين مستوى الأسعار وسعر الصرف، قد يؤثر هو فيها فتدهور سعر الصرف في عديد من الدول كان سببا في تدهور الأسعار الداخلية، كما أن سعر الصرف قد يتغير مستقلا عن مستوى الأسعار، كأن تفرض تعريفه جمركية يكون من أثرها رفع قيمة العملة في الخارج من غير أن ترفع الأسعار الداخلية<sup>(3)</sup>.

(1) نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي: مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص 124، 125.

(2) فليح حسن خلف: الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2007، ص 453.

(3) مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 255، 256.

- والواقع أن هذه النظرية عجزت عن بيان طريقة تكون سعر الصرف، وإنما هي تدلنا على تفسير التغيرات التي تصيب سعر الصرف، فكثيرا ما يكون سببها تغير الأسعار داخل الدولة، كما أن النظرية تخلط بين سعر الصرف الجاري وبين سعر الصرف العادي، فهي لا تفسر السعر الأول وإنما تساعد على تفسير الثاني، فهي من هذه الناحية تعتبر نظرية لبيان سعر التوازن وليس سعر التعادل<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثاني: نظرية ميزان المدفوعات (نظرية الأرصدة).

#### 1- عرض نظرية ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات لا يعد عامل من عوامل التأثير في أسعار الصرف، فهو مجرد مؤشر يعبر عن علاقة أي دولة بالعالم الخارجي، فالتغيرات التي تطرأ على ميزان المدفوعات وحساباته الفرعية هي التي لها تأثير هام في أسعار الصرف في السوق، فالعلاقات التي يخصصها ميزان المدفوعات عبارة عن مدفوعات من الدولة إلى العالم الخارجي أو من العالم الخارجي إليها.

يري أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها، فإذا فرض وكان الرصيد موجبا (+) فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية.

أما إذا كان الميزان غير موافق فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وعلى انخفاض قيمتها الخارجية. ولقد أثبت بعض الاقتصاديين الألمان أمثال Diehl صحة هذه النظرية خلال الحرب العالمية الأولى، فالأسعار الخارجية للمارك الألماني حينذاك لم تتأثر بالرغم من الزيادة الكبيرة في كمية النقود وسرعة تداولها وارتفاع الأسعار، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الميزان الحسابي كان متعادلا فلم يسمح لألمانيا بزيادة وارداتها عن صادراتها، لم يكن هناك أي رصيد مدين أو دائن يؤثر على قيمة العملة الخارجية، وهناك استثناء لهذه النظرية كما في حالة ما إذا كان الحساب الموازي غير موافق ولكن قبل الدائنون تأجيل الحصول على حقوقهم، فسعر الصرف في هذه الحالة لن يتأثر<sup>(2)</sup>.

#### 2- تقييم نظرية ميزان المدفوعات:

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن الكثير من التوجهات ترى أن هنالك تكاملا ما بين نظرية تعادل القوة الشرائية ونظرية ميزان المدفوعات، وقد أثبتت العديد من نتائج الدراسات المعتمدة على نظرية تعادل

(1) مجدي محمود شهاب وسوري عدلي ناشد: أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2006، ص 140، 141.

(2) بلحش عائشة: سعر الصرف الحقيقي التوازني - دراسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 53، 54.

القوة الشرائية إن كل النتائج تعطي مؤشرات متشابهة من حيث الاتجاه، وأن الفرق الأساس بينهما هو أن نظرية ميزان المدفوعات تهتم بقيمة وعائد الأصول السائلة في حين تهتم الثانية بأسعار السلع والخدمات في الدولتين ومعدلات التضخم في كل منهما، ونرى أن الفرق بين كلتا النظريتين لا يتوقف عند هذا الحد، ذلك أن نظرة فاحصة لنظرية ميزان المدفوعات تظهر أنها تمتاز بما يلي<sup>(1)</sup>:

- أن آلية تحديد سعر الصرف في ظل تأثيرات مجموع بنود طلبات وعروض فقرات ميزان المدفوعات تسهل عملية تطبيق التحليل المستند إلى مبدأ التوازن على أساس تغييرات أسعار الصرف، أي أنها تظهر العلاقة الوثيقة بين توازن ميزان المدفوعات وإستقرار سعر الصرف وهو نفس المبدأ الذي نميل إليه في تفسير مركزات الاقتصاد الوطني.

- تفسر نظرية ميزان المدفوعات عدة متغيرات لتحديد سعر الصرف وليس متغيرا وحدا وكما أشارت إليه نظرية كاسل.

- تحتاج نظرية ميزان المدفوعات إلى مرونة كافية لأسعار الصرف لضمان إيجاد حالة من الانسجام بين القيمة الخارجية و قيمتها الداخلية، وأن هذه المرونة في أسعار الصرف لها تأثيرات على صافي رصيد الميزان وليس على بند واحد من بنود ميزان المدفوعات.

وهكذا نجد أن نظرية ميزان المدفوعات تعطي أساسا نظريا أرسخ وأكثر شمولية في تفسير تغييرات أسعار الصرف في ظل ترتيبات غير مستندة إلى الذهب.

**المطلب الثالث: نظرية تعادل أسعار الفائدة:**

### 1- عرض نظرية أسعار الفائدة:

تعمل نظرية تعادل أسعار الفائدة على تفسير تغيرات أسعار الصرف على المدى القصير من خلال التركيز على تدفقات رؤوس الأموال التي تحدها أسعار الفائدة محليا ودوليا، إذ أنه ونتيجة للحجم الكبير للمعاملات المتعلقة بالأصول المالية والذي يتجاوز بشكل كبير جدا معاملات التجارة الدولية، فإن تغيرات سعر الصرف التي تتم يوميا من مستوى لآخر تفسرها ديناميكية العرض والطلب على الأصول المالية المقومة بمخلف العملات الأجنبية والتي تحركها المستويات المختلفة لأسعار الفائدة بين الإقتصاديات العالمية<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي: مرجع سابق، ص ص126، 127.

<sup>(2)</sup> Frederic Mashki: **the economics of money ; banking and financial markets** ;7th edition ; the addison-wesley series in economics ; 2004 ;p443.

ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي: يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم  $M$  في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في النهاية على  $M(1+i)$  حيث  $i_D$  معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني(نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة  $i_E$  وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية، ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا:

$$(01) \quad M(1 + i_D) = \frac{M}{cc} (1 + i_E) \times cT$$

حيث إن:

$cc$  سعر الصرف الآني (نقدا)

$cT$  سعر الصرف الأجل

$i_E$  معدل الفائدة الخارجي الاسمي

$i_D$  معدل الفائدة الداخلي الاسمي

المعادلة (1) تؤدي إلى أن:

$$(02) \quad \frac{cT}{cc} = \frac{1 + i_D}{1 + i_E}$$

ب طرح (1) من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على:

$$(03) \quad \frac{cT}{cT} - 1 = \frac{1 + i_D}{1 + i_E} - 1$$

$$\frac{cT - cc}{cc} = \frac{i_D + i_E}{1 + i_D}$$

أو:

وإذا كانت  $i_D$  صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة (4):

$$(04) \quad \frac{cT - cc}{cc} = i_D - i_E$$

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف<sup>(1)</sup>.

(1) عبد المجيد قدي:مرجع سابق، ص ص 121، 122.

**2- تقييم نظرية تعادل أسعار الفائدة:**

هناك عدة انتقادات تأتي للتقليل من الأهمية التطبيقية لهذه النظرية ندرجها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- المحكمين لا يقدمون كثيرا على معدلات الفائدة دون سواها في عملياتهم: بحيث يتعرض إلى عدة قيود تتمثل في وجود اختلاف في شروط الاقتراض بين مختلف المراكز المالية وكذلك حرية استعمال الأموال المفترضة لمختلف العمليات.
- الرقابة على الصرف هي عائق من عوائق النظرية، فهناك قيود بإمكانها التأثير بطريقة غير مباشرة على حركة رؤوس الأموال.
- وجود عدة متغيرات نوعية لها تأثير على عملية التحكيم بين الأسواق تتمثل في السيولة وكبر حجم المتعاملين في سوق وعدم وجود احتكار وكذلك سهولة عملية الاقتراض.
- وجود عامل المضاربة الذي يمكن أن يحدث آثار تذبذبية، وهذا بالتأثير على عملية التحكيم إذا كانت أسعار الفائدة وأسعار الصرف غير حقيقية.

**المبحث الثالث: أنظمة سعر الصرف.**

يعبر نظام سعر الصرف عن الإطار أو الكيفية التي يتم بها تحريك أسعار الصرف وهناك ثلاث أنظمة لسعر الصرف يجب معرفتها من أجل تحديد سعر الصرف، وكل نظام يختلف عن الآخر حيث أن في نظام سعر الصرف الثابت تم الإعتماد بشكل أساسي على قاعدة الذهب، أما في نظام سعر الصرف المرن تم فيه الإعتماد على نظام التعويم وفي نظام الرقابة على الصرف فإنه قد فرض رقابة مباشرة على أسعار الصرف.

**المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت.****1- مفهوم نظام سعر الصرف الثابت:**

تعتبر قاعدة الذهب (1914-1880) النظام المثالي لنظام سعر الصرف الثابت، ففي ظل قاعدة الذهب فإن سعر الصرف لا يتذبذب إلا في مدى حدي لدخول وخروج الذهب حول سعر التوازن الثابت (سعر السك) والذهب هو الرصيد الاحتياطي الوحيد، وشكل آخر من أشكال سعر الصرف الثابت وهو سعر الصرف بالذهب، نظام بروتين وودز والذي ساد خلال فترة مابعد الحرب حتى الانهيار في سنة 1971، وفي ظل هذا النظام فإن السلطات النقدية تحدد المدى الذي يسمح فيها بالتذبذب لسعر الصرف، حول سعر السك

<sup>(1)</sup> بلحشر عائشة: مرجع سابق، ص 53.

الثابت وكلا من الذهب والعملات القابلة للتحويل استخدمت كأرصدة احتياطات دولية، ويمكننا أيضا الحصول على سعر الصرف الثابت دون علاقة بالذهب، وفي هذه الحالة فإن السلطات النقدية تحدد شريطا الذي يسمح من مداه تذبذب سعر الصرف حول سعر السك الثابت، و فقط فإن العملات القابلة للتحويل تستخدم كاحتياطات دولية، والنظام الذي طبق من أغسطس 1971 حتى مارس 1973 كان من هذا النوع، ولما كان الدولار بدرجة بعيدة هو أكثر العملات أهمية كاحتياطي دولي، فإن هذا النظام كان قريبا من قاعدة الدولار<sup>(1)</sup>.

ويقوم نظام بروتن وودز على قاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار الورقي إلى ذهب، ونتيجة لذلك تحول الدولار ليكون عملة احتياط دولية وبالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات، لكن بمرور الوقت استعادت الدول الأوروبية عافيتها المفقودة في الحرب وأصبحت تتمتع بفوائض مستمرة في موازين مدفوعات، هذا ما أدى إلى زيادة الطلب على ذهب الولايات المتحدة الأمريكية وتشكيل ضبط على احتياطاتها الذهبية، ونظرا لرغبة الولايات المتحدة في عدم فقدان هذه الاحتياطات أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون عن وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وتمثل هذه الخطوة البداية الحقيقية لنظام التعويم<sup>(2)</sup>.

بني نظام قاعدة الذهب لأسعار الصرف بشكل عام على القواعد التالية:

- ثبات سعر العملة الوطنية اتجاه الذهب؛
- حرية استيراد وتصدير الذهب؛
- مرونة عرض النقود لإختلالات ميزان المدفوعات حيث يتوسع أو يتقلص هذا العرض عند حدوث عجز أو فائض في ميزان المدفوعات وتبعا لكسب أو خسارة الذهب؛
- فإذا كانت القاعدة الأولى متعلقة مباشرة بعملية تثبيت سعر الصرف فإن القاعدة الثانية كانت توفر الشرط الضروري لضمان المرونة المطلوبة في القاعدة الثالثة التي خلقت بدورها آلية تلقائية لتصحيح الاختلالات التي تحدث في ميزان المدفوعات وبالتالي تنعكس على عرض النقود وذلك بالإضافة إلى دور التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة كعامل تحفيزي لتصحيح حركات رؤوس الأموال.

(1) سامي خليل: المرشد في الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 68.

(2) لحو موسى بوخاري: سياسات الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية-دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، لبنان، 2010، ص ص136، 135.

## 2- أنواع نظام سعر الصرف الثابت:

بموجب هذا النظام يتم ربط سعر الصرف إما بعملة أجنبية واحدة معينة أو بربط سعر صرف العملة المحلية بسلة عملات أو بحقوق السحب و ذلك كما يلي:

**2-1- نظام ربط سعر الصرف بعملة واحدة:** بموجب هذا النظام تقوم الدولة بربط سعر صرف عملتها بعملة واحدة أجنبية معينة مثل ربط سعر صرف الدينار الأردني و درهم الإمارات العربية المتحدة بالدولار الأمريكي بسعر محدد للشراء وسعر محدد للبيع يبقى ثابتا دون تعديلات مقابل عمله المثبت و إن من مميزات هذه الطريقة<sup>(1)</sup>:

- ثبات سعر صرف العملة المثبتة حيث يستطيع المنتج المحلي تحديد الكميات التي يرغب في إنتاجها في ضوء تقديره للأرباح المتوقعة على أساس السعر الثابت للعملة المحلية مع العملة الأجنبية المثبت السعر على أساسها؛

- ضمان للمستثمر الأجنبي إمكانية تحويل استثماراته في الدولة و أرباحها للخارج بسعر صرف ثابت؛  
- ضمان للمستثمر المحلي إمكانية تحويل استثماراته بالعملة المحلية إلى عملات أجنبية بسعر صرف ثابت؛  
ومن مساوئ هذه الطريقة:

- انعكاس الأوضاع الاقتصادية للدولة الأجنبية التي ثبت سعر صرف العملة المحلية مقابل عملتها على الأوضاع الاقتصادية للدولة المحلية وتحدد أسعار صرف العملات الأجنبية الأخرى مقابل العملة المحلية في ضوء تغيير أسعار الفائدة، وعلى البنك المركزي الذي ربط سعر صرف عملته مع عملة أجنبية معينة أن يلبي الطلب على العملات الأجنبية للجهاز المصرفي و عملائه.

**2-2- نظام ربط سعر صرف العملة المحلية بسلة عملات:** بموجب هذه الطريقة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى سلة عملات للدولة التي ترتبط معها الدولة بعلاقات تجارية رئيسية حيث توزع موجدات الدولة من العملة الأجنبية. وقد سبق وأن لجأت عدة دول عربية إلى هذه الطريقة ومنها الأردن حيث ثبت سعر صرف الدينار الأردني بسلة العملات ووزعت موجدات البنك المركزي الأردني على عدة عملات وهي الدولار الأمريكي بنسبة 52% و أربع عملات أجنبية أخرى وهي الجنيه الإسترليني والمارك الألماني والين الياباني بنسبة 12% لكل منها وبما أن أسعار صرف الدولار الأمريكي تكون عكسية مع العملات الأجنبية الأخرى التي سبق ذكرها فإن انخفاض سعر الدولار الأمريكي من جهة والدول الأوروبية واليابان من جهة أخرى،

(1) إسماعيل إبراهيم الطراد: إدارة العملات الأجنبية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2005، ص ص51 - 53.



وهذه الطريقة تؤدي إلى الاستقرار النسبي لأسعار صرف العملات لأن درجة التذبذب في أسعار الصرف تكون قليلة.

**2-3- نظام ربط سعر صرف العملة بحقوق السحب:** لجأت بعض الدول إلى ربط سعر صرف عملتها بوحدة حقوق السحب الخاصة وهي عبارة عن وحدات حسابية يصدرها صندوق النقد الدولي حدد لها أسعار صرف ثابتة مع العملات الأجنبية الرئيسية ويسمح بتذبذب سعر الصرف 2.25% بالموجب أو بالسالب ويسمح للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بشراء هذه الوحدات ودفع قيمتها بالعملات الأجنبية و بأسعار الصرف المقررة لها من قبل الصندوق، وتعطي الدولة العضو مالكة هذه الوحدات الأولوية بالاقتراب من صندوق النقد الدولي بضمان هذه الوحدات.

إن ربط سعر الصرف بهذه الوحدات يؤدي إلى الاستقرار النسبي لسعر صرف العملة المربوطة بهذه الوحدات لأن درجة تذبذبها قليلة وقد لجأت معظم الدول إلى عدم ربط أسعار صرف عملاتها بهذه الوحدات لأن مردودية الاستثمار فيها متدنيا.

### 3- تقييم نظام سعر الصرف الثابت:

نظام سعر الصرف الثابت يتسم بمجموعة من المزايا والعيوب وتتمثل فيما يلي<sup>(1)</sup>:

#### 3-1- مزايا نظام سعر الصرف الثابت:

- إذا اتسم سعر الصرف الثابت بالإستمرارية فإنه يساعد الفعاليات الإقتصادية على التخطيط وبالتالي يساعد على تطوير الإستثمارات والتجارة الدولية.
- يضع سعر الصرف الثابت قيودا أو محددات على السياسة النقدية الداخلية فإذا كان وضع هذه السياسة يخرج عن نطاق الدولة المربوطة بهذه العملة، يمكن أن يحدث هروبا لرؤوس الأموال أو تدفقات على هذا البلد مما يتطلب تدخل البنك المركزي.
- هروب رؤوس الأموال يؤدي إلى نفاذ الإحتياطي من العملة الأجنبية.
- ينظر إلى هذه المحددات إلى أنها أذراع درع مقيدة للسياسات التي تكون غير منسجمة مع الدولة الركيضة.

#### 3-2- عيوب نظام سعر الصرف الثابت:

- إذا لم يحظى سعر الصرف الثابت بالمصداقية الكاملة فإنه يمكن أن يكون عرضة للمضاربة، وهذا يمكن أن يكون له نتائج وخيمة على الاستقرار النقدي وعلى احتياطات العملة الأجنبية.
- ليس بمقدور الحكومة أو البنك المركزي الإدعاء بمعرفة السعر التوازني للعملة أكثر من السوق.

(1) رائد عبد الخالق، عبد الله العبيدي و آخرون: التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 92 - 94.

- عدم فعالية السياسات النقدية لان الهدف الأول للسلطات هو الحفاظ على سعر الصرف.
- الإبقاء على سعر الصرف يتطلب من البنك المركزي الجاهزية باستمرار التدخل في أسواق سعر الصرف وبهذا السعر يتطلب حجم كافي من احتياطي العملة الأجنبية.

### المطلب الثاني: نظام أسعار الصرف المرنة.

#### 1- نظام سعر الصرف المرن<sup>(1)</sup>:

في ظل نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة تختفي العلاقة المحددة بين العملات المختلفة على النحو المتبع في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، فعلى العكس من قاعدة الذهب الدولية التي تعتمد على ثبات أسعار صرف عملات الدولة المختلفة طبقاً لوزن كل منها من الذهب نجد أن قاعدة أسعار الصرف الحرة تعتمد على ترك سعر الصرف يتحدد طبقاً لقوى العرض و الطلب، وبالتالي فإن جهاز الثمن ممثلاً في قوى العرض والطلب هو الذي يحدد سعر صرف كل عملة بالنسبة للعملات الأخرى بدون تدخل من جانب المصطلحات النقدية في كل دولة وطبقاً لذلك فإن الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه يخضعان لأحكام القواعد العامة المتعلقة بالطلب والعرض، فيميل جدول الطلب إلى التغيير في اتجاه طردي معه ويتحدد سعر الصرف عند المستوى التوازني عند الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة ثمنه في ذلك شأن سائر الأسعار.

وفي الوقت الحاضر يطلق على نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة نظام "تعويم العملات" وفي ظل هذا النظام لا تتحمل كقاعدة عامة كل من السلطات النقدية والمالية عبءاً معيناً في مجال علاج الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق إتخاذ السياسات المناسبة في مجال الحد من الواردات، إحداث تغييرات مناسبة في مستوى الأسعار والدخول إلى الداخل، أو وضع قيود على إنتقال رؤوس الأموال. ويرجع ذلك أن جهاز الثمن يتكفل بإحداث التغييرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تتعكس بدورها في التأثير على قيمة كل من الصادرات و الواردات و إنتقال رؤوس الأموال، و إذا كان الأصل في تطبيق هذه القاعدة هو ترك مصير سعر الصرف لقوى السوق دون تدخل من جانب السلطات النقدية والمالية، إلا أن الواقع العملي يثبت غير ذلك. فمن غير المعقول أن تترك الدولة مصير إستقرارها الإقتصادي رهناً لتقلبات قوى العرض والطلب في السوق الأجنبي فسعر الصرف يعتبر من الأسعار الهامة التي تنعكس تغييرها على مستوى الأسعار في الداخل والخارج وبالتالي على مستوى النشاط الإقتصادي ومن هنا فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات

(1) سامي عفيف حاتم: دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص ص 189، 190.

النقدية والمالية تتخذ من الإجراءات المناسبة كأداة للتأثير على سعر الصرف تفاديا لحدوث هذه الآثار الضارة.

## 2-أنواع نظام سعر الصرف المرن:

وفي هذا المقام يفرق الإقتصاديون بين نوعين للتعويم هما التعويم النظيف والتعويم غير النظيف<sup>(1)</sup>:

**2-1- نظام التعويم النظيف:** ففي ظل نظام التعويم النظيف للعملة تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حرا يتحدد طبقا لقوى العرض والطلب في السوق الأجنبي، ففي الوقت نفسه تقوم بإنشاء ما يعرف باسم الأموال الموازنة للصرف عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والإحتياطات النقدية التي يتسنى بمقتضاها للسلطات النقدية أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريه بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التغيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة غير الموازنة، ومن أمثلة التعويم النظيف قيام العديد من الدول خلال أزمة النقد العالمية في مايو 1971 بتعويم عملاتها الوطنية للحد من تدفق الكميات الضخمة من الدولارات الأمريكية والتي وصل حجمها في 5 مايو 1971 مقدار 2.5 مليار دولار. وكانت ألمانيا الغربية من بين الدول حيث أعلنت تعويم الدويتش مارك في 9 مايو 1971.

**2-2- نظام التعويم غير النظيف:** في ظل نظام التعويم غير النظيف للعملة يتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريه بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة، فقد تدخل السلطات النقدية كبائعة لعملتها الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وبالتالي تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صرف صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها. وقد تدخل هذه السلطات النقدية كمشتريه لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها وبالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهروب إلى الخارج حتى وإن كان ميزان مدفوعاتها قد حقق فائضا من الأمثلة الحية عن ذلك قيام إنجلترا خلال الفترة 1932-1937 بفتح حساب خاص لمعادلة أسعار الصرف بلغت قيمتها 550 مليون جنيه إسترليني، وفي خلال هذه الفترة تم شراء الذهب والعملات الأجنبية بواسطة هذا الحساب بهدف زيادة عرض الإسترليني وبالتالي تخفيض قيمته الخارجية بهدف زيادة الطلب العالمي على الصادرات الإنجليزية رغبة من السلطات النقدية تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها البريطاني، ثم قامت إنجلترا في مايو 1938 باتخاذ إجراءات مضادة للإجراءات السابقة المتمثلة في بيع الذهب والعملات الأجنبية عن طريق هذا الحساب الخاص رغبة في تخفيض عرض الإسترليني وزيادة الطلب عليه وبالتالي رفع قيمة الجنيه الإسترليني في أسواق الصرف الأجنبية، وكان الهدف من وراء هذا الإجراء هو رغبة السلطات الإنجليزية في إيقاف تدفق رؤوس الأموال

<sup>(1)</sup>المرجع السابق: ص ص 191، 192.

الأجنبية من الخارج، وغني عن البيان أن إنجلترا لجأت إلى هذه الإجراءات التي تتدرج تحت طائفة التعويم غير النظيف بهدف تحقيق مصالح معينة على حساب الإقتصاد العالمي مستغلة قوة مركزها الإقتصادي خلال تلك الفترة.

### 3- تقييم نظام أسعار الصرف المرنة:

يتم اختيار هذا النوع من أنظمة سعر الصرف من خلال تقييمه ومعرفة ايجابياته وسلبياته والتي تتمثل في<sup>(1)</sup>:

#### 3-1- إيجابيات نظام أسعار الصرف المرنة:

- تتكفل قوى السوق في ظل نظام أسعار الصرف الحرة أو نظام تعويم العملات في إحداث التغييرات اللازمة في سعر الصرف للقضاء على الخلل في ميزان المدفوعات.
- إعفاء البنوك المركزية في دول العالم المختلفة من عبء التدخل في أسواق الصرف للتأثير على القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية لرفع أسعار عملاتها في حالة الإنخفاض أو تخفيض أسعار عملاتها في حالة الإرتفاع.
- عدم الحاجة إلى إحتفاظ البنوك المركزية في دول العالم المختلفة باحتياطات نقدية في صورة ذهب و عملات أجنبية لعدم تدخلها في الصرف الأجنبي كعارضة أو طالبة لعملتها.
- عدم اضطرار الدول المطبقة لهذا النظام إلى تكييف سياساتها النقدية والمبالغة لمتطلبات التوازن الخارجي لميزان المدفوعات، أو اللجوء إلى إثبات سياسات خارجية تقيدية لتقييد واردات الدولة من الخارج أو تدفق رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل.

#### 3-2- سلبيات نظام سعر الصرف المرن:

- تعرض الاستقرار الإقتصادي الداخلي لهزات عنيفة كرد فعل للتقلبات في أسعار الصرف بين عملات الدول المختلفة.
- تعرض عمليات التصدير و الإستيراد لمخاطر إقتصادية نظرا لاحتمالات تغير سعر الصرف وقت التعاقد ووقت التسليم، ويخلق هذا الوضع حالة عدم الثقة في المعاملات الإقتصادية الخارجية.
- يؤدي الأخذ بنظام تعويم العملات إلى نقص في حركات رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج وعوائد هذه الاستثمارات.

(1) المرجع السابق: ص ص 199، 201.

- يؤدي التقلبات في أسعار الصرف إلى تشجيع حركات المضاربة التي تؤدي إلى المبالغة في رفع أو خفض قيمة العملة إذ يفسر المضاربون أن ارتفاع العملة على أنه مقدمة لارتفاع جديد فيقبلون على شرائها متجهين في ذلك بسعرها إلى الارتفاع.

**المطلب الثالث: نظام الرقابة على الصرف.**

### 1- نظام الرقابة على الصرف:

لجأت الكثير من الدول نتيجة للحرب العالمية والأزمات الاقتصادية وخاصة بعد الحربين العالمية الأولى والثانية، إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف وفي هذا النظام تحقق مساواة بين الصادرات والواردات أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد قيمة الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف لا يتحقق في ظل هذا النظام عن طريق حركات الذهب كما في نظام سعر الصرف الثابت ولا عن طريق حركات تقلبات أسعار الصرف كما في نظام سعر الصرف المرن، ولاكن عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب والعرض، وتقترب هذه الطريقة في تنظيم سوق الصرف من أسلوب التسعير الجبري، في أن كل منهما لا يعتمد على تغيرات الأثمان لتحقيق المساواة بين الطلب والعرض و إنما يلجأ إلى التدخل المباشر في ظرف الطلب والعرض لتحقيق المساواة بينهما<sup>(1)</sup>.

### 2- مبادئ نظام الرقابة على الصرف:

الفكرة في نظام الرقابة على الصرف هي أن الدولة تحاول أن تقيد مدفعتها للخارج، والواقع أن الدول المختلفة قد حاولت أن تقيد هذه المدفوعات وتجعلها حدود ما تحصل عليه في مقابل صادراتها سواء كانت صادرات منظورة أو غير منظورة ومن هنا فرضت الدول رقابتها على كل ما يتعلق بالعملات الأجنبية، وتعددت الإجراءات التي إتخذتها في هذا السبيل فالرقابة على الصرف تتضمن صور عديدة تتمثل فيما يلي<sup>(2)</sup>:

- تركيز كل عملات الصرف، سواء كانت عمليات بيع عملات أجنبية أو شراء بين يدي سلطة واحدة هي مجمع مركزي للعملات الأجنبية.

- إلزام كل مصدر يورد لمجمع العملات الأجنبية كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية نتيجة لعمليات تصديره، والتزام كل مستورد أن يشتري العملة الأجنبية التي يريدتها من المجتمع نفسه.

(1) محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى : الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص 96.

(2) شمعون شمعون: البورصة- بورصة الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 144.

- تحريم التعامل في الصرف بالنسبة لبعض العمليات، فالدولة تحرم الاحتفاظ بالذهب وتفرض تسليمه لمراقبة الصرف، وهي تحذر إطلاقا تصدير رأس المال إلى الخارج، وهكذا تفرق الرقابة على الصرف بين العمليات الجارية وحركات رأس المال، فتيسر الأولى وتمنع الثانية.

### 3- آثار الرقابة على الصرف:

إن نظام الرقابة على الصرف لديه آثار تتعكس على التجارة الخارجية للدولة، وتتبعكس أيضا على صرفها الخارجي، فالرقابة على الصرف قد تؤدي إلى مثل ما تؤدي إليه النظم المحاسبية الجمركية، فقد تنخفض وقد تزيد الصادرات وبذلك تدعم أثر التدابير الجمركية من رسوم و حصص و رخص، غير أن أهم نتيجة للرقابة على الصرف هي تأثيرها على الصرف نفسه، فهذا الصرف يحتفظ به في المستوى الذي تريده الدولة ومعنى هذا أن الدولة قراراتها مكان القوى التي كان من شأنها أن تحدد سعر الصرف في سوق الصرف، ومن هنا تؤدي الرقابة على الصرف إلى عزلة العملة من الخارج، وبالتالي تقيم هذه الرقابة حاجزا بين الأسعار العالمية والأسعار الداخلية بحيث يتاح للدولة أن تختار السياسات النقدية والإقتصادية وتطبقها، من غير أن تخشى من آثارها الضارة على ميزان المدفوعات<sup>(1)</sup>.

(1) المرجع السابق: ص 165.

**خلاصة:**

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا حول سعر الصرف يمكن القول بأنه يعتبر أداة ربط بين الإقتصاد المحلي و باقي الإقتصاديات، وهذا لما له من تأثير على مستوى النشاط الإقتصادي من جوانب عديدة، فهو وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الإقتصادية و على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والبطالة، وهو بذلك يربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي و أسعارها في الأسواق العالمية، فالسعر المحلي والسعر العالمي مرتبطان من خلال سعر الصرف، ولذلك يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري ، ولسعر الصرف وظائف هامة تتمثل في الوظيفة التوزيعية و القياسية و التطويرية.

كما أن هناك العديد من النظريات حاولت تفسير الإختلالات في أسعار الصرف بين البلدان كما سعت كل منها لإثبات وتحقيق التوازن في سوق الصرف، ولسعر الصرف ثلاثة أنظمة تختلف من نظام لآخر، ومهما كان نوع نظام سعر الصرف المتبع في البلد فإنه يجب أن يحقق سعر الصرف شروط توزيعية كلية للاقتصاد الوطني أحدا بعين الإعتبار شروط دولية، فعندما تتغير المعطيات الإقتصادية الأساسية على المستوى الدولي يجب أن تتغير كذلك المعطيات الإقتصادية المحلية وذلك في نفس الإتجاه وهذا من أجل الحفاظ على التوازن، وبهذا يمكن القول أن سعر الصرف من أهم السياسات الإقتصادية الفعالة في التأثير على المتغيرات الإقتصادية، وتحسينها للدولة.

الفصل الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري.

تمهيد.

المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: أهم القطاعات الاقتصادية في

الجزائر.

المبحث الثالث: تطور المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد

الجزائري.

خلاصة.



**تمهيد:**

إن التطور الذي مس الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال إلى يومنا هذا رافقته جملة من التدابير والإصلاحات والتغيرات الإقتصادية المتتالية والواسعة والتي مست جميع الجوانب بمختلف أنواعها الإجتماعية والسياسية والإقتصادية وغيرها وكذلك مختلف القطاعات الطاقوية، الصناعية، الزراعية والخدماتية وغيرها من القطاعات، وكل هذه التغيرات أثرت على مختلف المؤشرات الإقتصادية الكلية للدولة سواء كانت مؤشرات إقتصادية داخلية كالبطالة والتضخم وعجز الميزانية أو مؤشرات إقتصادية خارجية كميزان المدفوعات وسعر الصرف والمديونية وغيرها من المؤشرات ومنه سنحاول من خلال هذا الفصل أن نبين تطور الإقتصاد الجزائري وأهم القطاعات الإقتصادية فيه وتطور المؤشرات الإقتصادية الكلية للإقتصاد الجزائري.

## المبحث الأول: مراحل تطور الإقتصاد الجزائري.

إن الواقع الحالي لتسيير في الإقتصاد الجزائري يلزم علينا الرجوع إلى الخلفية التاريخية للإقتصاد الجزائري لنفسر الوضعية المتوصل إليها حاليا لذا سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على مراحل تطور الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال إلى يومنا هذا.

### المطلب الأول: الإقتصاد الجزائري في ظل النظام الاشتراكي.

اتبعت الجزائر منذ الإستقلال سياسة إقتصادية إشتراكية، حيث هيمنت الدولة الجزائرية على كل المجالات الإقتصادية بإستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتفسير سياستها، ومنه فان الدولة الجزائرية اتبعت إصلاحات إقتصادية ذاتية تتمثل فيما يلي<sup>(1)</sup>:

#### 1 - مرحلة الانتظار (1962 - 1966):

تميزت هذه المرحلة بصفة خاصة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوربيين، الأمر الذي أدى بتولي العمال الجزائريين إدارة تلك المشروعات الإقتصادية الموجودة آنذاك (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي) تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي والفلاحي والتجاري.

تعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للإقتصاد بعد الإستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الإقتصادية وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963 والمناجم 1966، بدأت اللجان التسييرية تزول في الصناعة، وتحل محلها الشركات الوطنية، بعدما قامت الدولة بإنشاء الأدوات التي تمكنها من القيام بالتخطيط بعد توفر الشروط المناسبة.

#### 2 - التصحيح الهيكلي الأول (1967 - 1979):

إتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها المخطط الثلاثي (1967-1969) الذي يركز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى، هذه الأفضلية سمحت بتخفيض 18.2% من إجمالي الاستثمار لسنة 1967 مقابل 17.5% سنة 1963.

ويظهر المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973) قيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والوزارة الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة

(1) كربالي بغداد: نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015،

للتخطيط إن الهدف المرجو من ذلك المخطط هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.

في حين يعتبر المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977) تكملة للمخطط السابق حيث إتجهت الجهود في تمويل المشاريع الإقتصادية الضخمة وكذلك الإهتمام بالقطاعات غير الإقتصادية نتيجة إرتفاع إيرادات المحروقات، لكن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقرار الإقتصادي في المدى الطويل، إن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام، حيث حقق 65.42% سنة 1978 مقابل 30.07% سنة 1969 وتتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي.

### 3 - التصحيح الهيكلي الثاني (1979 - 1987):

تتميز هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في عملية التنازل عن الممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 84/81، ثم القانون 87/19 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارعة فردية ومستعمرات فلاحية جماعية، حيث كانت تهدف عمليات إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة إلى تشجيع القطاع الذي كان مهمشا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، ومن أجل ضمان التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 80 - 142 الصادر في 04 - 10 - 1980، وطبقت في بداية 1981، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جيدة، واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى إعادة هيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 كتتويج النظام المالي والمصرفي، إن القيام بتلك الإجراءات كانت ترمي إلى التخلي التدريجي عن مفاهيم العهد القديم والإنتفاح التدريجي للسوق الوطنية وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الإقتصادية رأته الدولة بأن تقوم بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتم ضبط قوانين الاستثمار للقطاع الخاص 81 - 11، وفي إطاره تم حتى سنة 1984 التصريح بالاستثمار حوالي 1000.

تستهدف الإصلاحات الإقتصادية في البداية المؤسسات العمومية، بقية تغيير قانونها الأساسي وتنظيمها، وكيفية العمل وعلاقتها مع الدولة والمحيط، أي كانت غايتها إزالة كل القيود لإرجاع مهمتها الأساسية، نفهم من ذلك أن نية الإصلاحات هي جعل النظام الإقتصادي أكثر فعالية ونجاعة وهذا بإعطاء المؤسسات العمومية وظيفتها الأساسية.

### المطلب الثاني: الإقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الذاتية.

انطلاقاً من سنة 1986 يمكن القول أن الإقتصاد الجزائري قد وقع في أزمة حيث انخفض الإنتاج بسبب انخفاض رصيد العملات الصعبة لتغذية جهاز الإنتاج المرتبط بالخارج بالتمويل من المواد الأولية التي يتم تمويلها بإيرادات المحروقات (وهذا راجع لسقوط أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي باعتبارها عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات)، ونتيجة لهذه الصعوبات الإقتصادية التي واجهت الجزائر وكضرورة للعودة بالإقتصاد تفرض على السلطات العمومية اللجوء إلى المساعدات الهيئات المالية الدولية لتنفيذ الإصلاحات الإقتصادية.

#### 1- برامج الإستقرار الإقتصادي:

كانت الجزائر تعيش مرحلة إنتهاء أو إنهاء النظام الإشتراكي متخبطة في الإختلالات المترامية، وفي ظل هذه الإختلالات العميقة و الهيكلة الظاهرة ضمن معطيات الإقتصاد الجزائري حاولت الجزائر القيام بإصلاحات هيكلية داخلية منذ أزمة 1986 تقريباً وأهم هذه الإصلاحات مايلي:

**1-1- برنامج التثبيت الإقتصادي الأول من 1989/5/30 إلى 1990/5/30:** أمضت الجزائر أول إتفاق مع صندوق النقد الدولي 30 ماي 1989 وإستفادت بموجبه الجزائر من حصتها في صندوق النقد الدولي بسحب الجزء الخاص باحتياجاتها وهو حق يجري بصفة آلية، كما طلبت سحباً من التسهيلات التعويضية التي تعتبر شكل من أشكال التمويل التي يضعها الصندوق تحت تصرف البلدان التي تواجه عجزاً في ميزان مبادلاتها، بعد أن واجهت الجزائر في السنة الأخيرة مشكلة إنخفاض حصيلة صادرات النفط وإنتفاع أسعار وارداتها من الحبوب، حيث وافق الصندوق على إعطائها حق التمويل التعويضي.

وقد بلغ حجم المساعدة التي إستفادت منها الجزائر بنحو 470.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 584 مليون دولار أمريكي كقروض، خصص منها 150.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 390 مليون دولار في إطار الرصيد التعويضي من جراء إنخفاض أسعار صادرات من المحروقات وإرتفاع أسعار وارداتها من الحبوب.

وقامت الجزائر بتقديم البرنامج الإقتصادي الذي شرعت فيه ذاتياً إلى الصندوق، والذي إستهدف مراقبة توسع الكتلة النقدية وتقليص حجم الموازنة العامة، وتحرير الأسعار وتجميد الأجور، والحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار وتحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

وقد إستفادت الجزائر من الدعم المالي دون إعادة الجدولة بعد أن صادق الصندوق على البرنامج واعتبره كفيلا بمعالجة الإختلالات الكامنة في الإقتصاد الجزائري وإخراج البلاد من الأزمة<sup>(1)</sup>.

وبعد إبرام اتفاق 30 ماي 1989، باشر رئيس الحكومة بإحداث إصلاح جذري يمس القطاع المصرفي والنظام المالي، حيث تم إصدار قانون 10-1990 المتعلق بالقرض والنقد، وجاء هذا القانون لضبط السياسة النقدية وفق متطلبات مرحلة تحول الإقتصاد الجزائري، في إعتماده على وسائل ضبط ذات بعد نقدي بحث وبذلك أصبح البرنامج الإقتصادي يتضمن المبادئ الآتية<sup>(2)</sup>:

- تحرير الأسعار طبقا لقانون 12 - 1986 وتقليص حجم الفجوة التضخمية.
- إصدار قانون 10 - 1990 المتعلق بالنقد والقرض لإعادة الإعتبار لدور البنك المركزي والسياسة النقدية في توفير البيئة المستقرة والمساهمة في معالجة وتخفيف حدة الإختلالات الهيكلية.
- إعادة تقييم الدينار الجزائري، تماشيا والمتغيرات الداخلية والخارجية.
- مواصلة تحرير الأسعار وتجميد الأجور.
- إنشاء شبكة إجتماعية لتخفيف تكاليف التحول التدريجي نحو إقتصاد السوق.

**1-2- برنامج التثبيت الإقتصادي الثاني من 03/06/1991 إلى 30/03/1992:** إن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى من أجل حصولها على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الإقتصادية من أجل إيجاد التوازنات على المستوي الكلي وعليه اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>(3)</sup>:

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والإستقلالية المالية للبنك المركزي.
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الإعتبار للدينار الجزائري.
- تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.
- تشجيع أنواع الإدخار والتخفيض من الإستهلاك.
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الإستهلاك بتقليل الإعانات.

<sup>(1)</sup> مولاي لخضر عبد الرزاق: متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: إقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص 211.

<sup>(2)</sup> المرجع السابق: ص 211، 212.

<sup>(3)</sup> مدني بن شهرة: سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هوم، الجزائر، 2008، ص 112، 114.

- إن مجموع القوانين التي تم إصدارها في هذه الفترة توحى بأن الجزائر عازمة على تطبيق الإصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي وكانت الإنجازات المحققة كالتالي<sup>(1)</sup>:
- تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الإقتصادي وإمتد ذلك إلى غاية جويلية 1992 وخاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة والمكملة.
  - إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية من إستيراد وتصدير وفتح الحسابات بالعملة الصعبة وتنظيم تجارة الجملة.
  - إصدار مراسيم تخص النظام المالي كإنشاء سوق القيم المنقولة وهيكل السوق المالي.
  - إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية وذلك بإدخال تغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.
  - تشجيع الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة الأجنبية خصوصا في مجال المحروقات.
- وخلال هذه المدة تحققت النتائج التالية<sup>(2)</sup>:
- إنخفاض المديونية الخارجية من 27.67 مليار دولار سنة 1991 إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992 مع إرتفاع خدمة المديونية حيث إنتقلت من 73.9% سنة 1991 إلى 76.5% سنة 1992.
  - بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيح في النفقات العامة وإلى إرتفاع الإيرادات.
  - بلغ فائض الميزان التجاري 4.70 مليار دولار حيث كانت الصادرات 12.73 مليار دولار والواردات 8.03 مليار دولار.
  - رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5% سنة 1992 مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% مع تحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17% حيث الهدف من ذلك تحقيق سعر فائدة حقيقي موجب وبالتالي المساهمة في رفع حجم المدخرات.
- لكن مع حلول سنة 1992 بدأت تظهر إختلالات هيكلية في الإقتصاد الجزائري حيث زاد الإستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلي وذلك نتيجة الدعم الحكومي للسلع الإستهلاكية الأساسية التي شكلت 5% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1992 - 1993) مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد

(1) المرجع السابق: ص 112.

(2) المرجع السابق: ص 113.

لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنها تغير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع الكتلة النقدية بحوالي 21.2% كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23.2%.

ونتيجة تفاقم المشاكل وحدة الأزمة الاقتصادية وخاصة الإختلالات الهيكلية التي مست مختلف القطاعات الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالإنخفاض الحاد لأسعار المحروقات حيث إنخفضت الجباية البترولية من 24.1 مليار دينار إلى 16.1 مليار دينار بين سنتي 1990 و 1991، وهذا ما أثر على ميزان المدفوعات لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات، أو تعلق الأمر بعجز الخزينة العمومية في تفعيل وتيرة النمو الاقتصادي، كما شهد نهاية شهر سبتمبر 1991 تخفيضا لقيمة الدينار حيث بلغت قيمة الدولار الواحد 18.5 دينار سنة 1991 بعد ما كان الدولار الواحد يقابله 8.9 دينار سنة 1990 وكان ذلك نتيجة صدور القوانين المتعلقة بالإصلاحات المتخذة من قبل الجزائر وضمينا الاعتراف بالسوق الغير رسمية وإن انخفاض قيمة الدينار أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم، كما سجلت الجزائر عجزا في الخزينة بلغ 100 مليار دينار سنة 1993، وأيضا سجلت الإيرادات انخفاض بسبب إنهيار أسعار النفط حيث إنخفض سعر البترول من 21.07 دولار للبرميل سنة 1992 إلى 17.67 دولار مع ارتفاع أسعار الصرف حيث ارتفع سعر الدولار من معدل 21.82 دينار إلى 23.25 دينار لنفس الفترة، ونتيجة لرفع كتلة الأجور والمرتببات طبقا لإجراءاته الجزائرية على الجزائر بمنعها من سحب القسط الأخير المقدر بـ75 مليون دولار من قيمة القرض الممنوح لها في تلك الفترة، وبالتالي نجد إن صندوق النقد الدولي طبق شروطه الواردة في ميثاقه<sup>(1)</sup>.

**1-3- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أبريل 1994 إلى مارس 1995:** إن انخفاض سعر البترول أدى إلى انخفاض مداخيل الجزائر الخارجية ومنه لجأت الجزائر إلى المديونية الخارجية وقد تضخم حجم الديون الخارجية خلال فترة (1986-1991) كما زادت معدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيللة الصادرات، ما يجعل الجزائر تستدين لإسترداد المواد الغذائية فإنها ألحقت أضرار كبيرة بجهاز الإنتاج الذي كان يحتاج إلى القروض، وبالتالي رفضت الجزائر اللجوء إلى جدولة ديونها مما جعلها تخصص نحو 21% من الناتج الوطني الإجمالي لسد خدمة الديون سنة 1990، كل هذه المشاكل أدت بالجزائر بالإستجداد بصندوق النقد الدولي وذلك من خلال تحرير رسالة النية التي على ضوءها تضمنت الإصلاحات التي تتوى الجزائر تفعيلها في الواقع من خلال إستراتيجية إقتصادية جديدة ترمي إلى الدخول في إقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الإجتماعية كالبطالة والسكن، وافق الصندوق على هذه الإستراتيجية بمنحه مساندة مالية مقدرة

(1) المرجع السابق: ص 113.

بـ731.5 مليون حقوق سحب خاصة وتخصيص 1مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي مما أدى بالجزائر إلى إسترجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية وتمت إبرام عدة إتفاقيات من أجل إعادة جدولة الديون<sup>(1)</sup>.

إن الإتفاق الثالث والمسمى بإتفاقية الإستعداد للإتتماني جاء لمحاولة معالجة الإختلالات السابقة من خلال تحديد مجموعة من الأهداف على الصعيد الداخلي والخارجي فعلى الصعيد الخارجي تتمثل أهداف هذا البرنامج في تقليص خدمة الدين الخارجي وكذا إعادة تقييم سعر الصرف الدينار، أما على الصعيد الداخلي فكان الهدف الأول هو إحتواء توسع الكتلة النقدية ضمن حدود معقولة من أجل تقليص التضخم ومن تم تحقيق استقرار الأسعار إضافة إلى التقليص في العجز الموازي<sup>(2)</sup>.

كما أن هذا الإتفاق كان يسعى إلى أهداف أخرى منها<sup>(3)</sup>:

- العودة إلى النمو الإقتصادي والعمل على ترسيخ الاستقرار المالي؛

- تشجيع الاستثمارات وتوفير مناصب شغل جديدة؛

- الإهتمام بقطاع البناء والتركيز على توفر مساكن لامتصاص البطالة وتحريك بقية القطاعات؛

- رفع مستوي المعيشة لفئات المجتمع.

**2- برنامج التعديل الهيكلي من أفريل 1995 إلى مارس 1998:** إن هدف الجزائر من تطبيق هذا البرنامج

الخاص بالتصحيح الهيكلي، هي إحداث تحولات جذرية في الجانب الإقتصادي والإجتماعي عن طريق تطبيق

سياسة معينة، ترمي هذه السياسة إلى تحقيق الاستقرار الإقتصادي الكلي، إن برنامج التثبيت الإقتصادي الذي

تم الإتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 كان مشروطا كتابيا، ومن أهدافه مايلي<sup>(4)</sup>:

- تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الناتج الخام خارج المحروقات.

- تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3%.

- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وإلغاء التدعيم للسلع.

- الشروع في الخصخصة من خلال وضع إطار تشريعي.

- أن يعادل احتياط الصرف 3 أشهر من الواردات.

(1) مدني بن شهرة: الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 136، 137.

(2) الهادي خالدي: المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، 1996، ص 200.

(3) خديم الله سمير: أثر النفقات العامة على التنمية الإقتصادية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2017، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد صدق بن يحي، جيجل، 2016، ص 75.

(4) كريالي بغداد: مرجع سابق، ص 10، 11.



- تميزت سيرورة الإصلاح الإقتصادي بعدة سمات إيجابية تتمثل بصورة عامة في<sup>(1)</sup>:
- تحقيق معدل نمو 3.9% و 4% خلال السنوات 1995 و 1996 و 1997 على التوالي.
  - تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996، و 1.3% سنة 1997، مع تحقيق عجز يقدر بـ 1.4% سنة 1995، ويمكن أن نرجع السبب في ذلك إلى الإرتفاع النسبي في أسعار البترول، التوقف عن تمويل المؤسسات الإقتصادية بالمواد الأولية والتجهيزات في السوق الخارجية.
  - إنخفاض معدل التضخم من 21.7% و 18.7% و 7% خلال السنوات 1995 و 1996 و 1997 إن هذا الإنخفاض راجع إلى التعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة وإنخفاض قيمة العملة الوطنية.
  - إرتفاع الإيرادات من 27.6% إلى 33% وإلى 34% من الناتج المحلي الإجمالي سنوات 1993 و 1996 و 1997، أما النفقات العامة فحققت النسب التالية: 33.6% و 29% و 31% خلال السنوات 1995، 1996 و 1997 على التوالي.
  - تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض الديون، حيث إنخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع والخدمات من 82% في سنة 1993 إلى 24% في سنة 1997، وللتذكير في سنة 1995 كان إجمالي الدين الخارجي 31.573 مليون دولار في سنة 1997 و 30.473 مليون دولار في سنة 1998.
  - وللتذكير تم إصدار قانون 1995 يرمي إلى إعادة الأراضي المؤممة إلى مالكيها ودعم القطاع مع تحفيز المستثمرين الخواص<sup>(2)</sup>.
- وقد صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي 95/22 المؤرخ في 15 أوت 1995 المعدل في مارس 1997 في الأمر 97/12، وبدأ في تنفيذ هذه العملية في أبريل 1996، حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة أغلبها في قطاع الخدمات، وفي نهاية عام 1996 تسارعت وتيرة حل الشركات وخصصتها بعد إنشاء 5 شركات جهوية قابضة.
- وهذا بالنسبة لاستقرار الإقتصاد الكلي، أما بالنسبة لنتائج عملية الإصلاحات الإقتصادية فهي<sup>(3)</sup>:
- استقلالية 5 مؤسسات عمومية وطنية من بين 23؛
  - عرض 5 فنادق عمومية للبيع، وهذا في إطار برنامج الخوصصة؛
  - حل 88 مؤسسة عمومية محلية؛

(1) المرجع السابق، ص 11.

(2) المرجع السابق: ص 11.

(3) المرجع السابق: ص 11.

- تطهير البنوك التجارية، وذلك عن طريق دراسة مالية على أساس حساباتها في آخر سنة 1993، وتحديد احتياطاتها من رأس المال؛

- تحرير أسعار المدخلات الزراعية ومواد البناء، ورفع أسعار المواد الغذائية المدعمة، وإنشاء صندوق الضمان عن البطالة، وذلك من أجل التخفيف من الآثار السلبية التي تسببها عملية الإصلاحات.

### المطلب الثالث: الإقتصاد الجزائري خلال الألفية الثالثة.

شهدت الجزائر وضعية من الركود الإقتصاد ناتجة عن تطبيق برنامج إصلاح ذاتية والتي ترتب عليها تقهقر المستوي الاجتماعي مما أدى بالحكومة إلى تطبيق برامج وسياسات جديدة تمثلت في برنامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2001 - 2004) والذي تلاه فيها بعد البرنامج التكميلي لدعم النمو (2000 - 2009) وأخيرا برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 - 2014).

#### 1- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001 - 2004):

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر أداة من أدوات السياسة المالية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، وهو ممثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية، لقد سطر برنامج الإنعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية<sup>(1)</sup>. فأما الأهداف العملية فتتعلق من إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة لاسيما المحلية منها، ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة إنطلاق النشاطات الإقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية وهي مكافحة الفقر وإنشاء مناصب شغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الإقتصاد الجزائري، ومن بين الأهداف النوعية كذلك مستوي معيشة السكان، ومن تم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والإقتصادية وتحرير الإقتصاد الوطني<sup>(2)</sup>.

(1) ناجية صالح وفتيحة مختاش: أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي (2000-2014) نحو تحديات أفق النمو الإقتصادي الفعلي والمستديم، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الإقتصادي، جامعة سطيف 01، الجزائر، 11/12/2013، ص3.

(2) المرجع السابق: ص 3.

وقد قدر المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج بما يقارب 7مليار دولار<sup>(1)</sup>، ما يعادل 525 مليار دينار، ويمكن

توضيح مخصصات مختلف القطاعات في إطار هذا البرنامج من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم(01): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)**

السنوات المخصصات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة(%)
دعم الإصلاحات	30	15	—	—	45	8.6
الزراعة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3	114	21.4
الأشغال الكبرى	93	73.9	37.6	2	210.5	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.2	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	113.2	113.2	20.5	525	100

المصدر: سليم سعادوي: الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الانضمام وأفاقه، الدار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2008، ص 115، 116.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الأشغال الكبرى أخذ أكبر حصة من إجمالي المبالغ مخصصة لهذا البرنامج بما يفوق 40.1% أي 250 مليار دينار ثم تلاه قطاع تنمية المحلية والذي خصص له غلاف مالي قدره 114 مليار دج، أي ما يقارب 21.4% من إجمالي البرنامج تلاه قطاع الموارد البشرية والذي خصص له مبلغ 90.2 مليار دينار بنسبة 17.2% من قيمة البرنامج أما قطاع الزراعة والصيد البحري فخصص له مبلغ 65.4 مليار دينار بنسبة تقدر بـ 12.4% من إجمالي المبلغ، وأخيرا قطاع دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دينار أي ما يعادل 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج.

## 2- البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009):

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع إستمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة.

واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في المسار التنموي للجزائر وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دينار أي ما يعادل 114 مليار دولار.

(1) كمال الدين بن عيسى: أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوي الأسعار في الجزائر(2001.2014)، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف01، الجزائر، 12/11/2013/مارس2013، ص09.

وقد كان يهدف بالأساس إلى<sup>(1)</sup>:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا الجانبين الإقتصادي والإجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارها من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الإقتصادي؛
- رفع معدلات النمو الإقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر، ونوضح من خلال الجدول التالي مخصص مختلف القطاعات في إطار هذا البرنامج:

**الجدول رقم(02):** مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005 - 2009) (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسبة (%)
تحسين الظروف المعيشية	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمات العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال	50	1.2
الإجمالي	4202.7	100

المصدر: بوعشة مبارك: الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل، الاستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة(2001. 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 11/12/2013، ص15.

من خلال الجدول نلاحظ أن تحسين الظروف المعيشية شكلت أولوية في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي بمخصصات قدرت بـ45.5% وذلك استكمالا لمنجزات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والذي خصص هو الآخر مبالغ معتبرة لتحسين مستوى التنمية البشرية، متبوعا بتطوير المنشآت الأساسية بنسبة قدرة بـ40.5% من إجمالي المخصصات وذلك من أجل مواصلة تحديث البنية التحتية وتحسين خدمات النقل وإنشاء السدود..إلخ، كما خصت حصة لدعم التنمية الإقتصادية قدرت بـ8% وشملت مختلف مخصصات المقدمة

(1) عماري عمار ومحمادي وليد: أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001. 2014)، جامعة سطيف 01، الجزائر، 11/12/2013، ص ص7، 8.

لتطوير القطاعات الاقتصادية كالزراعة، الصيد البحري، الصناعة...إلخ، إلى جانب تطوير الخدمة العمومية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال بنسبة 6% من الغلاف المالي الإجمالي خلال الفترة (2005 - 2009).

**2 - برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2010 - 2014):** يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها (الأهداف المرجوة)، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار مقسمة إلى قسمين حيث القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر بـ156 مليار دولار، أما القسم الثاني فيتضمن إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها (السكة الحديدية والطرق والمياه) بمبلغ 130 مليار دولار. ويهدف برنامج توظيف النمو إلى تحقيق مايلي<sup>(1)</sup>:

- تحسين التنمية البشرية؛
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية تحسين الخدمة العمومية؛
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني؛
- التنمية الصناعية؛
- تشجيع إنشاء مناصب شغل؛
- تطوير اقتصاد المعرفة.

وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم (03): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010 - 2014).**

الوحدة: مليار دج

البرامج	المبالغ	النسبة (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05
الإجمالي	21803	100

**المصدر:** نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2014)، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة شلف، العدد 09، 2013، ص48.

<sup>(1)</sup> جديدي روضة: أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف 01، الجزائر، 11/12/2013، ص12.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر تسعى إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تحسين ظروف معيشة السكان إذ خصصت لهذا القطاع برنامج خاص قدر بـ9903 مليار دج، بنسبة 45.42% من إجمالي البرنامج، أما قطاع الأشغال العمومية وتطوير الهياكل القاعدية فقد خصصت له هو الآخر برنامج معتبر قدر المبلغ المخصص له بـ8400 مليار دج أي بنسبة 38.5% من إجمالي البرامج، أما البرنامج الفرعي الثالث فحضي به قطاع دعم التنمية الاقتصادية إذ قدر المبلغ المخصص له بـ3500 مليار دج أي بنسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.

### المبحث الثاني : أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

ينقسم الاقتصاد في أي دولة إلى عدة قطاعات وتعتبر هذه القطاعات كحصيلة للنشاط الاقتصادي ومنه سنتناول في هذا المبحث أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر ومدى مساهمتها وتأثيرها في النشاط الاقتصادي الوطني، حيث سنتناول في المطلب الأول قطاع المحروقات والمطلب الثاني القطاع الفلاحي والمطلب الثالث القطاع الصناعي أما المطلب الرابع فسننتاول فيه قطاع الخدمات وقطاع البناء و الأشغال العمومية.

#### المطلب الأول: قطاع المحروقات.

يعتبر قطاع المحروقات من بين القطاعات الإستراتيجية في الجزائر بإعتبار أنه يشكل ما قيمته 90% من إجمالي الصادرات وبهذه النسبة تعتبر الجزائر إحدى الدول النفطية التي لها مكانة معتبرة في هذا المجال.

#### 1- مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

يساهم قطاع المحروقات بصورة مباشرة في أنتاجه بتكوين الناتج المحلي الإجمالي والجدول الآتي يوضح هذه المساهمة:

الجدول رقم(04): نسبة إنتاج قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000 - 2016)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الناتج المحلي الخام	المحروقات	النسبة %
2000	4098.8	1616.3	39.43
2001	4241.8	1443.9	34.0
2002	4454.7	1461.3	32.8
2003	5124.0	1849.0	36.8
2004	6150.4	2319.8	37.70
2005	7565.6	3352.9	44.32
2006	8520.6	3882.2	45.56
2007	9305.2	4089.3	43.94
2008	10993.8	5000.1	45.48
2009	9968.2	3109.1	31.19
2010	11991.6	4180.4	34.86
2011	14526.6	5242.1	36.08
2012	16115.4	5536.4	34.35
2013	16569.3	4968.0	29.98
2014	17205.1	4657.8	27.07
2015	16583.59	3134.3	18.9
2016	17388.50	3025.6	17.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2003، 2008، 2013، 2016)

من خلال الجدول نلاحظ بوضوح أنه توجد شدة تأثير قوية لأسعار الطاقة على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا دليل على أنه توجد علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج المحلي وتطور أسعار المحروقات، والواضح من الجدول أن أصل عدم إستقرار النمو الإقتصادي بشكل عام ونمو الناتج الداخلي بشكل خاص، ويرجع عدم الإستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، وحصلة الجزائر من الصادرات البترولية محددة من طرف منظمة الأوبك، فإن أي تغير في الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة هذه الصادرات البترولية ما دامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار البترولية، حيث يتضح أن نسبة إنتاج قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر خلال الفترة من (2000 إلى 2014) إذ تقدر نسبة الزيادة بـ 35,50 % في سنة

2014 مقارنة بسنة 2000 وهذه الزيادة راجعة إلى زيادة الطلب على أسعار البترول في السوق العالمية، وقد حقق قطاع المحروقات نسبة معتبرة خلال سنة 2006 تقدر بـ 45,65 %، ومنه نلاحظ أنه هناك إنخفاض واضح خلال السنتين 2015 و 2016 إذ تقدر نسبة هذا الإنخفاض بـ 18,15 % وهذا راجع إلى إنخفاض أسعار البترول خلال هذه السنتين، ويرجع إنخفاض الأسعار إلى تراجع الطلب على أسعار البترول في الأسواق العالمية.

وعليه فإن هناك علاقة طردية بين أسعار الطاقة والنتاج المحلي العام، فأي زيادة في أسعار الطاقة تؤدي إلى إرتفاع النمو وأي إنخفاض يؤثر على الناتج المحلي بالإنخفاض.

### 1- مساهمة قطاع المحروقات في الجباية البترولية:

ترتكز الإيرادات الجبائية بنسبة عالية من الإيرادات البترولية، إذ أن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة، خاصة وأن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر للإيرادات الميزانية، والجدول الموالي يوضح مساهمة الإيرادات الجبائية للبترول في ميزانية الدولة:



الجدول رقم (05): مساهمة الإيرادات الجبائية للبتروال في الإيرادات الكلية للميزانية للفترة (2000 - 2016)  
الوحدة: بملايير الدينارات

السنوات	إيرادات المحروقات	إجمالي إيرادات الميزانية	نسبة الجبائية البترولية للميزانية%
2000	1213.2	1578.1	76.87
2001	1001.4	1505.5	66.51
2002	1007.9	1603.2	62.86
2003	1350.0	1966.6	68.64
2004	1570.7	2229.7	70.41
2005	2352.7	3082.6	76.32
2006	2799.0	3639.8	76.89
2007	2796.8	3687.8	75.83
2008	4088.6	5111.0	79.99
2009	2412.7	3676.0	65.63
2010	2905.0	4392.9	66.12
2011	3979.7	5790.1	68.73
2012	4184.0	6411.3	65.25
2013	3687.1	5957.5	61.73
2014	3388.4	5738.4	59.04
2015	2373.5	5103.1	46.51
2016	1781.1	5042.2	35.32

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك المركزي للسنوات ( 2004، 2008، 2012، 2016 )

نلاحظ من خلال الجدول أن إجراءات المحروقات في تزايد مستمر خلال الفترة (2000 - 2008) حيث بلغت أعلى مستوياتها خلال سنة 2008، وقد تطورت الإيرادات البترولية تطورا ملحوظا خاصة منذ سنة 2004، والتي عرفت بثورة أسعار البترول وقد سجلت إيرادات المحروقات مستويات قياسية بلغت 40,88 مليار دينار في سنة 2008 وقد صاحب هذا التطور في الإيرادات الجبائية للبتروال تطور في إجمالي إيرادات الميزانية فمن 1578,1 مليار دينار سنة 2000 إلى 5111,0 سنة 2008 ومنه فإن نسبة النمو بلغت أعلى مستوياتها في سنة 2008 إذ قدرت بـ 79,77 %.

ومن الملاحظ أيضا من خلال الجدول أن إيرادات المحروقات تدهورت وانخفضت في سنة 2009 ويرجع هذا الانخفاض إلى تداعيات الأزمة العالمية وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل الميزانية العامة للدولة والتي إنتقلت من 79,77 % سنة 2008 إلى 65,63 % في سنة 2009، كما نلاحظ أن هناك إنخفاض كبير في سنتين 2015 و 2016 في إيرادات المحروقات والتي وصلت إلى أدنى مستوياتها سنة 2016 بمقدار 1781,1 مليار دينار وهذا أثر بشكل كثير في الميزانية العامة بالإنخفاض من 59,04 % سنة 2014 إلى 46,51 % سنة 2015 و إزداد الإنخفاض إلى 35.32% ومنه توجد علاقة طردية بين إيرادات الجباية البترولية و إيرادات الميزانية.

### 3- مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات:

يساهم المحروقات بدرجة كبيرة في حجم الصادرات الجزائرية بحيث أن أغلب الصادرات الجزائرية هي عبارة عن الصادرات المحروقات والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول رقم ( 06): مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات خلال الفترة (2000 – 2016).**

بالمليار دولار أمريكي

السنة	صادرات المحروقات	إجمالي الصادرات	نسبة مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات %
2000	21.42	22.03	97.23
2001	18.48	19.13	96.60
2002	18.11	18.71	96.79
2003	23.99	24.46	98.04
2004	91.55	32.22	97.92
2005	45.59	46.33	98.40
2006	53.61	54.74	97.93
2007	59.61	60.59	98.38
2008	77.19	78.58	98.23
2009	44.41	45.18	98.29
2010	56.12	57.09	98.30
2011	71.66	72.88	98.32
2012	70.58	71.73	98.39
2013	63.81	64.56	98.88
2014	58.46	60.12	97.23
2015	33.08	34.56	95.71
2016	27.91	29.31	59.22

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير البنك المركزي للسنوات (2003، 2008، 2012، 2016)

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات الجزائرية تركز على صادرات المحروقات بدرجة عالية والتي عرفت نموا متزايدا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 والتي بلغت مستوى يقدر بـ 77,19 مليار دولار أمريكي وهذا بسبب الإرتفاعات المتواصلة التي شهدتها أسعار البترول خلال تلك الفترة وأدى إرتفاع الصادرات من المحروقات إلى المساهمة بشكل كبير إلى إرتفاع إجمالي الصادرات حيث وصلت إلى 78,58 مليار دولار أمريكي وبلغت نسبة مساهمة إيرادات المحروقات في زيادة إجمالي الصادرات بنسبة 98,23 سنة 2008 غير أن إنخفاض صادرات المحروقات في سنة 2009 إلى 44,41 مليار دولار أمريكي أدى إلى إرتفاع نسبة مساهمة صادرات المحروقات بالنسبة لصادرات القطاعات الأخرى بـ 98,29 % وهذا ما أدى إلى خفض إجمالي الصادرات إلى 45,18 سنة 2009.

كما نلاحظ أن هناك ارتفاع في صادرات المحروقات خلال الفترة (2010 - 2011) والتي إرتفعت إلى 71,66 مليار دولار أمريكي سنة 2011 أدى هذا إلى زيادة مساهمة هذه الصادرات بنسبة 98,32 % في إجمالي الصادرات والتي وصلت إلى 72,88 مليار دولار أمريكي

كما نلاحظ أن هناك إنخفاض ملحوظ خلال الفترة (2012 - 2016) والذي بلغ أدنى مستوياته في سنة 2016 حيث قدرت صادرات المحروقات بـ 27,91 مليار دولار أمريكي ويرجع هذا الإنخفاض الكبير إلى الطلب على المحروقات في الأسواق العالمية ويرجع كذلك إلى التحولات والمتغيرات في أسعار البترول أو في المحيط الإقتصادي الدولي بشكل سريع ومتجدد ولأن قطاع المحروقات يحتل مكانة خاصة في الإقتصاد الجزائري فإن إنخفاض صادرات المحروقات أثرت على إنخفاض إجمالي صادرات الجزائرية والتي بلغت أدنى مستوياتها سنة 2016 بقيمة 29,31 مليار دولار أمريكي.

### المطلب الثاني: القطاع الفلاحي.

يعتبر القطاع الفلاحي عصب الحياة لكل إقتصاد إذ لا يمكن التنمية الإقتصادية المستدامة دون إعتبار القطاع الفلاحي وأولية التنمية التي تكمن أهميتها في علاقتها مع بقية القطاعات وذلك من خلال ما توفره من إكتفاء ذاتي ومواد أولية وفرص العمل، وتكون فعاليتها من خلال السياسات الزراعية والتي يمكن بموجبها الوصول إلى أقصى وأحسن إنتاج وضمان استمراره، إذا فهذا القطاع يعتبر الحلقة المفقودة لا بد من إسترجاعها لاستكمال التنمية الإيدولوجية في تسيير دواليب الإقتصاد، ويساهم القطاع الفلاحي الجزائري في العديد من المتغيرات الإقتصادية مثل الناتج المحلي والتشغيل والصادرات والواردات وسنعرضها من خلال مايلي:

## 1- مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي:

نوضح تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين (2000

- 2016) من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000 -

(2016)

الوحدة: مليار دج

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي %
2000	4123.5	346.2	8.40
2001	4260.8	412.1	9.67
2002	4537.7	417.2	9.19
2003	5264.2	510.0	9.69
2004	6150.4	580.5	9.4
2005	7563.6	581.6	7.7
2006	8520.6	641.3	7.5
2007	9306.2	704.2	7.6
2008	11042.8	711.7	6.4
2009	10034.3	931.3	9.3
2010	12049.5	1015.2	8.4
2011	14384.8	1173.4	8.2
2012	16209.6	1421.7	8.8
2013	16647.9	1640.0	9.9
2014	17228.6	1772.2	10.3
2015	16702.1	1935.1	11.6
2016	17406.8	2140.3	12.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2004، 2011، 2008، 2016)

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الفلاحي لم يعرف تطور كبير خلال الفترة المدروسة (2000 -

2016) حيث انتقلت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 346.2 مليار دج إلى 2140,3 مليار

دج بالرغم من أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي كانت متذبذبة وضعيفة حيث بلغت

نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي أضعف مستوياتها سنة 2008 بـ 6,4 % كنتيجة لضعف الإنتاج

الفلاحي بسبب الجفاف الذي عرفته الجزائر خلال الفترة وتعد نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي

الإجمالي عفوية نظرا للقيود المناخية المتغيرة من جهة ونتيجة إعتقاد الجزائر على الموارد المتأتية من قطاع

المحروقات والتي أدت إلى كبح وتعطيل التنمية خارجه خصوصا في الفترة الذهبية (2001 - 2014) من جهة

ثانية رغم ذلك فقد حققت الفلاحة أقصى مساهمة لها في الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال سنة 2016 حيث بلغت قيمة المساهمة 2140,3 مليار دينار بنسبة مساهمة قدرت بـ 12,3% ومن خلال ذلك يظهر أن الفلاحة الجزائرية تتجه نحو تنمية الزراعات التي تمتلك فيها قدرات معتبرة كالحبوب والزيتون والحمضيات... إلخ، كما أن التطبيق الفعلي لبرنامج تطور الفلاحة سيساهم حتما في زيادة حصة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي.

## 2- مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل:

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري نظرا لأن معظم العمليات الفلاحية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكانة بعض العمليات، مما أنجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع<sup>(1)</sup> ولأجل التعرف على مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل خلال فترة (2000 - 2014) قمنا بإعداد الجدول التالي :

(1) فقير سامية وعبانة علي: دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن أبحاث الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم تسيير بالتعاون مع مخبر النمو والتنمية بالدول العربية، يومي 2/3/نوفمبر 2016، ص10.

الجدول رقم (08) : مساهمة العمالة الفلاحية في القوى العاملة والكلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

الوحدة: مليار دينار

السنة	قوى العاملة الكلية بالآلاف	القوى العاملة في الفلاحة	نسبة مساهمة الفلاحة في العمالة الكلية %
2000	4978	1185	23.80
2001	5199	1328	25.54
2002	5462	1438	26.32
2003	5741	1565	27.26
2004	5981	1617	27.03
2005	6222	1683	27.04
2006	6517	1780	27.31
2007	6771	1842	27.20
2008	7002	1841	26.29
2009	9472	1242	13.11
2010	9736	1136	11.66
2011	9599	1034	10.77
2012	10170	912	8.96
2013	10788	1141	10.57
2014	10239	899	8.78
2015	10594	971	8.65
2016	10845	65	97

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر (2004، 2008، 2016، 2012).

من خلال الجدول نلاحظ هبوطا مستمرا في عدد اليد العاملة في القطاع الفلاحي خلال فترة الدراسة حيث انتقلت من 1185 ألف نسمة خلال سنة 2000 إلى 865 ألف نسمة خلال سنة 2016 وهذا الإنخفاض قابله أيضا إنخفاض مستمر في نسب مساهمة اليد العاملة الفلاحية في إجمالي اليد العاملة حيث انتقل من 23,80% سنة 2000 إلى 7,97% خلال سنة 2016 ويعود هذا التراجع إلى هجرة القوى العاملة من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في المستوى المداخيل وذلك لعدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح، مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن لكونها مراكز جذب لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وزيادة دخولهم.

### 3- مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات والواردات:

يمكن توضيح الأداء الإقتصادي لهذا القطاع من خلال تسليط الضوء على حجم الصادرات والواردات

الفلاحية.

**3-1- مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات:** من خلال الجدول الموالي نوضح مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات الكلية خلال الفترة الممتدة بين (2011 - 2016).

**الجدول رقم (09):** تطور قيمة ونسبة الصادرات الفلاحية والغذائية إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة (2011-2016).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات الكلية	المواد الغذائية	نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في الصادرات الكلية %
2011	73489	355	0.48
2012	72620	314	0.42
2013	65823	402	0.68
2014	61172	323	0.53
2015	35138	239	0.68
2016	29668	327	1.10

المصدر: بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 37 مارس 2017

نلاحظ من خلال الجدول التراجع الكبير الذي عرفته الصادرات الكلية للجزائر حيث إنتقل من 73489 مليون دولار سنة 2011 إلى 29668 مليون دولار خلال سنة 2016، كما عرفت أيضا قيمة الصادرات الغذائية تذبذب مستمر خلال فترة الدراسة حيث انتقلت من 335 مليون دولار إلى 327 مليون دولار خلال سنة 2016، كما أن الصادرات الغذائية تساهم بنسب ضعيفة جدا في إجمالي الصادرات حيث أنها لم تتعدى نسبة 2% طول فترة الدراسة ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف الإنتاج المحلي رغم ما توفره الدولة من إمكانيات ضخمة لهذا القطاع.

**3-2- مساهمة القطاع الفلاحي في الواردات:** يعتبر انحصار وتقلص قيمة الواردات لأي بلد مؤشر آخر على قدرة الإقتصاد الوطني على الإستجابة لمختلف إحتياجاته عبر الإنتاج المحلي وفي حالة الواردات الفلاحية والغذائية ويعبر على تحسن الإستقلال الغذائي عن الخارج، ومن خلال الجدول التالي نبين تطور قيمة ونسبة الواردات الفلاحية والغذائية إلى إجمالي الواردات في الجزائر.

**الجدول رقم (10):** تطور نسبة الواردات الفلاحية والغذائية إلى إجمالي الواردات خلال الفترة (2011-2016) الوحدة: مليون دولار

السنة	الواردات الكلية	المواد الغذائية	التجهيزات الفلاحية	نسبة مساهمة الواردات الغذائية في الواردات الكلية %
2011	47247	9850	387	21.66
2012	50376	9023	329	18.56
2013	54903	9572	449	18.52
2014	58330	11005	657	19.98
2015	51646	9329	579	19.18
2016	46727	8224	501	18.67

المصدر: بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 37 مارس 2017

نلاحظ من خلال الجدول إرتفاع كبير في قيمة الواردات الكلية للجزائر حيث إنتقلت من 47247 مليون دولار خلال سنة 2011 إلى 58330 مليون دولار خلال سنة 2014 وهي أعلى قيمة لها، كما عرفت كذلك الواردات من المواد الغذائية إرتفاع خلال نفس الفترة من 9850 مليون دولار سنة 2011 إلى 11005 مليون دولار سنة 2014، ونفس الشيء فيما يخص قيمة الواردات الخاصة بالتجهيزات الفلاحية إذ سجلت كذلك إرتفاع من 387 مليون دولار خلال 2011 إلى 657 مليون دولار خلال سنة 2014، كما عرفت نسب مساهمة الواردات الفلاحية والغذائية في الواردات الكلية تذبذب حيث سجلت نسبة 21,66 % خلال سنة 2011، وفي سنة 2012 إنخفضت إلى 18,56% ثم عاودت الإرتفاع خلال سنة 2014 إلى 19,98 % وهذا راجع إلى ضعف الأداء الإقتصادي للقطاع الفلاحي والمتمثل في تحقيق إنتاج فلاحى يضمن أمنها الغذائي ويحقق فائض لجلب العملة الصعبة رغم هذا سجلت واردات الجزائر إنخفاض طفيف خلال سنة 2016 بلغت قيمته 46727 مليون دولار وكذلك سجلت إنخفاض في كل من المواد الغذائية والتجهيزات الفلاحية وكذلك إنخفضت نسبة مساهمة الواردات الزراعية والغذائية في الواردات الكلية سنة 2016 حيث بلغت نسبة 18,67 % وهذا تراجع إلى محاولة الجزائر النهوض بالإنتاج المحلي وتخلى عن التبعية للخارج.

### المطلب الثالث: القطاع الصناعي.

يعد القطاع الصناعي من أهم وأبرز القطاعات لما له من دور رائد ومحوري في مجمل العمليات والأنشطة الإقتصادية المختلفة، حيث أنه مفتاح تطور ونمو وتنوع كل القطاعات الأخرى، من خلال رفع مستوى الإنتاج وتوليد الدخل وتوفير فرص العمل وتحفيز الإدخار والاستثمار، بالنسبة للجزائر فقد عملت الدولة وتعمل على توفير كافة التسهيلات للنهوض بالقطاع الصناعي وذلك قصد إعطاء دفع جديد لعجلة التنمية.



## 1- مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال الجدول الموالي سنوضح تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 - 2016).

الجدول رقم (11): مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 - 2016)

الوحدة: مليار دينار

السنة	إجمالي الناتج المحلي	مساهمة قطاع الصناعة في PIB	نسبة مساهمة قطاع الصناعة في % PIB
2000	4123.5	290.7	7.05
2001	4260.8	312.7	7.34
2002	4537.7	325.9	7.18
2003	5264.2	344.9	6.55
2004	6150.4	390.5	6.3
2005	7563.6	420.1	5.6
2006	8520.6	444.4	5.2
2007	9360.2	463.7	5.0
2008	11043.7	519.6	4.7
2009	9968.0	570.7	5.7
2010	11991.6	617.4	5.1
2011	14519.8	663.8	4.6
2012	16209.6	729.5	4.5
2013	16647.9	771.8	4.6
2014	17228.6	873.7	4.9
2015	16702.1	904.6	5.4
2016	17406.8	957.7	5.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2004، 2008، 2012، 2016)

عرف قطاع الصناعة تدهور واضحا في قيمة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت في متوسط خلال الفترة الممتدة من (2000 - 2016) قيمة 563,70 مليار دينار بنسبة مساهمة تقدر بـ 5,60 % في المتوسط وبالتالي تعتبر الصناعة من أضعف القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي رغم الإرتفاع الطفيف من 290,7 مليار دينار سنة 2000 إلى 975,7 مليار دينار سنة 2016، إلا أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي عرفت إنخفاض مستمر في قيمتها حيث سجلت سنة 2000 نسبة مساهمة 7,05 % وواصلت الإنخفاض حيث بلغت في سنة 2016 نسبة 5,6%، وهذا الأداء المحتشم الذي قدمه القطاع راجع إلى حالة سوء الهيكلة التي يوجد عليها هذا الأخير، إضافة إلى ذلك ضعف تنافسية الإنتاج الوطني، حتى بالنسبة للقطاعات التي تعتمد على رأس مال ضعيف تدخل السوق الوطنية للمنتجات الصناعية

شيئا فشيئا تحت قيمة الإستيراد الذي أصبح أقل كلفة وأكثر تنافسية بفعل الحقوق الجمركية المتدنية المفروضة عليه، وهذا يدل على صعوبة تدارك الدولة لمتطلبات السوق من جهة ومن جهة أخرى لظروف المنافسة التي تفرض على المؤسسات الوطنية التي تعاني أصلا من مخلفات إعادة الهيكلة لفترة الثمانينات والتسعينات بالإضافة إلى كل هذا فمن بين أسباب هذه النتائج التي سجلها القطاع عدم استقرار المناخ الاستثماري وصعوبة الحصول على التمويل اللازم وغياب قطاع مصرفي حقيقي يساهم في تحفيز النشاط الإقتصادي.

## 2- مساهمة قطاع الصناعة في العمالة:

تعتبر العمالة مؤشر محوري لمعرفة النمو الإقتصادي لأي بلد والجدول الموالي يبين القوى العاملة التي يوفرها القطاع الصناعي خلال الفترة (2000-2016):

**الجدول رقم (12):** تطور مستويات التشغيل في قطاع الصناعة إلى القوى العاملة الكلية خلال

الفترة (2000-2016).

الوحدة: الآلاف نسمة

السنة	القوى العاملة الكلية	العمالة في قطاع الصناعة	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في العمالة الكلية %
2000	4978	499	10.02
2001	5199	503	9.7
2002	5462	504	9.23
2003	5741	510	8.9
2004	5981	523	8.74
2005	6222	523	8.40
2006	6517	525	8.1
2007	6771	522	7.7
2008	7002	530	7.6
2009	9472	1194	12.61
2010	9736	1337	13.73
2011	9599	1367	14.24
2012	10170	1335	13.13
2013	10788	1407	13.04
2014	10239	1290	12.6
2015	10594	1377	13
2016	10845	1465	13.51

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر (2004، 2008، 2012، 2016)

بالنظر إلى القطاع الذي يفترض به تخفيض البطالة على نحو مستدام ومنوط به توفير فرص عمل أكثر فقد شهد معدلات توظيف متدنية حيث بلغت في المتوسط 90653 ألف نسمة مساهمة في العمالة الكلية قدرت

في المتوسط بـ 10,84 % خلال فترة الدراسة وهي قيمة محتشمة نظرا لضعف أداء القطاع، إذ إنتقلت العمالة في هذا القطاع من 499 ألف عامل سنة 2000 إلى 1465 مليون عامل سنة 2016 رغم هذا الإرتفاع إلا أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في العمالة الكلية لم تشهد إرتفاع كبير بل عرفت تذبذب خلال هذه الفترة من 10,02 % إلى 13,51 % وهذه مساهمة ضعيفة تدل على فشل تطبيق إستراتيجية التنمية المعتمدة على التغيير الهيكلي الذي يقوده القطاع العمومي، بالإضافة إلى المشاكل الذي يعاني منها القطاع بالأخص عدم وجود قاعدة صناعية متينة قائمة على التجديد والابتكار وكذا غياب مناخ استثمار مواتي للصناعة خارج قطاع المحروقات وهذا بسبب وجود مشكل العقار الصناعي.

**المطلب الرابع: قطاعات أخرى.**

### **1- مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي:**

تساهم القطاعات الأخرى المتمثلة في قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات في دعم الناتج

المحلي الإجمالي و سيتم إيضاح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(13): نسبة مساهمة قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 – 2016):

الوحدة: ملايينالدينارات

نسبة مساهمة قطاع الخدمات		قطاع الخدمات		نسبة مساهمة البناء و الأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي %	البناء والأشغال العمومية	الناتج المحلي الإجمالي	البيان
		خدمات خارج الإدارة العمومية	خدمات الإدارة العمومية				
خارج الإدارة العمومية	الإدارة العمومية						
-	-	-	-	8.13	335.6	4123.5	2000
11.2	21.8	472.2	921.9	8.42	358.9	4260.8	2001
11.0	22.2	499.4	1004.2	9.03	409.9	4537.8	2002
10.5	21.2	552.3	1112.2	8.48	446.6	5264.2	2003
9.8	21.2	603.2	1302.2	8.25	508	6150.4	2004
8.4	20.1	631.9	1518.7	7.46	564.4	7563.6	2005
8.0	20.1	677.9	1708.4	7.91	674.3	8520.6	2006
8.4	20.5	856.5	1910.7	8.86	825.1	9306.2	2007
10.1	19.1	113.4	2113.7	8.7	965.7	11042.8	2008
12.0	23.6	1197.2	2349.1	10.9	1094.8	10034.3	2009
13.2	21.6	1587.1	2586.3	10.4	1257.4	12049.5	2010
16.4	19.7	2386.6	2856.2	8.6	1239.7	14384.8	2011
16.3	20.1	2682.7	3190.4	9.2	1491.2	16209.6	2012
15.3	23.1	2551.2	3849.6	9.8	1627.4	16647.9	2013
15.6	24.3	2743.4	1011.4	10.4	1794.0	17228.6	2014
17.2	27.4	2853.7	4549.9	11.5	1917.2	16702.1	2015
17.7	29.7	720.2	1207.2	11.9	2069.3	17406.8	الثلاثي الأول 2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات:النشرة الإحصائية 2008 ص 26، النشرة الإحصائية 2013 ص 26، النشرة الإحصائية 2014 ص 25، النشرة الإحصائية 2016 ص 26.

نلاحظ من خلال الجدول نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر خلال الفترة (2000- 2016) رغم تسجيله لإنخفاض طفيف خلال الفترة (2005- 2006) حيث كان في سنة 2004 يقدر بـ 8,25% وإنخفض في سنة 2005 إلى 7,46% ثم إرتفع في سنة 2006 إلى 7,91% وهذا التذبذب راجع إلى الإنخفاض الطفيف في نفقات التجهيز للدولة، حقق هذا القطاع نمو قياسي في سنة 2016 حيث قدر بـ 11,9% وهذا النمو الأكثر إرتفاعا خلال فترة الدراسة ولقد وسمح هذا النمو في تدعيم

الناتج المحلي الإجمالي رغم الإنخفاض الحاد في المداخل النفطية بسبب تراجع أسعارها عقب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إلا أن نسبة مساهمة البناء والأشغال العمومية زادت في سنة 2009 حيث كانت في سنة 2008 تقدر بـ 8,7% وفي سنة 2009 إرتفعت إلى 10,9% وقد كان هذا الإرتفاع بسبب زيادة نفقات التجهيز للدولة والتي بلغت 23%، ويمثل قطاع البناء والأشغال العمومية المتولد عن هذه النفقات أكثر من النصف من رقم أعمال هذا القطاع، ويرجح كذلك هذا الارتفاع إلى زيادة الاستثمار العقاري في البناء الذاتي والأشغال العمومية للمؤسسات وكذلك بسبب زيادة بناء السكنات والذي يعتبر النشاط الأكثر ديناميكية في القطاع، ومنه يمكن القول أن المساهمة المقبولة لقطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج المحلي الإجمالي تقود لجعل الاستثمارات العمومية خاصة الموجهة لبناء المساكن.

و نلاحظ كذلك أنه بالنسبة لقطاع الخدمات فالخدمات خارج الإدارة العمومية في تزايد مستمر خلال الفترة من (2001 - 2015) أما خدمات الإدارة العمومية فكانت في تزايد فقط خلال الفترة من (2001 - 2013) ثم إنخفضت خلال الفترة (2014 - 2016) و أما بالنسبة لمساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي فقد كان في تذبذب إلى أنه حقق مستويات قياسية في آخر فترة الدراسة سواء بالنسبة لقطاع الخدمات العمومية أو قطاع الخدمات غير العمومية.

## 2- مساهمة قطاع الأشغال العمومية و الصناعة في التشغيل.

سنبرز في هذا العنصر مدى مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل

الجدول رقم (14): مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل خلال الفترة (2000 - 2016):

لوحة بالآلاف

السنة	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الكلية في الأشغال العمومية		نسبة المساهمة %
		بالآلاف	بالنسبة %	
2000	4979	781	15.68	50.47
2001	5199	803	15.4	49.33
2002	5462	860	15.7	48.7
2003	5741	907	15.8	48.05
2004	5981	977	16.3	47.8
2005	9222	1050	16.8	47.6
2006	6517	1160	17.8	46.8
2007	6771	1261	18.6	46.4
2008	7002	1371	19.5	46.5
2009	9472	1718	18.1	56.1
2010	9736	1886	19.4	55.2
2011	9599	1595	16.6	58.3
2012	10170	1663	16.3	61.5
2013	10788	1791	16.6	59.7
2014	10239	1826	17.8	60.7
2015	10594	1776	16.7	61.6
2016	10845	1895	17.5	61.0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري (2004، 2008، 2010، 2012، 2016)

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر خلال الفترة (2000-2016) رغم تسجيله بعض الإنخفاض الطفيف ويرجع هذا التزايد بسبب زيادة وتوفر مناصب الشغل الناتجة عن قيام الدولة بالعديد من المشاريع الاستثمارية خلال هذه الفترة وتطوير البنية التحتية وبناء المساكن كل هذا أدى إلى توفر مناصب الشغل مما أدى إلى زيادة نسب التشغيل وزيادة مساهمتها في القوى العاملة الكلية وكما هو الحال بالنسبة لقطاع الخدمات فنلاحظ أنه في تزايد رغم تسجيله لبعض الإنخفاض وذلك خلال الفترة من (2001-2008) ويرجع سبب هذا الإنخفاض إلى تراجع الناشطين الفرعيين الرئيسيين فيه والمتمثلان في التجارة "والنقل والاتصال"، ونلاحظ كذلك من الإرتفاع الواضح خلال الفترة (2009-2016) وهذا بسبب توفر مناصب الشغل وزيادة توفير الخدمات من نقل واتصال... إلخ إذ أن هذا القطاع يمثل أهم قطاع في النشاط الإقتصادي الوطني حيث أنه يساهم بنسبة 45,1% من الإجمالي

الناتج الداخلي ومنه فإنه يساهم بنسبة كبيرة في التشغيل إذ وصل في سنة 2016 إلى نسبة 61% ومنه فإن قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات يساهمان بنسبة كبيرة في التشغيل.

### المبحث الثالث: تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري.

إن التطور التاريخي الذي مر به الاقتصاد الجزائري منذ الإستقلال إلى يومنا هذا وكذلك المتغيرات الاقتصادية الدولية من أزمات وحروب وغيرها ساهمت بشكل كبير في التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، ومنه سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2016) حيث قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول سنتناول فيه المؤشرات الاقتصادية الداخلية، والمطلب الثاني سنتناول فيه المؤشرات الاقتصادية الخارجية.

#### المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الداخلية.

المؤشرات الاقتصادية الداخلية عبارة عن تقارير تنشرها الجهات الحكومية والتي تستخدم لقياس أداء الاقتصاد ككل.

#### 1- مؤشر النمو:

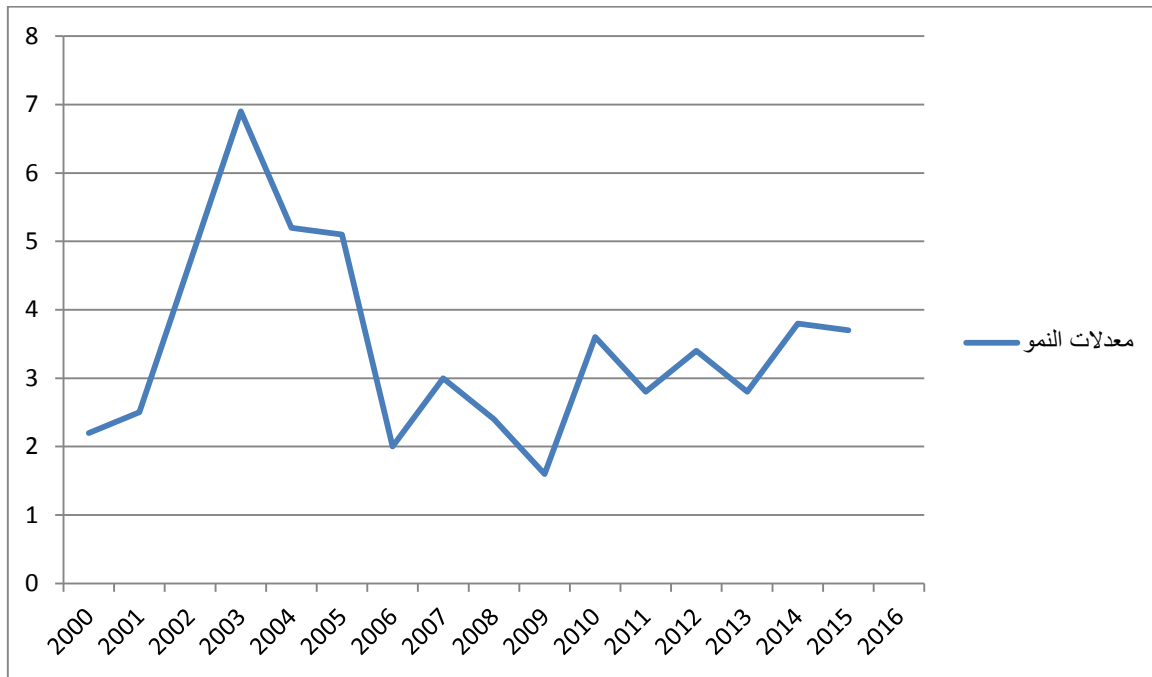
يعتبر مؤشر النمو من أهم المؤشرات التي تعبر عن الوضعية الاقتصادية لكل بلد، بحكم أنه يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي، ويوضح اتجاه سير الاقتصاد. وفيما يلي سوف نوضح تطور معدلات النمو في الجزائر.

الجدول رقم(15):واقع معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
5.1	5.2	6.9	4.7	2.5	2.2	معدلات النمو %
2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
2.8	3.6	1.6	2.4	3.0	2.0	معدلات النمو %
2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات
-	3.3	3.7	3.8	2.8	3.4	معدلات النمو %

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري: 2004، 2008، 2009، 2013، 2016.

الشكل رقم (02): واقع معدل النمو في الجزائر (2000-2016).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (15).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) والشكل رقم (02) أن هناك تذبذب في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 - 2016) حيث تراوح المعدل بين أدنى مستوى له سنة 2009 و سجل 1.6% وأعلى مستوى له سنة 2004 وسجل 6.9% وهذا التذبذب والتغير من سنة إلى أخرى راجع إلى الأوضاع العالمية التي يشهدها العالم اليوم من تغيرات في أسعار البترول وما شابهه فمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تتغير حسب أوضاع السوق البترولية، ومن الملاحظ أيضا من خلال الجدول أنه هناك تزايد خلال الفترة (2000 - 2003) وترجع هذه الزيادة في معدل النمو إلى ارتفاع أسعار البترول وزيادة إنتاج الجزائر من الحصة البترولية، وخلال فترة (2004 - 2009) نلاحظ أن هناك إنخفاض واضح خاصة خلال سنة 2009 و يرجع هذا الإنخفاض إلى تراجع أسعار البترول، وتزعزع الإستقرار الاقتصادي نتيجة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و التي مست الاقتصاد العالمي وأثرت بشكل كبير على الركود الاقتصادي، كما نلاحظ أنه خلال الفترة (2010 - 2016) أنه هناك تذبذبات طفيفة بين الزيادة والإنخفاض في معدل النمو وهذا مرهون بالنمو في قطاع المحروقات.



2- مؤشر التضخم:

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب إقتصاديات أغلب بلدان العالم حيث يعتبر ظاهرة تعددت وتنوعت أسبابها وتفسيراتها و تأثيراتها المختلفة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، وأغلب المفكرون الأقتصاديون ركزوا على أن ظاهرة التضخم ظاهرة ناتجة عن الإفراط النقدي. وفيما يلي سنوضح تطور مؤشر التضخم في الجزائر.

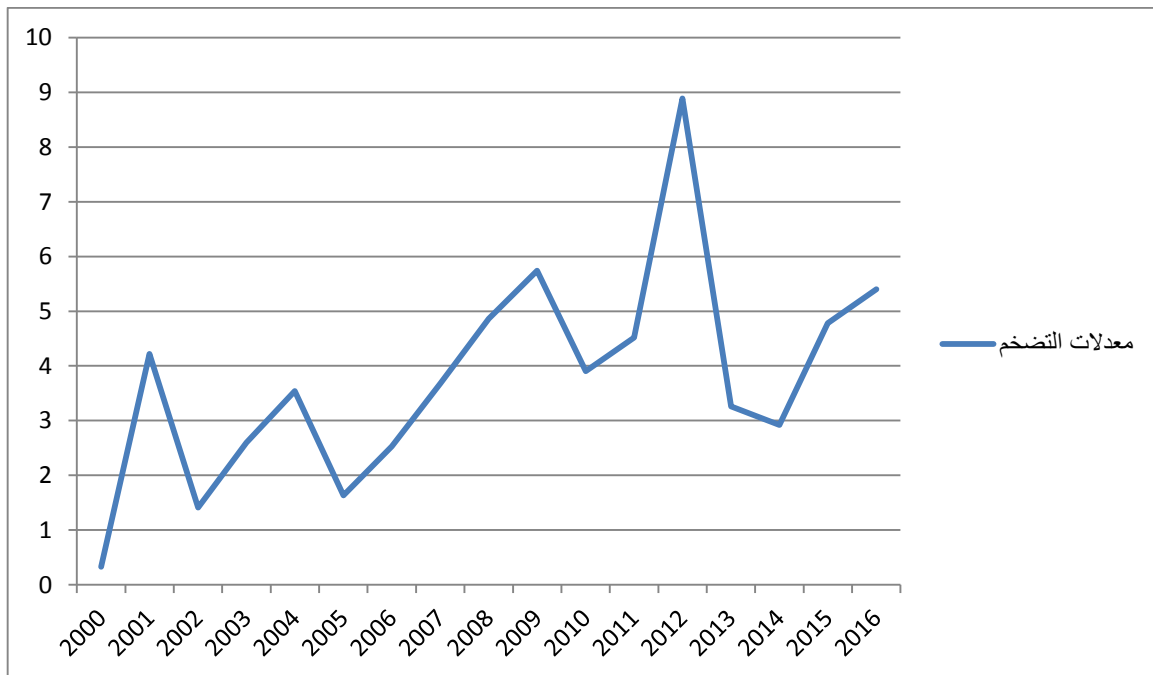
الجدول رقم(16): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000- 2016).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدلات التضخم %	0.33	4.22	1.41	2.6	3.54	1.63
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدلات التضخم %	2.53	3.68	4.86	5.74	3.9	4.52
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدلات التضخم %	8.89	3.26	2.92	4.78	5.4	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري: (2004، 2008، 2014،

2016).

الشكل رقم (03):تطور معدلات التضخم في الجزائر 2000-2016.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(16).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (03) أنه في سنة 2000 كانت معدلات النمو منخفضة إذ قدرت بـ 0.33% وذلك مقارنة مع سنة 2001 التي عرفت إرتفاع قوي وواضح قدر بـ 4.22%، ويرجع الإنخفاض في سنة 2000 إلى السياسات التي طبقتها الجزائر من خلال تقليص معدل نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الإصدار النقدي في تمويل عجز الميزانية، ورفع أسعار الفائدة، أما الإرتفاع في سنة 2001 راجع إلى برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي التي تبنته الجزائر، كما نلاحظ أنه في سنة 2002 إنخفضت النسبة إلى 1.41%، ثم إرتفع في سنة 2003 إلى 2.6% ويعود هذا التذبذب إلى استمرار السيولة المفرطة في سوق النقد وهيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية، كما نلاحظ أنه خلال (2005-2009) كانت هناك زيادة في نسبة التضخم حيث كان في سنة 2005 يقدر بـ 1.63% وفي سنة 2009 إرتفعت النسبة إلى 5.75% حيث أن سبب الإنخفاض في 2005 راجع إلى إنخفاض معدل السيولة المصرفية أما سبب إرتفاعه في سنة 2009 راجع إلى آثار الأزمة العالمية لسنة 2008 والتي أدت إلى إرتفاع أسعار صرف الأورو مقابل الدولار مما تسبب في إرتفاع أسعار السلع المستوردة و الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على الدولار في تمويل وارداتها، ثم عاود الإنخفاض خلال سنة 2010 إلى 3.9% وهذا بسبب إنخفاض أسعار المواد الغذائية ثم عاود الإرتفاع خلال السنتين (2011-2012) حيث حقق معدل التضخم خلال فترة 2012 نسبة قياسية تقدر بـ 8.89% وهي أكبر نسبة توصل إليها معدل التضخم خلال فترة الدراسة و يرجع هذا الإرتفاع إلى زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناتجة عن تحسن أسعار البترول خلال سنة 2011 و نتيجة كذلك لضخ سيولة كبيرة في الإقتصاد ورفع أجور القطاع الحكومي وهذا ما شجع الإستهلاك و أدى إلى إرتفاع أسعار السلع منها إرتفاع سعر السكر و الزيوت الغذائية.

ثم عاود معدل التضخم إلى الإنخفاض وحافظ تقريبا على نفس المستوى خلال الفترة (2013-2014) بمعدل 3.26% و 2.9% على التوالي وهذا راجع إلى تدخل البنك المركزي من خلال محاولته إمتصاص السيولة من السوق النقدية، ثم إرتفع خلال السنتين الأخيرتين (2015 - 2016) وهذا راجع إلى هشاشة وضعف الإنعاش الإقتصادي وإرتفاع المتوسط السنوي لمؤشر أسعار إستهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير وإرتفاع أسعار الإنتاج الصناعي وإرتفاع أسعار القيم الوحودية للمواد المستوردة، بل وهذا الإرتفاع راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق و إلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الإستهلاكية.

**3- البطالة:** تعتبر البطالة أحد أهم المؤشرات الإقتصادية الداخلية للبلد، فهي مشكلة تأخذ بعين الإعتبار عند القيام بتوجيه البرامج الحكومية و تقديم البرامج الإقتصادية الإصلاحية الهادفة لمواجهة هذه المشكلة وفيما يلي سنوضح وضع البطالة والسكان الناشطون والعاطلون عن العمل.

الجدول رقم (17): تطور نسبة البطالة للفترة (2000 - 2016):

السنوات	السكان النشطون فعلا	العاطلون عن العمل	نسبة العاطلون في العمل من السكان النشطون %
2000	4978	2611	29
2001	5199	2478	27.3
2002	5462	2388	25.3
2003	5741	2262	23.3
2004	5981	1729	17.3
2005	6222	1530	15.3
2006	6517	1265	12.3
2007	6771	1245	11.8
2008	7002	1220	11.3
2009	9472	1072	10.2
2010	9736	1076	10
2011	9599	1063	10
2012	10170	1253	11
2013	10788	1175	9.8
2014	10239	1214	10.5
2015	10594	1338	11.2
2016	10845	1272	10.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري: (2012، 2008، 2004، 2016).

مع بداية 2000 ومن حسن الحظ إرتفعت إيرادات الجزائر وذلك بإرتفاع أسعار البترول وهذا مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001 - 2004) ولقد كان لهذا البرنامج أثرا إيجابيا على سوق العمل و التأثير على معدلات البطالة خلال الفترة (2001 - 2016) فقد عرف معدل البطالة إنخفاض مستمر خلال هذه الفترة، حيث تم تقليص معدل البطالة من 29% سنة 2000 بعدد بطالين يفوق 2.6 مليون بطال، إلى 23.3% ثم إلى 17.3% سنة 2004، وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل في إطار برنامج دعم النمو، وإستمر المعدل في الإنخفاض خلال الفترة (2005 - 2009) حيث انتقلت نسبة البطالة من 15.3% إلى 10.2% على الترتيب وهذا الإنخفاض كان انطلاق البرنامج التكميلي الخماسي لدعم النمو ثم إستقرت المعدلات في حدود 10% خلال السنوات 2010، 2011، ثم عاود الإرتفاع خلال سنة 2012 بنسبة طفيفة ليعاود الإنخفاض مرة أخرى في سنة 2013 إلى 9.8% وذلك بسبب البرنامج الخماسي الذي (2010-2014) و الذي خصص له حوالي 286 مليار دولار كتمويل لخلق مناصب شغل و إدماج خريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني، لآكن معدلات البطالة عاودت الإرتفاع في السنوات الأخيرة حيث قدرت سنة 2014 بـ 10.6% وسنة 2015 بـ 11.2% ثم إنخفضت إلى 10.5% سنة 2016 إلا أن هذه

النتائج والمعدلات تبقى محل جدل بين الإقتصاديين لأن عدد كبير من مناصب العمل تتمثل أغلبها في عقود ما قبل التشغيل وأنشطة تشغيل الشباب.

#### 4- الميزانية العامة:

يمكن تحليل تطور رصيد الميزانية العامة من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم(18): تحليل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	إجمالي النفقات العامة	إجمالي الإيرادات العامة	الرصيد
2000	1178.1	1578.1	400
2001	1321.0	1505.5	184.5
2002	1550.6	1603.2	52.6
2003	1766.2	1966.6	200.4
2004	1891.8	2229.7	337.9
2005	2052.0	3082.6	1030.6
2006	20453.0	3639.8	1186.8
2007	3108.5	3687.8	579.3
2008	4191.0	5190.5	99.5
2009	4246.3	3676.0	-570
2010	4466.9	4392.9	-74
2011	5731.4	5703.4	-28
2012	7058.1	6339.3	-718.8
2013	6024.1	5957.5	-66.6
2014	6995.7	5738.4	-1257.3
2015	7656.3	5103.1	-2553.2
2016	7383.6	5042.2	-2341.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر(2004،2008،2011،2016).

من خلال الجدول نلاحظ أن أول ظهور للعجز في الميزانية العامة خلال فترة الدراسة كان في سنة 2009، غير أن الميزانية سجلت فائض على مر السنوات الأولى حيث قدرت سنة 2000 بـ 400 مليار دينار لينخفض سنة 2001 إلى 184.5 وواصل الإنخفاض سنة 2002 إلى 52.6 مليار دينار ليعاود الإرتفاع مرة أخرى في السنوات الموالية حيث سجل أعلى قيمة له سنة 2006 قدرت بـ 1186.8 مليار دينار مما يدل على تغطية الإيرادات العامة للدولة للنفقات العامة للدولة، ثم إنخفض في سنة 2007 إلى 579.3 مليار دينار ليستأنف الإرتفاع سنة 2008 حيث سجل قيمة 9995 مليار دينار ويرجع هذا الإنخفاض الذي عرفته الميزانية إلى الوضع المستقر الذي عرفته البلاد خلال الفترة بسبب إرتفاع و إنتعاش أسعار البترول.

لاكن سرعان ما تراجعت أسعار البترول مما أدى إلى تراجع إيرادات الدولة بسبب إتمادها عليه كمورد مالي رئيسي للجزائر لتسجل الميزانية عجز بلغت قيمته 570.3 مليار دينار سنة 2009، و هذا ما يعكس تأثر الجزائر بالأزمة المالية العالمية و بقيت الميزانية العامة تسجل عجزا خلال السنوات الموالية حيث وصلت في سنة 2016 إلى 2341.4 مليار دولار.

### المطلب الثاني: المؤشرات الإقتصادية الخارجية.

المؤشرات الإقتصادية الخارجية هي تلك التقارير و الإحصائيات التي تبيّن أداء القطاعات الإقتصادية الخارجية والتي تتمثل أساسا في ميزان المدفوعات و إحتياطي الصرف و المديونية الخارجية و كذلك سعر الصرف و الذي سنتناوله في الفصل الثالث.

#### 1- ميزان المدفوعات: سيتم توضيح التغير في أرصدة ميزان المدفوعات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (19): تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016):

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	رصيد حساب رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات
2000	21.65	-9.53	12.30	-1.36	7.57
2001	19.09	-9.48	9.61	-0.87	6.19
2002	18.71	-12.01	6.70	-0.71	3.66
2003	24.47	-13.32	11.14	-1.37	7.47
2004	32.22	-17.95	14.27	-1.87	9.24
2005	46.33	-19.86	26.47	-4.24	16.94
2006	54.74	-20.86	34.06	-11.22	17.73
2007	60.59	-26.35	34.24	-0.99	29.55
2008	78.589	-37.99	40.596	2.540	36.990
2009	45.186	-37.402	7.784	3.457	3.859
2010	57.090	-38.885	18.205	3.177	15.326
2011	72.888	-46.927	25.961	0.375	20.141
2012	71.736	-51.569	20.167	-0.361	12.057
2013	64.867	-54.987	9.880	-1.019	0.133
2014	60.1296	-59.670	0.459	3.396	-5.881
2015	34.565	-52.649	-18.083	-0.247	27.537
2016	29.31	-49.437	-20.127	0.1867	-26.031

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري: (2004، 2008، 2012، 2016).

بالنسبة لتطور الميزان التجاري نلاحظ من خلال الجدول أنه سجل فائضا خلال سنة 2000 حيث قدر

هذا الفائض بـ 12.30 مليار دولار ثم إنخفض الفائض في سنة 2001 و 2002 حيث سجل قيمة 9.61

مليار دولار و 6.70 مليار دولار على التوالي و هذا راجع إلى انخفاض الصادرات حيث بلغت سنة 2000 قيمة 21.65 مليار دولار وانخفضت إلى 18.71 سنة 2002 وكذلك عرفت الواردات زيادة قدر ب 12.01 مليار دولار سنة 2002، إلا أن رصيد الميزان التجاري عرف تحسنا ابتداء من سنة 2004 إلى غاية 2008 حيث سجل أعلى قيمة له بلغت 40.596 مليار دولار و هذا يعبر عن الوضع الإيجابي و تحسن الصادرات إذ قدرت ب 78.589 مليار دولار في نفس السنة نتيجة لانتعاش أسعار البترول خلال هذه الفترة في حين عرفت إنخفاض جد كبير سنة 2009 حيث قدر رصيد الميزان التجاري في هذه السنة ب 7.784 مليار دولار و كنتيجة لإنخفاض الصادرات التي قدرت ب 45.090 مليار دولار وارتفاع قيمة الواردات والتي قدرت ب 37.402 مليار دولار خلال نفس السنة و هذا كنتيجة لإنخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة العالمية، وفي سنة 2011 نلاحظ حالة فائض و انتعاش في رصيد الميزان التجاري قدر ب 0.459 مليار دولار، لتشهد سنة 2015 أول عجز على مستوى رصيد الميزان التجاري قدر ب -18.083 مليار دولار وذلك نتيجة لإنخفاض الصادرات حيث سجلت قيمة 34.565 مليار دولار بسبب إنخفاض أسعار النفط بالإضافة إلى الإرتفاع الكبير للواردات والتي بلغت قيمة 52.649 مليار دولار وازدادت حدة العجز في سنة 2016 حيث قدر ب 20.127 مليار دولار نظرا للإنخفاض المستمر في إيرادات الطاقة نتيجة هبوط أسعار النفط العالمية حيث بلغت الصادرات أدنى قيمة لها في سنة 2016 بلغت 29.311 مليار دولار في المقابل أيضا سجلت قيمة مرتفعة في الواردات بلغت -49.437 مليار دولار.

أما بالنسبة لتطور رصيد حساب رأس المال فنلاحظ أنه سجل عجزا متواصلا خلال الفترة (2000-2007) حيث قدر العجز 1.36 مليار دولار سنة 2000 و 1122 مليار دولار سنة 2006 و هذا بسبب تسديد الجزائر لديونها خلال هذه الفترة بالإضافة إلى الضعف الكبير في الاستثمارات المباشرة و في سنة 2007 إنخفض العجز إلى 0.99 مليار دولار، وفي سنة 2008 عرف رصيد حساب رأس المال فائضا قدره 0.375 مليار دولار، أما سنتي 2012 و 2013 فنلاحظ إنخفاض من جديد مسجلا عجزا قدره 0.31 مليار دولار و 1.019 مليار دولار على التوالي ثم حقق فائض خلال سنة 2014 قدر ب 3.396 مليار دولار ليعود مرة أخرى إلى حالة العجز في سنة 2015 قدر ب 0.247 مليار دولار ليعاود مرة أخرى في السنة الأخيرة تسجيل فائض قدره 0.186 مليار دولار.

وبالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات فنلاحظ أن الرصيد الكلي عرف فائض مستمر و متزايد من سنة 2000 إلى سنة 2008 حيث قدر سنة 2000 ب 7.57 مليار دولار أما في سنة 2008 فوصل إلى 36.99 مليار دولار وهي أكبر قيمة له خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى تسجيل الميزان التجاري كذلك لحالة فائض

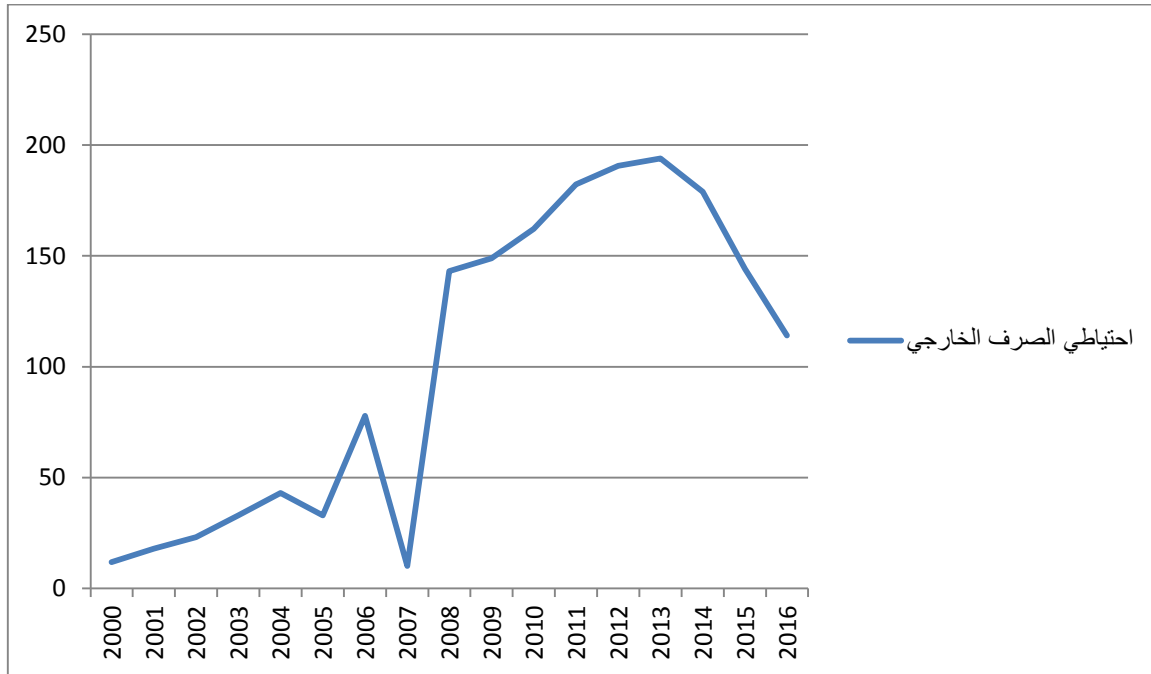
قدر في نفس السنة 40.596 مليار دولار و ذلك بسبب إرتفاع الصادرات النفطية وإرتفاع أسعار النفط، غير أن في سنة 2009 عرف تراجع حاد في رصيد ميزان المدفوعات كنتيجة للتراجع الكبير في رصيد الميزان التجاري خلال هذه السنة بـ 3.859 مليار دولار.

غير أن رصيد ميزان المدفوعات تحسن من جيد وذلك بسبب إرتفاع أسعار النفط و التحسن الملحوظ في قيمة الميزان التجاري فقد عرف الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال سنة 2010 و 2011 فائض قدر بـ 15.326 مليار دولار و 20.141 مليار دولار على التوالي ثم تراجع إلى 12.057 مليار دولار خلال سنة 2012 و بعدها تراجع الفائض إلى 0.133 مليار دولار خلال سنة 2013 متأثراً بإنخفاض مداخل البترول بسبب إنخفاض أسعاره وإرتفاع الواردات وفي السنتين الأخيرتين استمر تسجيل العجز و زادت حدته حيث قدره 27.537 مليار دولار و 26.031 مليار دولار على التوالي وهذا بسبب تراجع الصادرات نتيجة للإنخفاض في أسعار البترول في الأسواق العالمية.

**2- احتياطي الصرف:** سوف نوضح تطور احتياطي الصرف الخارجي من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم (04):** تطور احتياطي الصرف الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2016).

الوحدة: مليار دولار.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري: (2008، 2012، 2016).

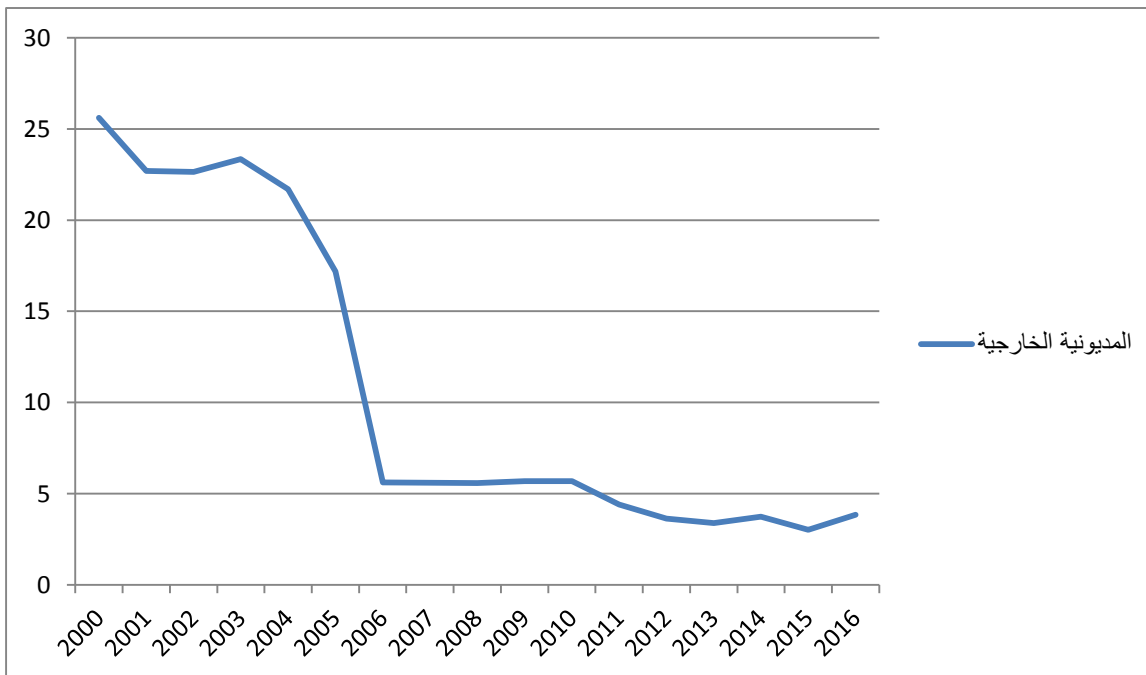
(2004).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن احتياطي الصرف الخارجي عرف تزايداً مستمراً خلال الفترة (2000-2016) حيث قدر سنة 2000 بـ 11.90 مليار دولار و سنة 2006 بـ 77.78 مليار دولار وهذا عائد على إرتفاع مداخل العملة الصعبة المتأتية من صادرات النفطية، إضافة إلى عدم لجوء السلطات النقدية إليه إضافة لأن ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة حقق فوائض معتبرة ثم انخفض الإحتياطي في سنة 2007 إذ قدر بـ 10.18 مليار دولار وهذا بسبب قيام الدولة بتسديد جزء من ديونها، أما في سنة 2008 فعرف احتياطي الصرف الخارجي إرتفاعاً من جديد قدر بـ 143.1 مليار دولار و واصل الإرتفاع خلال الفترة (2009-2013) حيث سجل أعلى قيمة له في 2013 بلغت 194.012 مليار دولار وذلك نتيجة الإرتفاع الكبير في العائدات البترولية نتيجة إرتفاع أسعار النفط، أما في سنة 2014 فعرف احتياطي الصرف إنخفاض محسوس قدر بـ 178.983 مليار دولار نتيجة إنخفاض أسعار النفط وتغطية الحكومة لعجزها من احتياطي الصرف الخارجي وواصل احتياطي الصرف في الإنخفاض حيث بلغ 114.138 مليار دولار سنة 2016 متأثر بالإنخفاض الحاد في الأسعار النفط و تراجع قيمة الصادرات النفطية المقيمة بالدولار إضافة إلى تغطية العجز الذي عرفه ميزان المدفوعات خلال الفترة الأخيرة باستعمال احتياطي الصرف الخارجي.

**3- المديونية الخارجية:** سنحاول في هذا المؤشر إبراز تطور الدين الذي تحصل عليه الدولة من الدول أو المصارف الأجنبية أو مؤسسات دولية أخرى.

**الشكل رقم (05):** تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

الوحدة: مليار دينار.





المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري: (2004، 2008، 2012، 2016).

نلاحظ من خلال الجدول أن المديونية الخارجية في الجزائر في إنخفاض مستمر حيث كانت في سنة 2000 تقدر بـ 25.61 مليار دينار و أصبحت في سنة 2016 تقدر بـ 3.84 مليار دينار في سنة 2002 كانت المديونية الخارجية مرتفعة و ذلك بسبب تقلبات في قطاع المحروقات و أيضا بسبب ضخامة الجهود الاستثمارية وغياب سياسة سليمة للإقتراض، ثم إنخفضت في سنة 2001 إلى 22.70 مليار دينار و ذلك راجع إلى عجز ميزان المدفوعات في هذه السنة أدى بالجزائر إلى الإقتراض بهدف تغطية العجز مما أدى إلى إرتفاع ديونها في سنة 2003 لتبلغ 26.38 مليار دينار، كما نلاحظ أن هناك إنخفاض قوي بين سنتي 2005 و 2006 حيث كان في سنة 2005 يقدر بـ 17.19 مليار دينار ثم إنخفض في سنة إلى 5.61 مليار دينار و يرجع هذا الإنخفاض إلى إنخفاض أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل الواحد في سنة 2006 قيمة 73 مليار دولار، و يرجع هذا الإنخفاض كذلك إلى تسديد الجزائر قدرا معتبرا من ديونها. واستمر هذا الإنخفاض طوال الفترة (2006- 2016) وفيما يخص هذا الإنخفاض المستمر والذي يرجع إلى الدفع المسبق والمعتبر للديون عرف إجمالي الدين الخارجي أدنى مستوى له في سنة 2015 إذ قدر بـ 3.02 مليار دولار ثم شهد ارتفاعا طفيفا في سنة 2016 قدر هذا الإرتفاع بـ 3.84 مليار دولار ويرجع هذا الإرتفاع إلى مستوى الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل الذي وصل إلى 991 مليون دولار سنة 2016 و المكون أساسا من الاستدانة لدى البنك الإفريقي للتنمية، و سداد أصل قدره 309 مليون دولار و تأثير التقييم لصالح الجزائر (16- مليون دولار) على قائم الديون في 2016 بعد الإنخفاض في قيمة الاورو مقابل الدولار سنة 2016.

## خلاصة:

بالرغم من سعي السلطات الجزائرية المتعدد من خلال اعتماد الإصلاحات الاقتصادية لتحقيق بعض النتائج الإيجابية على مستوى مؤشرات الاقتصادية الكلية، ولاسيما ذات الطابع المالي والنقدي فإنها لم تستطع تغيير وتحويل بنية الاقتصاد الجزائري المعتمد على النفط أساسا، وهو مصدر هشاشة ومنبع تعرضه للتقلبات المختلفة الجوانب والأبعاد التي يمتد تأثيرها إلى باقي القطاعات، إن الإصلاحات المعتمدة لم تراع بعض الشروط الأساسية مثل عدم التردد في إتخاذ القرارات وإشراك الفعاليات الإجتماعية والفكرية في معالجة الملفات الحساسة وإسنادها بدعم وإرادة سياسية واضحة.

وللخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر لابد من التخلص من الإعتماد المفرط على قطاع المحروقات والذي يتوقف النمو الاقتصادي على مستوي النمو المسجل في هذا القطاع إذ لاحظنا من خلال ماسبق أن كل المؤشرات الاقتصادية الكلية تتوقف على نمو الذي يسجله هذا القطاع، وهذا ماينعكس سلبيا على الإستقرار الاقتصادي نظرا لارتباط قطاع المحروقات بالأسواق الخارجية ولضعف مساهمته في تقليص معدلات البطالة، لذلك فالعمل على تنويع الأنشطة الإنتاجية يعد أمرا حتميا في الوقت الراهن للخروج من دائرة الإقتصاد الريعي و بناء إقتصاد جديد يهدف إلى تحسين أداء القطاعات الإنتاجية.

**الفصل الثالث: الدينار الجزائري بين أسباب التدهور وأهم**

الإصلاحات.

تمهيد.

**المبحث الأول: مراحل تطور أنظمة صرف الدينار**

الجزائري.

**المبحث الثاني: أسباب انخفاض قيمة الدينار الجزائري.**

**المبحث الثالث: أهم الإصلاحات المقترحة للنهوض بقيمة**

الدينار الجزائري.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

عرف الدينار الجزائري منذ الإستقلال إلى يومنا هذا عدّة تحولات هامة أدت به إلى التدهور في قيمته هذا ما إستوجب على الجزائر وبعد تخليها على النّظام الإشتراكي القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات خاصّة فيما يتعلق بأنظمة سعر الصرف، و هذا من أجل الحفاظ على قيمة الدينار الجزائري من التدهور و التأثير بالصدّات الخارجيّة، إلا أنّ هذه الإصلاحات أغلبها فشلت خاصة الإصلاحات المتعلقة بنظام سعر الصرف المرن المدار، هذا ما أدى بالدينار الجزائري إلى الإنهيار و إنخفاض قيمته إتجاه العملات الأخرى و هذا ما لوحظ في الآونة الأخيرة، ولهذا سنحاول إبراز أهم الأسباب التي أدت إلى إنخفاض قيمة الدينار الجزائري، و أهم الإصلاحات التي يجب على الجزائر القيام بها من أجل النهوض بقيمة عملتها.

### المبحث الأول: مسار سعر الصرف في الجزائر.

نحاول في هذا المبحث عرض تطورات سعر الصرف في الجزائر، وذلك من خلال عرض مختلف أنماط الصرف التي أتت منذ الإستقلال وكذلك عرض لمختلف تغيرات قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية خلال الألفية الأخيرة.

#### المطلب الأول: مراحل تطور أنظمة صرف الدينار الجزائري.

إن تطور نظام الصرف في الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا عرف عدة مراحل، بحيث أن الجزائر مباشرة وبعد الإستقلال إتبع نظام الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة و المتمثل في الفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعا من الإستقلالية وأصبح مرتبطا بعدة عملات، وبعدها إتبع الجزائر سياسة تعديل الدينار وبعد هذه الإصلاحات تبنت الجزائر نظام سعر الصرف المرن المدار والذي بقي سائدا إلى يومنا هذا ومنه سنحاول في هذا المبحث إيضاح المراحل التي مر بها تسعير الدينار الجزائري.

#### المرحلة الأولى: نظام الربط بعملة واحدة (1964 - 1973):

تميز نظام النقد الدولي في هذه الفترة باستقرار أسعار الصرف و ذلك لسيادة قاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث يتعين على كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي أن يصرح على تكافؤ عملته بالنسبة لوزن محدد من الذهب الصافي أو نسبة الدولار الأمريكي، لذلك قامت الجزائر بتحديد سعر صرف الدينار بما يعادل 180 ملغ من الذهب وهو نفسه قيمة التكافؤ للفرنك الفرنسي.

وفي سنة 1966 خفضت فرنسا من قيمة الفرنك بعد تعرضه لهجمات مضاربية مما إستدعى إستخدام جل إحتياطاته في الدفاع عنه، إلى أن الدينار الجزائري لم يتأثر بهذا التخفيض و بقي يتمتع بالثبات خلال الفترة (1969 - 1973) وذلك بسبب شروع الجزائر خلال هذه الفترة في إطلاق المخطط التنموي الثلاثي و الذي يتطلب إستقرار سعر الصرف. وكنتيجة لتراجع الفرنك الفرنسي، إنخفض الدينار مقابل عملات تسديد الواردات، وهو ما إضطر السلطات إلى إعادة تقييم تكاليف مشاريع الإستثمار التي إنطلقت في إطار الخطة الرباعية الأولى (1970-1973)، أرادت السلطات من الإجراء الجديد تسعير الدينار غداة إنطلاق الخطة الرباعية الثانية بتحقيق هدفين:<sup>(1)</sup>

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية وهذا بفرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات للمواد الأولية و مختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة و أنها ناشئة.

(1) لولو موسى بوخاري: مرجع سابق، ص ص 291، 290.

- السماح للمؤسسات الوطنية للقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة لسعر الصرف وهذا عن طريق إستقرار القيمة الخارجية للدينار.

وفيمالي سنوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري في نظام الربط بعملة واحدة

**جدول رقم (20):** تطور تسعيرة الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي خلال الفترة (1964 - 1973).

السنة	1964	1965	1966	1997	1968
دج/FF	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
السنة	1969	1970	1971	1972	1973
دج/FF	0.884	0.889	0.887	0.921	0.871

المصدر: سليمان شيباني: سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1993-2006)، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد

كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 - 2009، ص 82.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي ثابت خلال الفترة (1964 - 1986) ثم نلاحظ أنه إنخفض خلال الفترة (1969 - 1971) وهذا بسبب تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، ثم ارتفع في سنة 1972 إذ وصل إلى 0.921 فرنك مقارنة مع سنة 1971 و يرجع هذا الإرتفاع إلى رفع الجزائر في قيمة الدينار الجزائري، ليعاود الإنخفاض خلال سنة 1973 حيث وصل إلى 0.871 فرنك و منه نلاحظ أن الدينار الجزائري كان غير مستقر خلال مرحلة الربط بالفرنك الفرنسي.

**المرحلة الثانية: مرحلة الربط بسلة من العملات (1974 - 1986):**

لقد تم إتخاذ قرار تغيير نظام التسعير للدينار الجزائري عشية إنطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 وقد سعي هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج هو<sup>(1)</sup>:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار فوق القيمة الحقيقية وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية المستوردة من طرف المؤسسات وخصوصا أنها مؤسسات ناشئة.

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار.

وأمام إنهيان نظام برونن وودز وإقرار مبدأ تعويم العملات في سنة 1971، لجأت السلطات النقدية الجزائرية مند بداية جانفي 1974 إلى إستعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة<sup>(2)</sup> والمتمثلة فيما يلي: الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك

(1) شهيب بونوة وخياط رحيمة: سياسة سعر الصرف بالجزائر (نموذجة قياسية للدينار الجزائري)، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، 2011، ص 123.

(2) محمد أمين بربري: مبررات ودوافع التوجه لأنظمة الصرف الدولية. دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر، ص 12.

السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الإسترليني، الكورون الدنماركي، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، الفولورين الهولندي، البسيطة الإسبانية، الشلنغ النمساوي<sup>(1)</sup>.

ويقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة بإتباع الخطوات التالية<sup>(2)</sup>:

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي.

- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، أي مجموع التغيرات النسبية مرجحة بالمعامل (ai) حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري، يتم هذا الحساب يوميا.

- يتم بعد هذه العملية، حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، وتحسب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة، وبهذه الطريقة يحصل على قيم الدينار الجزائري بالنسبة لجميع العملات التي تتضمنها السلة.

وفيمايلي سنوضح تطور الدينار الجزائري في مرحلة الربط بسلة من العملات:

**الجدول رقم(21):** تحديد قيمة الدينار الجزائري مقارنة بسلة من العملات الأجنبية.

البلد	العملة	1975	1978	1980	1982	1984	1986
النمسا	ATS	22.3700	28.4400	28.6038	27.4832	23.5171	34.8293
بلجيكا	DEF	10.5265	13.1656	12.6119	9.9202	8.2260	15.3187
كندا	CAD	4.0810	3.3082	3.3374	3.7689	3.8755	3.5451
سويسرا	CHF	156.7400	233.698	224.069	223.988	200.301	292.334
ألمانيا	DEM	157.5450	208.322	202.902	193.159	165.136	234.077
الدنمارك	DKK	67.2350	74.7672	66.2024	55.0250	46.0965	64.8856
إسبانيا	ESP	8.4500	7.7600	9.3598	7.5973	0.5422	3.6296
فرنسا	FRF	153.8100	192.2078	186.9286	175.0291	2.6831	3.6292
بريطانيا	GBP	74.3750	76.7878	77.4286	66.9182	146.3415	7.0151
إيطاليا	ITL	93.7950	89.4339	90.7976	64.3045	57.1372	3.5347
الكويت	KWD	4.1234	3.9033	3.9885	4.6553	57.8695	16.6165
النرويج	NOK						61.4194
السعودية	SAR						1.3023
السويد	SEK						70.795

(1) لحو موسى بوخاري: مرجع سابق، ص 292.

(2) محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي، مرجع سابق، ص 158.

4.8874	4.9835	4.5921	3.8375	3.9659	3.949	USD	أمريكا
3.0135						YENS	اليابان

**المصدر:** سليمان شيباني: سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1993-2006)، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي،

كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 83.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن قيمة الدينار الجزائري قد حددت مقارنة مع 14 دولة، وهذه القيمة تختلف من دولة إلى أخرى على حسب اختلاف عملة الدولة، فنلاحظ:

إن قيمة الدينار الجزائري مرتفعة مع الفرنك السويسري إذ قدرت بـ 156.7400 خلال 1975 واستمرت في الارتفاع خلال سنوات من 1975 إلى 1986.

إن قيمة الدينار الجزائري مرتفعة جدا مع المارك الألماني إذ قدرت بـ DEM 157.5450 خلال سنة 1975 واستمرت في الارتفاع إلى أن إنخفضت خلال الفترة (1982 - 1984) وعادت الارتفاع سنة 1986 إذ وصلت إلى DEM 234.0778 .

إن قيمة الدينار الجزائري مرتفعة مع الفرنك الفرنسي إذ قدرت خلال سنة 1975 بـ FRF 153.8100 مقارنة مع العملات الأخرى واستمرت في الارتفاع إلى أن إنخفضت إنخفاضا قويا خلال الفترة (1984 - 1986) حيث وصلت في سنة 1984 إلى أدنى مستوياتها و قدرت بـ FRF 2.683 و هذا مقارنة مع العملات الأخرى، و نلاحظ أن سعر صرف الدينار خلال 1984 مرتفع مع الجنيه الأسترليني واللييرة الإيطالية، أما بالنسبة لباقي العملات فنلاحظ أن هناك تذبذب و إنخفاض كبير و ذلك خاصة بالنسبة ADI والتي قدرت بـ 4.0810 خلال سنة 1975 واستمرت في الإنخفاض خلال الفترة (1978 - 1986) و كما هو الحال بالنسبة لعملات الدول الأخرى الكويت و أمريكا و اليابان، و منه ومن خلال الجدول نلاحظ أنه توجد عملات قيمة سعر صرف الدينار الجزائري مرتفعة بالنسبة لها و المتمثلة أساسا في الفرنك الفرنسي و المارك الألماني و الفرنك السويسري و عملات سعر صرف الدينار الجزائري منخفضة بالنسبة لها.

### المرحلة الثالثة: تعديل الدينار الجزائري (1987 - 1998) :

نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول خلال سنة 1986 دخول الإقتصاد الجزائري أزمة حادة مما إستوجب إجراء عملية تعديل لسعر صرف الدينار الجزائري وقد تمت هذه العملية وفقا لمرحلتين:

**1- مرحلة الإنزلاق التدريجي من (1987 - 1993):** قامت هذه المرحلة على تنظيم إنزلاق تدريجي و ملاحظ لسعر الصرف طبق خلال فترة طويلة نوعا ما إمتدت من نهاية 1987 إلى غاية سبتمبر 1992. وخلال هذه المرحلة بالذات إنتقل معدل صرف الدينار من 4.936 دينار للدولار الواحد في نهاية 1987 إلى



10.476 دج/دولار نهاية ديسمبر 1990 و 15.889 دج/دولار نهاية يناير 1991 ثم 16.595 دج/دولار نهاية فبراير من نفس السنة ليستقر في حوالي 17.8 دج/دولار نهاية مارس 1991.

أي أن قيمة الدينار إنخفضت في مدة ثلاث أشهر، 70% هذا دون تصريح رسمي من قبل السلطات النقدية، إلا أنه بدأ التخفيض الصريح بعد أن إتخذ مجلس النقد والقرض قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار ليصل إلى 22.5 دج/دولار ولقد تميز سعر صرف الدينار بالإستقرار حول هذه النسبة .

أدى الإنزلاق والتخفيض الإسمي إلى إنخفاض قيمة الدينار بشكل فوري و لأنّ هذا التخفيض كان عبئا على الشركات و أيضا على المستهلكين قرّرت السلطات إعطائه فترة راحة بالرجوع مرة أخرى إلى التسيير الإداري للعمليات الرسمية وذلك لتثبيت سعر الصرف الإسمي في قيمة محدّدة في نهاية 1992 ب 29 دينار / دولار تقريبا و معادلته السوق الموازي للعمليات سنة 1993<sup>(1)</sup>.

**2- سياسة التخفيض (1994):** أرغمت السلطات العامة إنتهاج سياسة تخفيض قيمة الدينار ب 7.3% في مارس 1994 ثم 40.17% في أبريل من نفس السنة بعد أن بدأت الجزائر تطبيق برنامج التعديل الهيكلي منذ سنة 1994 (بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي و ذلك إلى غاية 1998 الذي كان فيه تعديل سعر الصرف من أهم الإجراءات المتخذة و ذلك من أجل البحث على التوازنات الخارجية) على ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/دولار كما إتفق مع صندوق النقد الدولي على تقنية جديدة لتحديد سعر صرف الدينار مفادها أن يسمح مجلس النقد و القرض بانزلاق الدينار إلى 40 دج/دولار وتم الإعتماد على هذه الطريقة في بداية الثلث الأخير من سنة 1994 إلى أواخر سنة 1995 و تمثل هذه العملية مرحلة إنتقالية تجريبية لمرحلة تطبيق الصرف العائم وتمر بنا للبنوك التجارية و بنك الجزائر و مهلة لإعادة القوانين و الإجراءات لمواجهة سوق الصرف<sup>(2)</sup>.

وإستهدف قرار التخفيض الصريح الوصول إلى<sup>(3)</sup>:

- قابلية تحويل الدينار على المستوى المتوسط؛
- ربط سياسة الصرف بحجم الواردات و ذلك باختيار التركيبة الملائمة لسعر الصرف و إصلاح نظام تسعير الدينار اعتمادا على طريقة التثبيت؛

(1) سمير آيت يحيى: التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 9، الجزائر، 2001، ص 66، 65.

(2) بن علي بلعزوز: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 37.

(3) لحو موسى بوخاري: مرجع سابق، ص 298.

- إتخاذ عدّة إجراءات لدعم السّعر الجاري للدينار الجزائري و الخد من التّضخم و تعديل الكتلة النقّدية و تطبيق أسعار فائدة ملائمة؛

- إعادة تكوين إحتياطي للصرف بتنويع الصادرات خارج المحروقات وتنويع الواردات من السلع والخدمات والبحث في تمويل متعدد الأطراف للدين الخارجي؛

**3- قابلية تحويل الدينار:** إنتقلت الجزائر إلى قابلية تحويل الدينار لجميع العملات الجارية و كذلك خلق سوق بيني (بين البنوك) للصرف الذي يسمح للبنوك التجارية من التصرف بكل حرية بالعملات الأجنبية المتحصل عليها من طرف زبائنها، وكان ذلك في جانفي 1996 وأعتبر كأول خطوة حقيقية للتحويل نحو تطبيق سعر الصرف العائم ولقد بدأت الجزائر منذ سنوات 1990 تطبيق سياسات للتصحيح رغبة في إرساء أساس يسمح بالتبادل الحر لعملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي أصبحت تركز جهودها على الإتجاه الصواب "القابلية الجارية للتحويل" وهي تختلف عن "القابلية الكاملة" و التي من مؤداها إزالة جميع قيود الصرف المفروضة على كل من المعاملات الدولية والجارية و إنتقال رؤوس الأموال<sup>(1)</sup>، وفيمايلي أهم الخطوات التي تبعتها الجزائر في شأن تحرير عملتها<sup>(2)</sup>:

- دخلت قابلية التحويل للدينار الجزائري سنة 1994، ذلك أن تحرير المدفوعات بالنسبة للواردات الجزائرية بدأ تنفيذه الفعلي خلال هذه السنة. هذه المرحلة تم تدعيمها بتطبيق ما يسمى Eixingsessin في أكتوبر 1994 إلى غاية نهاية 1995 ويتعلق الأمر ببيع العملات الأجنبية بالمزاد من طرف بنك الجزائر بغية السماح بتوفير الشروط اللازمة لإنشاء سوق الصرف عن طريق التوازن بين الطلب والعرض في السوق.

- بدأت المرحلة الثانية من إجراءات قابلية التحويل للدينار في جوان 1995 ويتعلق بنفقات الصحة والتعليم و التي تسمى بنفقات "المعاملات الجارية الغير منظورة" و يتم تحديدها بقيمة معينة خلال السنة بالنسبة للمرضى المحليين اللذين يتابعون العلاج في الخارج و أيضا بالنسبة للطلبة المحليين اللذين يزاولون الدراسة في الخارج

- أعطى بنك الجزائر في أوت 1997، حق صرف قيمة معينة لنفقات السفر إلى الخارج و كان تكملة لسلسلة الإجراءات السابقة و أصبح هذا الحق قابل للتنفيذ في 15 سبتمبر 1997 على مستوى شبابيك التوزيع للبنوك و المؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة.

<sup>(1)</sup>صالح نصولي و آخرون: جهد جاد في شمال إفريقيا لجعل العلاقات قابلة للتحويل، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد 4، ديسمبر، 1996، ص 44.

<sup>(2)</sup> سمير آيت يحي، مرجع سابق، ص ص 66، 67.

- كما رخص البنك المركزي للطالبيين على العملات الأجنبية من أجل الدفع أو التحويل فيما يخص المعاملات الجارية، ماعدا تحويلات رؤوس الأموال<sup>(1)</sup>.

### المرحلة الرابعة (من 1994 إلى يومنا هذا):

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ إتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية و إتفاق التمويل الموسع، حيث خفضت قيمة الدينار بنسبة 40% و كان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته عام 1990. وما بين 25% و 30% ما بين (1991 - 1993).

وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70% و ذلك ما بين شهر أفريل و سبتمبر 1994 وخلال هذه السنة حدد نظام الصرف بنظام التعويم المدار ما بين البنك المركزي والبنوك التجارية. وما بين 1995 و 1998 إرتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه إنخفاض بحوالي 13% بين 1998 و 2001 وتواصل هذا الإنخفاض خلال 16 أشهر الموالية و هذا منذ أوائل 2002. من خلال هذه التغيرات أصدر بنك الجزائر بتاريخ 23 ديسمبر 1995 القرار رقم 08-95 المتعلق بإنشاء سوق الصرف ما بين البنوك<sup>(2)</sup>، والتعليم رقم 78-95 ليوم 26 ديسمبر 1995 المتعلقة بتنظيم عمل سوق الصرف ما بين البنوك<sup>(3)</sup>، و التعليم رقم 79-95 ليوم ديسمبر 1995 المتعلقة بتنظيم سير عمل سوق الصرف ما بين البنوك<sup>(4)</sup>.

وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% و هذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، و بين جوان و ديسمبر 2003 إرتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي حوالي 11% و إرتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7.5% وفي سنة 2005 و صل سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3625% و 91.3014% بالنسبة للأورو وفي سنة 2006 إنخفض إلى حوالي 72.6464% بالنسبة للدولار و 91.2447% بالنسبة للأورو وواصل إنخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.62 في نهاية 2007 أما الأورو فقد إرتفع إلى 98.33 في هذه الفترة<sup>(5)</sup>.

(1) برييري محمد أمين: مبررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة الباحث، جامعة الشلف، العدد 9، الجزائر، 2011، ص 59.

(2) القرار رقم 95 - 08 المؤرخ بتاريخ 23 ديسمبر 1995: المتعلق بسوق الصرف، الجريدة الرسمية، العدد الخامس.

(3) النظام رقم 78 - 95 المؤرخ بتاريخ 26 ديسمبر 1995: المتعلق بقواعد و وضعيات الصرف.

(4) المادة رقم 79 - 95 المؤرخة بتاريخ 27 ديسمبر 1995: المتعلقة بتنظيم و سير عمل سوق الصرف ما بين البنوك.

(5) عبد الجليل هجيرة: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص ص 74، 75.

**المطلب الثاني: تطور سعر صرف الدينار الجزائري.**

ترتبط المبادلات التجارية الجزائرية ارتباطا وثيقا مع أهم عمليتي النظام النقدي الدولي الدولار عملة الولايات المتحدة الأمريكية التي تقبض به كل عائدات الجزائر النفطية، وكذا الأورو عملة الإتحاد الأوروبي وهو أهم شريك تجاري للجزائر، وعليه سوف نقوم في هذا المطلب بتحليل ودراسة لتطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل أهم العملات الأجنبية وهي الأورو والدولار خلال الفترة (2000-2016).

**1- تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو والدولار قبل الأزمة المالية العالمية (2000 - 2008).**

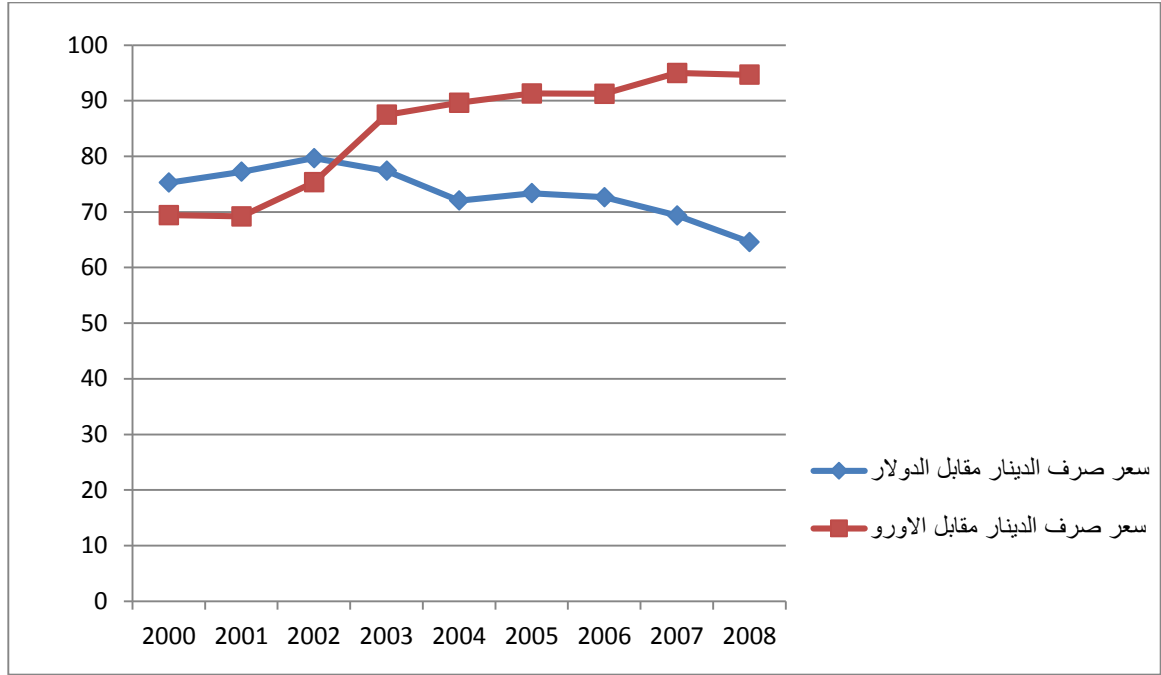
إن سعر الصرف بقي إحدى إهتمامات الحكومة الجزائرية، لما له من تأثير على مختلف الجوانب الإقتصادية للدولة، سنحاول التعرف على هذا المتغير وذلك خلال الفترة (2000 - 2008)، حيث يبين الجدول والمنحنى أدناه أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو والدولار، قد عرف عدة تطورات وتغيرات نوجزها فيما يلي:

**الجدول رقم(22): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو والدولار خلال الفترة (2000 -****2008)**

الأورو	دولار	العملات السنوات
69.43	75.26	2000
69.2	77.22	2001
75.43	79.68	2002
87.47	77.39	2003
89.64	72.06	2004
91.30	73.36	2005
91.24	72.64	2006
94.99	69.36	2007
94.66	64.58	2008

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية: 2004، 2008.

الشكل رقم(06): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الاورو والدولار خلال الفترة (2000 - 2008).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(22).

من خلال الجدول والمنحنى أعلاه نلاحظ أن: سعر صرف الدينار الجزائري في الفترة (2000-2002) كان في ارتفاع مستمر وهذا تماشيا مع تراجع قيمة الدولار مقابل الاورو وذلك بسبب أحداث 11 سبتمبر 2000 (انهيار برج التجارة العالميين) فنلاحظ انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار من 75.26 دج للدولار الواحد سنة 2000 إلى 79.68 دج سنة 2002، ونفس الشيء نلاحظه بالنسبة للأورو فقد تراجعت قيمة الدينار مقابل الأورو من 69.43 دج سنة 2000 إلى 75.34 دج سنة 2002.

قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة (2003 - 2008) شهدت تحسنا مقابل الدولار فقد ارتفعت من 77.39 دج للدولار الواحد سنة 2003 إلى 72.06 دج للدولار الواحد سنة 2004، وهذا بسبب التحسن الكبير الذي شهدته أسعار البترول إذ انتقلت من 54.6 دولار للبرميل سنة 2003 إلى 67.3 دولار للبرميل سنة 2004، مما أدى إلى تزايد في حجم الصادرات الجزائرية التي تعتمد بالدرجة الأولى على البترول لتستمر قيمة الدينار الجزائري في الإرتفاع مقابل الدولار خلال فترة 2005 حتى 2008 حيث ارتفعت إلى 64.58 دج للدولار الواحد وهي أحسن قيمة يسجلها الدينار مقابل الدولار خلال فترة الدراسة وهذا بسبب إرتفاع العائدات النفطية.

أما فيما يخص قيمة الدينار الجزائري مقابل الأورو فلم تشهد تحسن بل واصلت في الإنخفاض طوال الفترة (2003 - 2008) حيث إنتقلت من 87.47 دج سنة 2005 إلى 94.66 دج سنة 2008، وهذا بسبب ارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار.

## 2- تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار و الأورو خلال الفترة (2009 - 2016)

لقد كان للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أثر على قيمة الدولار الأمريكي خاصة وأنها إنطلقت من الإقتصاد الأمريكي وإنتقلت بعد ذلك إلى باقي إقتصاديات الدول الأخرى، خاصة الدول التي تقوم عملتها بالدولار.

كما كان لأزمة الديون السيادية لدول الإتحاد الأوروبي لسنة 2009 أثر على قيمة الأورو وتأثرت بذلك أيضا الدول خارج منطقة الأورو وخاصة الدول التي تقوم عملتها بالأورو، والجزائر من الدول التي تعتمد في تقويم عملتها بالدولار و الأورو مما أدى بهته الأزميتين ( الأزمة المالية العالمية و أزمة الديون السيادية) بالتأثير على سعر صرف الدينار الجزائري و منه سنحاول من خلال هذا العنصر إيضاح هذا التأثير.

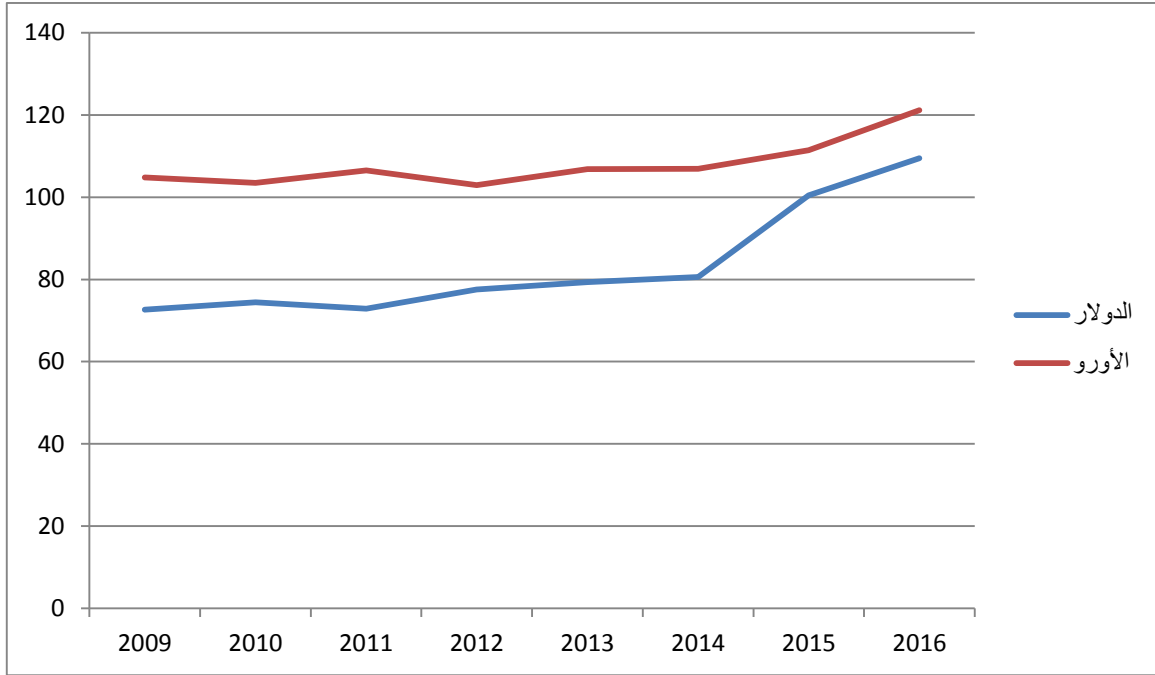
**الجدول رقم(23):** تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للأورو و الدولار خلال الفترة (2009

- 2016):

الأورو	الدولار	العملات السنوات
104.76	72.64	2009
103.47	74.40	2010
106.51	72.85	2011
102.92	77.55	2012
106.84	79.38	2013
106.90	80.56	2014
111.44	100.46	2015
121.17	109.46	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على النشرة الإحصائية الجزائرية جوان 2016، جوان 2017.

الشكل رقم (7): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال الفترة (2009 – 2016).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (22).

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار و الأورو قد تأثر بالأزمات حيث أنه في سنة 2008 أثرت الأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم على أسواق النفط مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط و الجزائر تعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل و هذا ما أدى إلى انخفاض قيمة الدينار بالنسبة للدولار والذي كان في سنة 2007 يقدر ب 69.29 ثم إنتقل في سنة 2010 إلى 74.39. أما فيما يخص قيمة الدينار مقابل الأورو فقد كان خلال سنة 2010 هناك تحسن في قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للأورو وهذا بسبب أزمة الديون السيادية هذا ما أدى بتراجع وإنهييار قيمة أغلب العملات خاصة الدول التي تتبع نظام التعويم المدار و الجزائر خلال هذه الفترة كانت و مازالت تتبع نظام التعويم المدار هذا ما أدى بقيمة العملة إلى الإنخفاض من 104.76 دج/دولار سنة 2009 إلى 103.47 دج/دولار سنة 2010 .

و نلاحظ خلال الفترة من (2010 – 2016) تدهور و إنخفاض كبير لقيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو حيث إنخفض من 74.40 دج للدولار الواحد إلى 109.44 دج للدولار الواحد في سنة 2010 و بالنسبة للأورو إنخفض من قيمة 103.47 دج للأورو الواحد خلال سنة 2010 إلى 121.17 دج للأورو الواحد خلال سنة 2016 و هذا بسبب الركود الإقتصادي في قطاع المحروقات و الذي كان سببه الواضح أزمة منطقة الأورو حيث أن من تداعيات الركود الإقتصادي هو إنخفاض قيمة العمل.

## المبحث الثاني: أسباب انخفاض قيمة الدينار الجزائري.

لقد عرف الدينار الجزائري في الآونة الأخيرة إنخفاضاً كبيراً في قيمته مقابل العملات الأخرى أدى بالإقتصاد الوطني إلى التدهور و الخوف من الدخول في أزمة حادة يصعب الخروج منها ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث إيضاح الأسباب التي أدت بالدينار الجزائري إلى الإنهيار الكبير.

**المطلب الأول: السياسة النقدية.**

مع مصادقة البرلمان على طرح الحكومة الجزائرية لفكرة اعتماد مصادر التمويل الغير تقليدية للخزينة العمومية، من قبل البنك المركزي الجزائري، وما قد ينجم عن ذلك من إضطرار "بنك الجزائر" لطباعة أو إصدار مزيد من العملة الوطنية (الدينار) تصاعدت الأصوات وكثرت الأسئلة والنقاشات حول الأثر السلبي الذي غالب ما يعتقد أنه يصاحب زيادة الكتلة النقدية من خلال طبع المزيد من العملة الوطنية. و يعتقد أن الآثار السلبية لعملية الإصدار النقدي مرتبطة أساساً بثلاث عوامل أساسية وهي:<sup>(1)</sup>

**1- معدّل الإفراط في الطباعة:** خاصة و أن الحكومة لم تصرح بحجم الكتلة النقدية التي سوف يتم إصدارها من الدينار الجزائري، ولن تحدد أو تعلن عن المعايير التي سوف تعتمدها لتحديد حجم تلك الكتلة.

**2- حجم الكتلة النقدية المتداولة :** في ظل الإكتناز العالمية للعملة الوطنية من قبل المتعاملين الإقتصاديين والمستهلك الجزائري خارج النظام المالي الرسمي، تنشأ ما يعرف إقتصادياً بمصطلح " مصيدة السيولة" والتي تحول دون بقاء تلك الكتلة النقدية في السوق لتمارس دورها التقليدي وتتسبب في التضخم. وهذا ما يعرف حالياً في الجزائر، خاصة و أن الأرقام تشير إلى ما بين 36% و 45% من إجمالي الكتلة النقدية في الجزائر تتواجد خارج المنظومة البنكية الرسمية .

**3- معدّل نمو المبادلات التجارية داخل السوق المحلية:** فالبنك المركزي ملزم أصلاً بطبع كميات من الدينار تتوافق مع النمو في حجم المعاملات التي تتم داخل الإقتصاد المحلي الجزائري، وهذه من أهم وظائفه على رأس السلطة المحلية للدولة .

إن لجوء بنك الجزائر للخفض الإداري للدينار في تناغم مع حقيقة السوق النقدية جاء لكي يعوض خسارة الميزانية من الجباية النفطية (تراجع بـ 50% في عام واحد) ، و للحد من الواردات (57 مليار دولار في سنة 2014) على أساس أن الإستيراد بالدينار الضعيف يقلل من تنافسية المنتج الأجنبي في السوق الوطنية لأنه يصبح سعره أعلى . (وهذا في رأينا غير صحيح للأسباب التالية)<sup>(2)</sup>:

(1) نور الدين جوايدي: طبع الدينار آلية فعالة و ليس لها بالضرورة آثار سلبية على الإقتصاد أو على القدرة الشرائية للمواطن، جريدة التحرير، 20 سبتمبر 2017.

(2) بشير مصيطفى: نهاية الربيع-الأزمة و الحل، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 196.



- عدم مرونة الإنتاج الوطني من حيث الكم أو الجودة.

- تضاعف الطلب الداخلي تحت ضغط زيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع الأجور و ضخ السيولة في السوق الموازية ما يعني محدودية أثر الدينار الضعيف على الميزان التجاري وتحمل المستهلك أثر الدينار الضعيف و أثر زيادة الأسعار غير المسقفة و ليس المستوردة).

و باختصار الهدف من الدينار الضعيف هو ضبط ميزانية الدولة و ضبط الميزان التجاري في جانب الواردات و ليس رفع التصدير، فمن آثار الدينار الضعيف هي رفع الأسعار غير المدعمة.

وفي جانب السياسة النقدية خفض الدينار يؤدي في مرحلة لاحقة إلى رفع سعر الفائدة لدى البنك المركزي لضبط كلفة الإقتراض ما يؤدي آليا إلى رفع كلفة رأس المال ومن تمة تكلفة الإستثمار.

كما أن خفض قيمة العملة الوطنية أدى إلى رفع قيمة السلع المستوردة، و خاصة السلع الإستهلاكية و الوسيطة مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم، و تدخل عدم اليقين فيما يخص القيمة المستقبلية للدينار، ما يؤثر على المبلغ الفعلي للصفقات العمومية، و ينتج عنها أيضا دفع الأفراد إلى الإستثمارات غير المنتجة (العقارات، الصرف الأجنبي).

#### المطلب الثاني: تنامي سوق الصرف الموازي.

إن الدينار الجزائري ليس سوي مرآة للنشاط الاقتصادي وعلاوة على ذلك فهو رمز من رموز سيادة الوطنية، لذلك لا بد أن يعرف انتعاشا، إلا أن الواقع يبين لنا أن الدينار الجزائري جد متدهور، وهذا لم يكن إلا نتيجة حتمية ومنطقية لتنامي ما يعرف بالسوق الموازي أو سوق السوداء أو السوق الغير رسمي.

ويمكن التمييز بين السوق الرسمي وسوق الموازية كالتالي<sup>(1)</sup>:

- سعر الصرف الرسمي هو السعر القانوني في سوق الصرف أو أهم سعر تجاري في نظام الثنائي، أما سعر الصرف الموازي هو السعر السوق السوداء أو هو السعر المالي في النظام الثنائي.

- السوق الرسمي يتميز بسعر مفروض للعملة، أما السوق الموازي فهذا السعر غير مفروض.

إن تخفيض سعر الصرف الدينار واقع لا يمكن نكرانه، وإنما يتم في الجزائر بصفة تدريجية وعلى مراحل لتفادي الصدمات وهذا بسبب أن السوق الموازية للعملة لا تزال مهيمنة بصورة كبيرة ومؤثرة<sup>(2)</sup>، فرغم التدابير التي إتخذتها السلطات لمكافحته إلا أنها لم تفلح بل إستمر في التنامي بشكل كبير إذ تعد الرقابة

(1) قندوز هشام: العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي على المدى الطويل-حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: إقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص: 104.

الصارمة والشديدة على سعر الصرف أهم أسباب التي أدت إلى الفشل في الحد من السوق الموازي بالإضافة إلى عدم وجود مكاتب للصرف.

وبما أن الدولة تحملت من خلال رفع الأجور والتحويلات الاجتماعية التي قدرت بحوالي 25مليار دولار، وبالتالي كان خيار تخفيض قيمة صرف الدينار، هو إجراء عمدت دول وحكومات سابقة إلى القيام به، لإمتصاص جزء من التضخم وأيضا لتقليص جزئي للواردات لأننا بتخفيض قيمة العملة الوطنية، نضاعف تكلفة الاستيراد لدى المتعاملين<sup>(1)</sup>. وباعتبار أن سعر الصرف الموازي مؤشر لمعرفة درجة الانحراف في قيمة الدينار الجزائري وكذلك سعة التخفيض الواجب إجراؤه من أجل تقليص الفارق بين السعيرين ، وسنقوم بتوضيح تطور سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمس فيما سيلي:

**الجدول رقم(24):** تطور سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي (2001 - 2013)

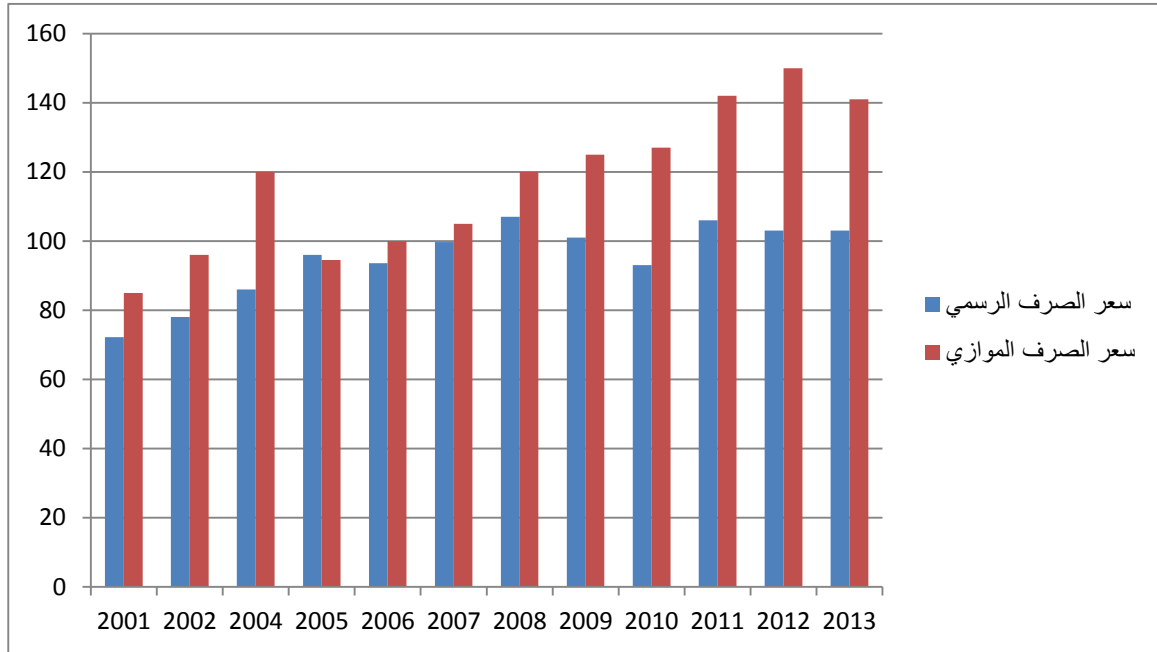
2005	2004	2003	2002	2001	السنة
96	86	-	78	72.25	سعر الصرف الرسمي
94.5	120	-	96	85	سعر الصرف غير الرسمي
2010	2009	2008	2007	2006	السنة
93	101	107	99.70	93.60	سعر الصرف الرسمي
127	125	120	105	100	سعر الصرف غير رسمي
2015	2014	2013	2012	2011	السنة
-	-	103	103	106	سعر الصرف الرسمي
-	-	141	150	142	سعر الصرف غير الرسمي

**المصدر:** بورعدة حورية:الاقتصاد غير رسمي في الجزائر. دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في

الاقتصاد، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013/2014، ص153.

(1)المرجع السابق: ص15.

الشكل رقم (08): تطور سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي (2001 - 2013)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (24)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن سعر الصرف الموازي سجل ارتفاع خلال الفترة (2001 - 2004) حيث كانت قيمة واحد أورو تساوي 85 دج في السوق الموازي مقابل 72.25 دج في السوق الرسمي سنة 2001 لترتفع إلى 120 دج في السوق الموازي مقابل 86 دج في السوق الرسمي سنة 2004 لتشهد سنة 2005 تراجع في سعر الصرف الموازي بقيمة 94.5 دج مقابل 96 دج في السوق الرسمي لآكن في الفترة (2006 - 2013) عرفت عودة الإرتفاع في سعر الصرف الموازي من جديد كنتيجة للتطورات التي طرأت على المستوى الدولي والتي من أهمها إرتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار.

ولآزال التعامل في هذه السوق جاريا والإقبال عليها بشكل كبير ما تسبب في تهاوي قيمة الدينار الجزائري في هذه الأسواق، وتباعدها بشكل كبير عن السعر الرسمي، حيث شهدت الأشهر الأولى من العام 2016 مبادلة الأورو الواحد بـ 200 دج والدولار الواحد بـ 175 دج في السوق الرسمية فكانت في نفس السنة تقدر بـ 120 دج للأورو الواحد و 107 دج للدولار الواحد<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: التضخم.

إمتدت آثار الأزمة البترولية إلى الوضع النقدي في الجزائر حيث شهدت معدلات التضخم في الجزائر إرتفاعا خاصة خلال الفترة (2014 - 2016) مما أدى بهذا الإرتفاع في التضخم إلى التأثير على

(1) عبد الحميد مرغيت: أسواق الصرف الموازية في الجزائر: أسبابها، آثارها، وسبل مكافحتها <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016/01>، 2018/05/12، 14:24.

قيمة الدينار الجزائري بالتدهور والإنخفاض الكبير، فالتضخم من المشاكل التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري.

بالنظر لما تسببه العوائد النفطية المرتفعة كما المنخفضة في إرتفاع معدّلاته ليصبح عائقا أمام الإستقرار الإجتماعي و الإستثمار الإنتاجي، فالسياسة المالية التوسعية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2001 ساهمت في زيادة الكتلة النقدية وتوجيه المعروض النقدي نحو الإستثمارات غير الإنتاجية والتوسع في حجم الواردات والرفع من قيمة الأجور وهو ما تسبب في تزايد الطلب المحلي والدفع نحو الإرتفاع في المستوى العام للأسعار في ظل غياب أي إستراتيجية واضحة لمواجهة الطلب بالإستثمار.

بالمقابل فقد كانت للسياسة الإنكماشية المعتمدة في الجزائر سنة 2015 التي سببها الأزمة البترولية دور في إنتقال معدل التضخم من 2.92% سنة 2014 إلى 4.78% سنة 2015 وهذا نتيجة لإنخفاض المعروض السلعي للقيود المفروضة على الإستيراد وضعف إنتاجية المؤسسات الوطنية و التدهور الحاصل في قيمة العملة وإرتفاع سعر صرفها بنسبة 25.67% بين سنتي 2014 و 2015 ليلبغ 100.44 دينار فالإعتماد المفرط على الإيرادات النفطية و توجيهها نحو القطاعات غير المنتجة أدى إلى ضعف الإقتصاد الحقيقي والإنتاج و هو ماله تأثير مباشر على قيمة العملة الوطنية<sup>(1)</sup>.

ولقد عرف التضخم أعلى قيمة له و بلغ مستوياته القياسية في الجزائر سنة 2016 حيث وصل إلى 6.4% مما أدى به إلى التأثير على العديد من العوامل الرئيسية المرتبطة مباشرة بالدينار الجزائري و التي تعطي للدينار قيمته و منه فقد تسبب في خفض الدينار خلال هذه الفترة من خلال:

أدى التضخم في الجزائر إلى فشل النقود في تأدية وظيفتها الأساسية المتمثلة في مقياسا للقيمة فكما إرتفعت الأسعار تدهورت قيمة النقود متسببة بذلك في حدوث إضطرابات في المعاملات بين مختلف الأعوان الإقتصاديين من دائنين و مدينين و كذلك من بائعين ومشتريين، مما أدى بشيوع الفوضى في الإقتصاد الجزائري و إضعاف ثقة الأفراد إتجاه العملة الوطنية، فاتجهو إلى البحث عن بديل لعملتهم المحلية المتمثلة في الدينار الجزائري أي أنهم حفرو أنفسهم على الإدخار لعملات أخرى ذات قيمة و مستوى عالي مقارنة مع الدينار الجزائري، باعتبار أن قيمة الدينار قد إنخفضت إتجاه العملات الرئيسية كالأورو و الدولار حيث أصبح سعر صرف الدينار الجزائري في سنة 2016 بالنسبة للأورو ( 1أورو = 20 دج ) و هذا التدهور أدى أيضا بالعملة الوطنية إلى فقدان وظيفة أخرى و المتمثلة في مخون للقيمة.

(1) حلبي حكيم: ريوخ النفط بين لجنة الموارد الفساد الإقتصادي و تداعيات الأزمة الحالية -قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية فيالجزائر، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، ص ص 135،134.

كما أن إرتفاع معدلات التضخم في الجزائر أدت إلى إضعاف القدرة التنافسية في الأسواق الدولية و ذلك بسبب تأثير التضخم على ميزان المدفوعات الجزائري الذي أصبح يسجل عجزا في سنة 2016 قدر بـ 26.03 مليار دولار.

و أدى التضخم كذلك إلى إرتفاع معدلات الفائدة في البنوك مما أدى إلى إرتفاع تكلفة الإقتراض وهذا ما أدى إلى إنخفاض الطلب على القروض و منه قلت الفوائد بالنسبة للبنوك.

كما لوحظ في الجزائر أن التضخم أثر بشكل كبير على القدرة الشرائية بالإنخفاض و هذا نتيجة للإرتفاع الحاد و الغير مبرر بصورة لم تعد مناسبة مع قدرات المستهلك الشرائية في ظل الأوضاع الإقتصادية و المعيشة الصعبة التي يعاني منها المواطن الجزائري خاصة أصحاب الدخل الثابتة.

كما أدى التضخم في الجزائر إلى إنخفاض مردودية المشاريع خاصة المشاريع الإستثمارية و ذلك بسبب إرتفاع تكاليف عوامل الإنتاج مما أدى بتوقيف أغلب المشاريع الإستثمارية و التعطل في إنجازها لمدة شهور وسنوات .

### المبحث الثالث: الإصلاحات المقترحة للحد من تدهور قيمة الدينار الجزائري.

لقد كان لإنهيار قيمة الدينار الجزائري آثار وخيمة على الإقتصاد أدت به إلى زعزعة إستقرار مختلف عوامله لذلك يستوجب على السلطات القيام بمختلف التدابير والإصلاحات في مختلف المجالات والقطاعات والتي من شأنها أن تحد من تدهور قيمة الدينار والعمل على رفعها مستقبلا

**المطلب الأول: الآثار السلبية لإنهيار قيمة الدينار الجزائري.**

لاشك أن إستمرار انخفاض قيمة الدينار ستكون له تداعيات سلبية على الإقتصاد الوطني والتي من بينها<sup>(1)</sup>:

- نشوء وتفشي ظاهرة التضخم المستورد نتيجة ارتفاع تكلفة المستوردات عند تقييمها بالعملة الوطنية وهو ما يعني تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، لاسيما أصحاب الدخل الثابتة مما يزيد من هشاشة الوضع الاجتماعي و السياسي في البلاد.

- إرتفاع قيمة المديونية الخارجية وكذا خدمة الدين عند تحويلها للعملة المحلية.

- إضعاف الثقة في مجال إدارة الأعمال، حيث أن المستثمرين المحليين والأجانب لا تكون لديهم أدنى رؤية حول السلوك المستقبلي لسعر الصرف الدينار ماعدا توقع انخفاضه المستمر، ودون تمكنهم من إتخاذ التدابير الضرورية للوقاية من ذلك، وهذا في ظل ضعف آليات التغطية و الوقاية من مخاطر الصرف في الجزائر.

- استمرار انخفاض قيمة الدينار لاسيما مقابل عملات الدول المجاورة كتونس والمغرب سيؤدي إلى إستمرار وإستفحال ظاهرة التهريب للسلع الجزائرية المدعومة من طرف الدولة (كالبنزين..الخ..) لبيعها في هذه الدول من أجل تحقيق مكاسب، وهذا على حساب تكبيد الخزينة العمومية خسائر دعما لأسعار هذه السلع.

- استمرار انخفاض قيمة الدينار سيؤدي لامحالة إلى انكماش الإنتاج المحلي بسبب زيادة تكلفة السلع الوسيطة المستوردة (مدخلات الإنتاج) ونشوء ظاهرة التخلي عن الصناعة .

#### المطلب الثاني: الإصلاحات على المدى القصير.

هناك جملة من الإصلاحات والتدابير التي يتوجب على السلطات القيام بها في الوقت القصير وهذا نظرا للوضع المتأزم الذي يعيشه الإقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة ، وكذا التدهور الحاد الذي يشهده الدينار الجزائري، فلا بد أن نبدأ بالإصلاحات التي يمكن تحقيقها على المدى القصير والتي من شأنها المساهمة في إسترجاع القيمة الحقيقية للدينار الجزائري مستقبلا، ونذكر من بين هذه الإصلاحات مايلي:

(1) عبد الحميد مرغيت: تقييم أداء الدينار الجزائري منذ خمسين سنة من الاستقلال. <http://iefpedia.com/arab/WP-content/uploads/2016/01> - 05 - 14 - 2018، 15:42 مساء

## 1- السياسة النقدية على المدى القصير.

إن تعرض سعر صرف العملة الوطنية لانخفاض كبير نسبيا في مقابل عملة أجنبية بسبب الإقبال على شراء العملة الأجنبية في مقابل العملة الوطنية في المدى القصير، يمكن للسياسة النقدية رفع سعر صرف العملة الوطنية في مقابل العملة الأجنبية مجددا من خلال رفع معدل الفائدة على الودائع المقيمة بالعملة الوطنية بحيث يقدم معدل الفائدة الجديد هذا مردودا حقيقيا يزيد على المردود الذي تحققه الودائع بالعملة الأجنبية، مما يشجع الطلب على العملة الوطنية كعملة إيداع في مقابل العملة الأجنبية، وهذا سيرفع من سعر صرفها ويصحح الخلل مؤقتا، لكن إتباع المصرف المركزي لهذه السياسة النقدية على المدى الطويل سيدفع الاقتصاد نحو الركود لأن تلك السياسة المشجعة على الإيداع ستقلل من الرغبة في الإنفاق والاقتراض بهدف الإستثمار أو الإستهلاك في ظل معدل الفائدة المرتفع، لذا لابد من موازنة مجموعة من العوامل والأخذ بالحسبان ما إذا كان الاقتصاد في حالة إنكماش أولا، لدى إتخاذ قرار نقدي حساس كهذا<sup>(1)</sup>.

تعتبر السياسة النقدية من أهم الإجراءات لتمكين السلطات النقدية من إدارة الصرف النقدي و ضبط السيولة بما يوافق مع الأحداث الاقتصادية للدولة لتحقيق الإستقرار النقدي الداخلي و الخارجي. و يتم ضبط السيولة من خلال السياسة النقدية التقييدية، حيث أنه يتبع البنك المركزي السياسة النقدية التقييدية من خلال تقليص كمية النقود و رفع معدل الفائدة ومن تم محاربة إرتفاع الأسعار و محاربة التضخم<sup>(2)</sup>. ومن هذا الأساس تبرز أهمية إستهداف المعروض النقدي بتبني قاعدة ثابتة لنمو النقد بمعنى أنه ينبغي إلزام البنك المركزي باستهداف معدل نمو النقد بحيث يكون مساويا لمعدل نمو إجمالي النقد الحقيقي، تاركا مستوى الأسعار دون تغيير، فإذا كان المتوقع أن ينمو الإقتصاد ب 2% في سنة معينة، ينبغي أن يسمح البنك المركزي بزيادة المعروض النقدي بنسبة 2%. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا بوجود إستقلالية تامة للبنك المركزي في صياغة و تنفيذ السياسة النقدية<sup>(3)</sup>.

كما تلعب سياسة التعقيم دورا هاما في تفعيل السياسة النقدية من خلال عزل آثار إرتفاع فائض السيولة على الأساس النقدي في الجزائر وإمتصاصه للحد من البوادر التضخمية، وتتم سياسة التعقيم من خلال مجموعة من الإجراءات تتمثل فيمايلي:

(1) فاطمة الزهراء خبازي: إشكالية عدم الاستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، مجلة الاقتصاد

الجديد، العدد 15، المجلد 02، 2016، ص 157.

(2) خليفي فايزة و شنافي خديجة: دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة (1990 - 2014)، مذكرة تخرج ضمن تقديم شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014 - 2015، ص 04.

(3) عبد الحميد مرغيت: مرجع سابق، ص 10.

- سياسة السوق المفتوحة: تتمحور حول بيع البنك المركزي لأذونات الخزينة وأدوات أخرى لخفض المكونات المحلية للقاعدة النقدية.

- سياسة الخصم و الإقتراض المباشر: وذلك من خلال رفع قيود اللجوء للبنك المركزي بغرض التمويل.

- الإحتياطات الإلزامية: يكون التدخل فيها عن طريق رفع معدلات الإحتياطي الإلزامي.

- مقايضات أسعار الصرف: يتدخل على أثرها البنك المركزي عن طريق بيع العملات في تاريخ لاحق بسعر صرف آجل.

## 2- السياسة المالية:

من المفيد التأكيد على الحقيقة الاقتصادية التي تقضي بأنه لا يمكن للسياسة النقدية وحدها تحقيق الإستقرار المطلوب لسعر صرف العملة المحلية لأن ذلك سينتج عنه استنزاف لاحتياطات البنك المركزي من العملات الصعبة، حيث يعود ذلك إلى المبدأ الاقتصادي البسيط المتمثل بتفاعل قوى العرض والطلب على العملة المحلية، فالسياسات الإقتصادية وبالخصوص المالية، يجب أن تتوجه بشكل متناسق مع السياسة النقدية<sup>(1)</sup>.

وهذا يقتضي معالجة العجز في الميزانية العامة للدولة لأن إستمرار العجز يدفع الحكومة إلى تغطيته عن طرق زيادة الكتلة النقدية (الإصدار النقدي) في شكل قروض، سندات، وهذا يعني زيادة في العرض النقدي مايقابه زيادة مماثلة في الناتج الحقيقي فيستفحل التضخم تبعا لذلك مما يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للنقود وهذا ما يتطلب معالجة العجز في الميزانية العامة من خلال<sup>(2)</sup>:

**2-1- تخفيض النفقات العامة:** يعتبر التوجه نحو تخفيض النفقات العامة خطوة رئيسية لتصحيح العجز في الميزانية العامة في الجزائر بسبب ما وصلت إليه من مستويات كبيرة جدا دفعت إلى كبر حجم الدولة في النشاط الإقتصادي، ومن تم فإنه يتوجه في هذا الإطار العمل على:

- الحد من الإنفاق على الدعم و التحويلات .

- الحد من التوظيف والزيادة في الأجور غير مرتبطين بالإنتاجية.

- ترشيد الإنفاق العام.

(1)فاطمة الزهراء خبازي: مرجع سابق، ص158.

(2) كريم بوددخ: اتجاه السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض . دراسة حالة

الجزائر 2001- 2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2014 .

2015، ص ص 294، 298.



**2-2- رفع الإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات:** تشكل الإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات في الجزائر من الإيرادات الضريبية بشكل شبه كامل إلا أن هذه الإيرادات تعتبر منخفضة، وهو ما يبرز التحديات التي تواجهها الدولة في سبيل رفع إيراداتها خارج قطاع المحروقات ومساهمتها في رفع قيمة إيرادات الميزانية العامة.

### 3- الحد من إنتشار أسواق الموازية:

من وجهة نظرنا فإن السلطات الجزائرية من خلال التدابير والإجراءات التي إتخذتها لم تهتم بمعالجة أصل المرض الذي هو الرقابة الشديدة المفروضة على الصرف و تقييد التدفقات المالية للمقيمين إلى الخارج على الرغم من عدم وجود مبررات تدعو لذلك نظرا للوضع الاقتصادي الكلي المقبول ، لذلك فالحل الأنسب في اعتقادنا لمعالجة مشكل الأسواق الموازية يقتضي التخفيف التدريجي للرقابة على الصرف وليس إزالتها بالكامل والعمل في إطار ذلك على<sup>(1)</sup>:

**3-1- إزالة الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي والموازي:** من شأن إزالة الفجوة الموجودة بين السعر الرسمي والموازي أو توحيدهما من خلال تصحيح السعر الرسمي وجعله قريبا أو مساويا للسعر الموازي، أن يحد من الإقبال الكبير على الأسواق الموازية لتحويل التدفقات النقدية الوافدة من الخارج، والتوجه نحو السوق الرسمي، ومن ثم إستقطاب جزء كبير من النقود التي كانت تتداول خارج الدوائر الرسمية.

**3-2- جعل مكاتب الصرف أكثر جاذبية:** لمعالجة العزوف الملاحظ من قبل الأفراد على إنشاء مكاتب الصرف، يجدر بالسلطات الوصية التفكير في سبل جعلها أكثر جاذبية من خلال الإستفادة من التجارب العربية الرائدة في هذا المجال مثل تجربة الإمارات العربية المتحدة حيث لا يتدخل البنك المركزي في تحديد أسعار صرف العملات في مكاتب صرف العملة في الدولة، كما لا يتحكم في وضع هامش معين للريح في أسعار صرف العملات لديها، فدوره ينحصر فقط في تحقق دوريا من أن هذه المكاتب تضع اللوحات الخاصة بصرف العملات في مكان بارز وواضح للجميع، وتقع على عاتق المتعاملين وهدم المقارنة بين أسعار صرف العملات في مختلف مكاتب الصرف ثم شراء وفق سعر الصرف المناسب، كما يتولى البنك المركزي إتخاذ الإجراءات المناسبة بحق مكاتب الصرف المخالفين لتعليمات.

إن هذه المكاتب بوسعها توسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة وإستيعاب حجم معتبر من الأموال وتجنب التعامل في السوق السوداء، فلا شك أن الأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو إعتباريين يتجنبون التعامل في السوق السوداء مادام هناك بديل أفضل وأضمن وهو مكاتب الصرف خاصة وأن تلك المكاتب لا

(1) عبد الحميد مرغيت: أسواق الصرف الموازية . أسبابها . علاجها، ص 9 . 11.

تحدد فيها المبالغ المصروفة كما أنها تقوم بذلك بوصل رسمي، ودور مكاتب الصرف لا يكمن في ذلك فقط، بل هي وسيلة مصاحبة للسياسة السياحية على عكس البنوك، فمكتب الصرف يمكن أن يتواجد في أي مكان ولا يتطلب تقديم أي وثيقة، إذ يكفي فقط التأكد من صحة الأوراق النقدية المقدمة وسلامتها من التزوير، كما أن تسطير سياسة الصرف تتطلب أن يكون البنك الجزائري على دراية بحجم المعاملات بهذه المكاتب على المستوى الوطني، الشيء الذي يجعل من تقديم تقارير شهرية إحصائية عن حجم المعاملات لفرع البنك المركزي على مستوى الولايات ضروري<sup>(1)</sup>.

**3-3 - تغليظ العقوبات على كل من يتعامل بالنقد الأجنبي خارج الدوائر الرسمية:** إن القضاء على أسواق الصرف الموازية يستلزم اعتبار تعاملات النقد الأجنبي خارج الإطار الرسمي من الظواهر الإجرامية التي تمس بهيبة الدولة وسيادة القانون، وتصنيفها كجرائم اقتصادية ومالية، وتغليظ العقوبات على من يبيعون العملة الأجنبية خارج القنوات الرسمية أو كل من يتعامل في النقد الأجنبي خارج الجهات المرخص لها بذلك، حيث يجب أن تشمل هذه العقوبات كل من عقوبة السجن وفرض الغرامات، إضافة إلى منح محافظ البنك المركزي سلطة تعليق ترخيص أي مكتب من مكاتب الصرف لمدة معينة علاوة على فرض غرامة مالية مماثلة في حالة مخالفة القواعد، كما يكون للبنك في حال تكرار المخالفة الحق في إلغاء ترخيص مكتب الصرف.

### المطلب الثالث: الإصلاحات على المدى المتوسط و الطويل

أما فيما يخص الإصلاحات التي يجب على الدولة القيام بها على المدى الطويل والتي تنصب جلها حول إصلاحات لنهوض بالتنمية الاقتصادية ومنه بالاقتصاد الوطني مما يساعد على استعادة القيمة الحقيقية لدينار الجزائري ومن بين أهم هذه الإصلاحات نذكر مايلي:

#### 1- تطوير الجهاز الإنتاجي:

من أجل الوصول إلى جهاز إنتاجي حقيقي محلي متطور يتمتع بالمرونة والكفاءة والإنتاجية من الضروري العمل على أن يولى لسوق السلع والخدمات أهمية كبيرة من حيث القيام بإصلاحات عملية تعزز

(1) محمد راتول: تحولات الدينار وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، مداخلة ضمن أبحاث ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحويلات الاقتصادية واقع و تحديات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية جامعة سطيف، يومي 14/15-12-2004، ص 354.

من مرونته وحرته والمنافسة بين متعامليه وفيما يلي مجموعة من بين هذه الإصلاحات التي يجب على الحكومة القيام بها من أجل النهوض بالجهاز الإنتاجي وتحسين كفاءته:<sup>(1)</sup>

**1-1- الحد من اللوائح التنظيمية:** من أهم العوامل المساعدة على تطوير أداء سوق السلع والخدمات بما ينعكس إيجابيا على تطوير الاقتصاد الجزائري هو العمل على الحد من اللوائح التنظيمية، باعتبار إن هذه اللوائح تقف عائقا أمام تعزيز مكانته وتحقيق دوره في الاقتصاد إذ تبرز بمثابة قيود أمام المتعاملين ومنه فالحد منها يمكن ذوي الموهبة والأفكار المتطورة من تأسيس مؤسسات، ومن ذلك فهو يشمل<sup>(2)</sup>:

أ- **تعزيز عملية الدخول إلى السوق:** من أجل تشجيع المتعاملين على الدخول إلى السوق يجب الحد من الإجراءات الإدارية التي يواجهونها والتي تتمثل في 14 إجراء كما من الضروري تقليص مدة استكمال الإجراءات البالغة 25 يوم، لذا يقترح مجموعة من الإصلاحات التي يمكن أن تساهم في تراجع عدد الإجراءات إلى 9 وتقليص المدة إلى 15 يوم:

- العمل على تفعيل عمل الشبائيك الموحدة؛

- إلغاء إجبارية نشر قانون الشركة في جريدتين وطنيتين؛

- دمج عملية التسجيل في الصندوق الوطني للضمانات الاجتماعية للعمال الأجراء والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وصندوق ضمان البطالة في وكالة واحدة؛

- تخفيض الحد الأدنى لرأس المال دون مستوي 28.6% المشروطة حاليا أو تراجع كلية عن اشتراطه؛

ب- **تعزيز المنافسة بين المتعاملين المتواجدين في السوق:** إن الحد من اللوائح التنظيمية يمتد أيضا ليشمل نشاط المتعاملين المتواجدين في السوق، حيث يواجه هؤلاء في تسيير مشاريعهم العديد من الأعباء والتكاليف والتي تؤثر سلبا على مردوديتهم ولتسهيل سير نشاط الأعمال بما يعزز المنافسة بين المتعاملين في النشاط الاقتصادي يستوجب العمل على تصحيح آلية إتمام إجراءات مختلف الجوانب المتعلقة بدورة حياة منشأة الأعمال كما يبرز فيما يلي<sup>(3)</sup>:

- عصرنة وتطوير المؤسسات العمومية السيادية المعنية بتوصيل الهاتف والكهرباء... الخ..، بما يضيف على أدائها سرعة في الاستجابة وبالتالي تقليص مدة الانتظار للمستثمرين.

- تسهيل عملية التنازل عن العقار وامتلاكه بتبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع فترة معالجتها.

(1) كريم بودخدخ: إجهاد السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض - دراسة حالة

الجزائر 2001 - 2014، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2014 - 2015، ص 257.

(2) المرجع السابق: ص 257.

(3) المرجع السابق، ص 260.

**1-2- دعم الابتكار:** وهو ما يعرف في العصر الحديث باقتصاد المعرفة، أين تحولت فيه الأفكار والمعرفة الجديدة إلى المورد الرئيسي للعملية الإنتاجية وتوجه إلى دعم الابتكار في الجزائر لا يكون إلا من خلال العمل على<sup>(1)</sup>:

تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال: حيث تعزز من التطور التكنولوجي الذي يساهم في تطوير نشاط الأعمال والإنتاج في سوق السل والخدمات؛

- تطوير الدعم المالي من طرف الدولة لتشجيع الابتكار: يمكن للدولة تعزيز التوجه نحو عمليات البحث والتطوير ومن ثم تعزيز جانب الابتكار في النشاط الاقتصادي، من خلال دعم الأبحاث العلمية التي توفر مزايا اقتصادية مباشرة كالرفع من مستوي الإنتاجية، وتوفير الدعم المالي للمؤسسات بغرض تنفيذ خططها الابتكارية.

- تعزيز التعاون بين المؤسسات والجامعات وتسويق البحوث: يتوجب على الدولة في هذا الإطار دفع الجامعات والمعاهد البحثية للتعاون مع المؤسسات الاقتصادية الراغبة في الدخول في اتفاقيات شراكة قصد الاستفادة من البحوث وتطبيقها على أرض الواقع، حيث يتم في هذا الإطار توفير تحفيزات للمؤسسات التي ترغب في عقد اتفاقيات تعاون مع الجامعات؛ كما يتم منح حقوق ملكية الاختراعات المتوصل إليها في الجامعات، بما يساعد على عملية تسويق البحوث والاستفادة منها.

**1-3- تطوير القطاع المالي:** يبرز القطاع المالي سواء القطاع المصرفي أو سوق رأس المال في حالة تراجع لا تسمح بخدمة الجهاز الإنتاجي وتوفير متطلباته سواء من حيث حجم التمويل أو من حيث نوعيته إن أهمية تطوير القطاع المالي تكمن في كونه الركيزة الأساسية التي ينطلق منها النمو والازدهار الاقتصادي على المدى الطويل، حيث يسمح القطاع المالي سواء من خلال الوساطة المالية أو سوق رأس المال بتعبئة المدخرات وتوفير التمويل بالتكلفة الأقل وكذا توجيه رأس المال في ظل وجود المنافسة نحو الاستخدام الأمثل له، وعليه فإن إصلاح القطاع المالي في الجزائر يعتبر ضرورة قصوى ومستعجلة في إطار رسم خيار مستقبلي للسياسة الاقتصادية بالجزائر يدعم من فرص النمو على المدى الطويل، ويكون مرتكز بالأساس على<sup>(2)</sup>:

- زيادة عدد الفروع البنكية والمؤسسات المالية في الاقتصاد الوطني.

- تعزيز حوكمة القطاع المصرفي.

(1) المرجع السابق: ص 260-263.

(2) كريم بوددخ وكرياش رحمة: تفعيل إصلاحات سوق المنتجات في الاقتصاد الجزائري، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 01، سبتمبر

2017، ص 14.

- تفعيل دور سوق الأوراق المالية في الإقتصاد الوطني.

**1-4- تطوير الهياكل القاعدية ومشروعات البنية التحتية:** وذلك من خلال التركيز على وفرة ونوعية خدمات البنية التحتية ومحاولة إشراك القطاع الخاص في إقامتها وتسييرها هذا فضلا عن تطوير وتفعيل الإطار التشريعي والتنظيمي لخدمة البنية التحتية لتحسين كفاءتها ونوعيتها، لما للدور المهم التي تؤديه هذه المنشآت في تحسين المناخ الاستثماري وزيادة القدرة التنافسية<sup>(1)</sup>.

## 2- تعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني:

يعد بناء وتنمية القدرة التنافسية منطلقا أساسيا لمواجهة تحديات النظام العالمي، الأمر الذي يتطلب جهود جادة للقيام بتعديلات وتغييرات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل ; ولهذا يجب على الدولة أن تفكر في سياسات وإستراتيجيات جديدة بهدف الرفع من قدرتها التنافسية، من خلال العمل على<sup>(2)</sup>:

**2-1- تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية وانجذاب الاستثمارات الأجنبية:** وضع إطار تشريعي ملائم يساعد على تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية ويكون متسما بالشمولية والمرونة والوضوح في منح الإعفاءات والتسهيلات ضمن ضوابط تنموية واستثمارية واضحة ومحددة وتبسيط إجراءات الترخيص والتسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة ووضع الإطار المؤسسي اللازم للإشراف على القضايا كافة المتعلقة بالإستثمارات وإدارتها، وبالتالي توجيه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الإقتصاد.

**2-2- إصلاح القطاع العام وتسريع عملية الخصخصة:** ذلك أن تطوير أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية والرفع من كفاءتها والرفع من كفاءتها وزيادة إنتاجيتها وذلك ضمن إجراءات التصحيح الهيكلي لكل قطاعات كما يجب كما يجب تنظيم عمليات الخصخصة التي باشرتها الدولة في مختلف الميادين والإسراع في تنفيذها وتعزيز دور القطاع الخاص من خلال قيامه بعمليات الإنتاج والإستثمار والتصدير بحيث ذلك لا يلغي الدور الرقابي والإشرافي والتنظيمي للحكومة.

**2-3- تطوير سوق العمل:** إن تطوير سوق العمل يعد أحد الركائز الأساسية لتحسين وتعزيز القدرة التنافسية، ويكون ذلك من خلال إتخاذ جملة من التدابير ترمي إلى تطويره، بدأ بوضع إطار تشريعي ملائم وإعطاء دور للقطاع الخاص في إعداد السياسات والبرامج المتعلقة بتطوير وتأهيل القوي العاملة الجزائرية

<sup>(1)</sup> هوام لمياء و ریحان الشریف: دور مناخ الاستثمار في دعم تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باجي مختار عنابة، العدد82، أبريل 2013، ص49.

<sup>(2)</sup> المرجع السابق.

فضلا عن التوسع الكمي والنوعي في برامج التأهيل والتدريب المهني وتطوير سياسات التعليم العالي بما يتلاءم مع سوق العمل.

ويتم تطوير سوق العمل من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات تتمثل فيمايلي<sup>(1)</sup>:

أ- إصلاح اللوائح التنظيمية: بالرغم أن اللوائح التنظيمية في سوق العمل تؤدي إلى زيادة احتمال بقاء العاملين في مناصب عملهم، إلا أنها تؤدي بالنسبة لمن هم في حالة بطالة إلى الحد من فرص العثور على وظيفة أو الدخول مجددا لسوق العمل، ولتحسين مرونة سوق العمل يقترح الإصلاحات التالية:

- تحرير إستخدام عقود العمل محددة المدة؛

- الحد من قيود الإستغناء عن العمالة الزائدة؛

- إضفاء المرونة على ساعات العمل؛

- الحد من التوظيف في القطاع العام؛

ب- تحسين نوعية التعليم والتدريب: وفي سبيل الرفع من مستوى مهارة العمالة وتحسين إنتاجيتها لابد من تبني بعض التوجهات العامة والتي من أهمها<sup>(2)</sup>:

- تنسيق أهداف التعليم والتدريب وهيكله مؤسساتها مع أهداف خطط التنمية، وذلك عن طريق التخطيط والتعاون بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- مساهمة القطاع الخاص في تخطيط وتمويل النظم التعليمية والتدريبية الفنية وتطوير مناخ التأهيل.

- إشراف مؤسسات الإعتماد الفني التي تؤكد الإلتزام بالجودة على قطاع التعليم والتدريب الصناعي، ووضع إستراتيجيات للتدريب الصناعي تشمل تحديد القطاعات الصناعية المحورية في الإقتصاد المحلي.

- زيادة نسبة مخصصات البحوث العلمية والتطبيقية والإهتمام بمراكز البحوث والبيوت الإستشارية وتطبيقها.

- ربط معاهد ومراكز البحوث في الجامعات بالمشروعات الإقتصادية.

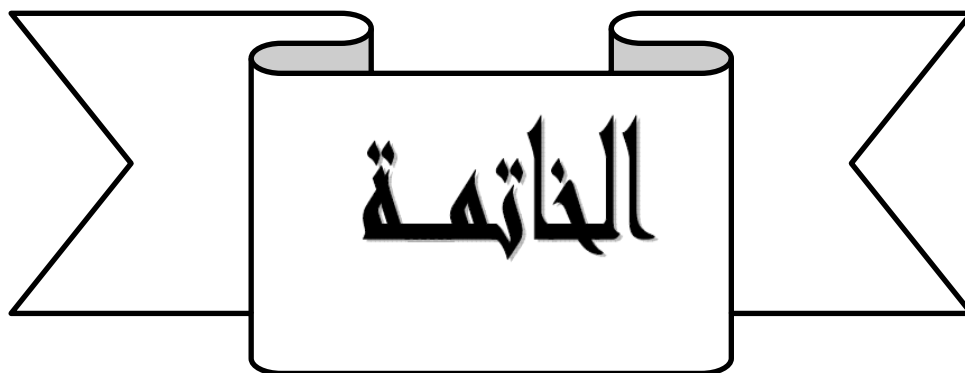
- إعتماد إستراتيجيات إنتاج قادرة على المنافسة، والإستمرارية في التطور المستدام.

(1) كريم بودخدخ: مرجع سابق، ص ص 278، 279.

(2) عبد العزيز عبدوس: سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في تحسين الإنتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العمل، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 3، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 2003، ص ص 180، 181.

## خلاصة:

إن مختلف الإجراءات والتعديلات المتخذة من قبل السلطات النقدية الجزائرية و كذلك سياسة التخفيض و التي كانت تركز على إسترجاع القيمة الحقيقية للدينار الجزائري و إنعاش وضعية العديد من المؤشرات الإقتصادية، لآكن و لسوء الحظ أن أغلب هذه الإصلاحات و التغيرات لم تكن ناجحة و أثرت سلبا على قيمة الدينار الجزائري بالإنخفاض و التدهور و قد واصل الدينار الجزائري سلسلة التخفيضات المتتالية خلال الألفية الأخيرة إذ تداخلت الأسباب التي كان له الأثر على قيمة الدينار الجزائري ولعل أهم هذه الأسباب هو الإرتفاع الكبير في التضخم ما أدى إلى إرتفاع الأسعار تبعا لذلك، ومنه إنخفاض القدرة الشرائية للنقود، بالإضافة كذلك للسياسة النقدية التي إتبعها بنك الجزائر من خلال قيامه بسلسلة من التخفيضات الإدارية لتقريب الدينار من قيمته الحقيقية، و كذلك إستفحال توسع سوق الصرف الموازية وهو من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هذا التدهور و هذا النمو في السوق السوداء كنتيجة للرقابة الصارمة على الصرف و تأخر الجزائر في إنشاء مكاتب صرف رغم سن قوانينها، و مما لاشك فيه فإن إستمرار إنخفاض قيمة الدينار سيكون له تداعيات سلبية على الإقتصاد الوطني تطبيق الإصلاحات المقترحة التي من شأنها خروج الإقتصاد الوطني من بوتقته و التوجه نحو العولمة الإقتصادية، و أن يكون سعر صرف الدينار الجزائري مرآة هذا التوجه، و حين ذاك نطرح إشكالية إعادة تقويم الدينار الجزائري إلى أصله بخلق دينار جديد.





## خاتمة:

يعتبر سعر الصرف أداة لربط الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي وهو عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية والعكس صحيح، كما يعتبر من أهم المواضيع التي تولي له مجمل الدول أهمية كبيرة لما له من آثار على مختلف المؤشرات والقطاعات الإقتصادية.

وفي إطار العلاقات الإقتصادية الدولية تواجه الجزائر مشكل تدهور قيمة عملتها ورغم الإجراءات والتعديلات التي قامت بها في كل مرحلة من مراحل تطور الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال إلى يومنا هذا فيما يخص نظام سعر الصرف من أجل المحافظة على ثبات قيمة العملة الوطنية وعدم إنخفاضها، إلا أنه رغم ذلك إنخفضت قيمة الدينار الجزائري وذلك نتيجة للعديد من الأسباب التي كان لها الدور البارز في التأثير على قيمة العملة الوطنية.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا معرفة الأسباب التي أدت إلى إنخفاض قيمة الدينار الجزائري ومحاولة إعطاء مجموعة من الإصلاحات التي يمكن من خلالها تصحيح الإختلال في قيمة الدينار الجزائري.

### 1- إختبار فرضيات الدراسة:

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع آليات تصحيح الإختلال في قيمة الدينار الجزائري يمكن إختبار الفرضيات كما يلي:

#### - الفرضية الأولى: يعتبر التضخم السبب الرئيسي لإنخفاض قيمة الدينار الجزائري.

أثبتت الدراسة أن إرتفاع معدلات التضخم في الجزائر أدت إلى إرتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا مقارنة بالسلع والخدمات في العالم الخارجي هذا ما أدى إلى تدهور الموقع التنافسي للمنتجات المحلية، وأدى كذلك إرتفاع معدلات التضخم إلى إنخفاض القدرة الشرائية، أي إنخفاض قيمة العملة الوطنية إتجاه العملات الأخرى وهذا ما أدى إلى زيادة عدد وحدات العملة الوطنية التي يتم تبادلها بوحدة واحدة من العملات الأجنبية ومنه إنخفاض قيمة العملة الوطنية إتجاه العملات الأخرى، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

#### - الفرضية الثانية: تراجع قيمة الدينار الجزائري هو خلل هيكلي وليس خلل ظرفي.

أثبتت الدراسة أن إنخفاض الدينار كان سببا ظرفيا وذلك كنتيجة للسياسة المالية التوسعية التي إنتهجتها الدولة مما أدى إلى زيادة الكتلة النقدية في الإقتصاد وذلك من خلال قيامها بعملية الإصدار النقدي دون مقابل وأيضا هناك أسباب هيكلية أدت إلى إنخفاض قيمة الدينار الجزائري ولعل أهم الأسباب الهيكلية هو الإعتماد على إيراد واحد لجلب العملة الصعبة ألا وهي إيرادات المحروقات، وكما هو معروف فأسعار البترول تحكمه تقلبات السوق العالمية مما يؤدي إلى إرتفاع وإنخفاض قيمته بصورة مفاجئة مما يعرض العملة إلى أضرار كبيرة، وعليه يمكن القول أن الفرضية الثانية خاطئة.

- الفرضية الثالثة: انخفاض سعر صرف الدينار راجع إلى ضعف الإقتصاد الجزائري.

أثبتت الدراسة أن الإختلال الهيكلي الذي يعيشه الإقتصاد الجزائري والذي يتجلى في ضعف الجهاز الإنتاجي المحلي وكذلك ضعف الإستثمار بالإضافة إلى أحادية مادة التصدير المتمثلة في المحروقات وكذلك إرتفاع فاتورة الإستيراد جعل من سعر الصرف الدينار يشهد تراجع كبيرا وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

**2- نتائج الدراسة:** من خلال دراستنا لموضوع آليات معالجة الإختلال في قيمة الدينار الجزائري توصلنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

### **2-1- نتائج الدراسة النظرية:**

- سعر الصرف هو الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية .

- يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل إقتصادية كالتغير في كمية النقود والتغير في معدلات الفائدة ومعدلات التضخم والإختلال في ميزان المدفوعات والتدخلات الحكومية.

- يتم إتباع سياسة سعر الصرف للدولة وفقا لثلاث أنظمة إما التثبيت أو التعويم أو الرقابة على الصرف.

- من أهم وظائف سوق الصرف الأجنبي هو تسهيل التبادل بين العملة المحلية والعملة الأجنبية.

### **2-2- نتائج الدراسة التطبيقية:**

- إن إعتقاد الجزائر على صادرات المحروقات يعتبر مصدر لضعف الإقتصاد الجزائري وهشاشته خاصة في ظل تقلبات أسعار الصرف.

- مرّ تسعير الصرف في الجزائر بثلاث مراحل أساسية، فترة الصرف الثابت من الإستقلال إلى 1994، مرحلة إصلاح الصرف والرجوع بالدينار الإسمي إلى التوازن مع الإصلاح الإقتصادي سنة 1988، و إستمرت إلى غاية إنشاء سوق الصرف مابين البنوك سنة 1996، و مرحلة الصرف العائم إبتداء من 1996 إلى يومنا هذا.

- أدت سياسة التخفيض في الجزائر إلى تدهور قيمة العملة الوطنية أكثر فأكثر و بالتالي التأثير سلبا على القدرة الشرائية للأفراد

- أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول إلى دخول الإقتصاد الوطني في أزمة حادة أدى إلى تباطؤ النشاط الإقتصادي وارتفاع تكاليف الصرف.

- يعاني الإقتصاد الجزائري من إختلال في القنوات المصرفية التي حالت دون تحقيق التوازن بين العرض والطلب على العملات الأجنبية ما أدى بدوره إلى تحفيز نشاط سوق الصرف الموازي.

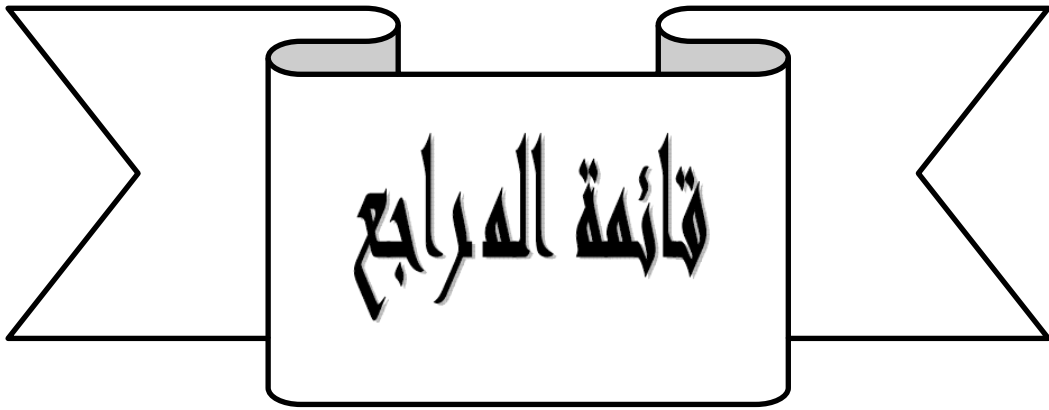
- ضعف أداء الجهاز الإنتاجي كان سببا في تسجيل إنخفاض حاد في الطلب على الدينار الجزائري.  
- تطوير سوق الصرف في الجزائر من خلال تحسين خدمات الصرف والتحويل وزيادة عدد مكاتب الصرف من أجل توفير الحجم الكافي من السيولة وتحقيق عمق أكبر في السوق ومنه تهيئة الظروف الملائمة لنجاح نظام التعويم.

- التخفيف من إجراءات الرقابة على الصرف بشكل تدريجي للوصول إلى التحويل الكامل للدينار الجزائري بشكل يدفع المتعاملين والمستثمرين الأجانب والمحليين للتقرب من مكاتب الصرف الرسمية وتقليص نشاط السوق الموازية.

- ضرورة تفعيل أداء الجهاز الإنتاجي وتشجيع الإستثمار في القطاعات خارج قطاع المحروقات.  
- توفير المناخ الإستثماري الذي يهدف إلى جذب الإستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو قطاعات خارج المحروقات.

- القضاء على السوق الموازية للصرف كعامل لتدهور قيمة الدينار الجزائري وكسب ثقة المستثمرين.  
**3- آفاق الدراسة:** رغم الصعوبات التي واجهتنا من نقص في المراجع و تفرقتها فيما يخص تدهور قيمة الدينار الجزائري، وتضارب في الإحصائيات بين الديوان الوطني للإحصائيات و تقارير البنك المركزي الجزائري، فإن هذه الدراسة لاتخلو من العيوب والنقائص التي تشوب جميع الدراسات، لكن الأکید يفتح النقاش لدراسة مواضيع متعددة تشمل هذا الموضوع، لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة بأن تكون إشكالية لمواضيع أخرى، وهي كمايلي:

- أثر إنخفاض سعر صرف الدينار الجزائري على الإقتصاد الجزائري.  
- أثر تغير سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر.



قائمة المراجع:

❖ المراجع باللغة العربية

✓ الكتب:

- 1- أحمد فريد مصطفى: الاقتصاد النقدي و الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- 2- إبراهيم الكراسنة: سياسات سعر الصرف، دور البرمجة المالية و السياسات الاقتصادية الكلية، عمان
- 3- إسماعيل إبراهيم الطراد: إدارة العملات الأجنبية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2005.
- 4- إيمان عطية ناصف: مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
- 5- بسام الحجار: العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، لبنان.
- 6- بشير مصيطفى: نهاية الربيع-الأزمة و الحل، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- 7- بن علي بلعزوز: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2003.
- 8- توفيق عبد الرحيم يوسف: الإدارة المالية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفا للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2004.
- 9- دومينيك: الاقتصاد الدولي، ترجمة: محمد رضا علي العدل وعبد العظيم أنيس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993
- 10- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي و آخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 11- سامي خليل: المرشد في الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006،
- 12- سامي عفيف حاتم: دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999.
- 13- سليم سعاوي: الجزائر ومنظمة التجارة العالمية: معوقات الإنضمام وأفاقه، الدار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2008.
- 14- سمير فخري نعمة: العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 15- شمعون شمعون: البورصة- بورصة الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

- 16- الطاهر لطرش: **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 17- عادل أحمد حشيش ومحمود شهاب: **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- 18- عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي: **سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الإقتصادية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان.
- 19- عبد المجيد قدي: **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 20- عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار المجدلوي للنشر، ط1، الأردن، 1999،
- 21- فليح حسن خلف: **الاقتصاد الكلي**، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2007.
- 22- لعلو موسى بوخاري: **سياسات الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية-دراسة تحليلية للأثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2010.
- 23- مجدي محمود شهاب: **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.
- 24- مجدي محمود شهاب: **سوري عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، لبنان، 2006.
- 25- محمد أحمد السريتي: **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2017.
- 26- محمد عبد العزيز عجيمة: **الاقتصاد الدولي دراسات نظرية وتطبيقية**، الإسكندرية، 2000.
- 27- محمد عبد المنعم عفر أحمد فريد مصطفى : **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.
- 28- محمد كمال الحمزاوي: **سوق الصرف الأجنبي**، منشأة المصارف، الإسكندرية، 2004.
- 29- محمود حميدات: **دروس في المالية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 30- مدني بن شهرة: **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان .الأردن، 2008.
- 31- مدني بن شهرة: **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومه، الجزائر، 2008 .
- 32- مروان عطوان: **أسعار صرف العملات**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر
- 33- مسعود مجيطة: **دروس في المالية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

34- نوزاد عبد الرحمان الهيبي منجد عبد اللطيف الخشالي: مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2007.

35- الهادي خالدي: المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، 1996.

36- وسام ملاك: الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2001.

#### ✓ المقالات:

1- نور الدين جوادي: طبع الدينار آلية فعالة و ليس لها بالضرورة آثار سلبية على الإقتصاد أو على القدرة الشرائية للمواطن، جريدة التحرير، 20 سبتمبر 2017.

#### ثالثا: الرسائل الجامعية:

1- بلحش عائشة: سعر الصرف الحقيقي التوازي-دراسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014

2- بورعدة حورية: الإقتصاد غير رسمي في الجزائر. دراسة سوق الصرف الموازي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013/2014

3- خديم الله سمير: أثر النفقات العامة على التنمية الاقتصادية . دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000 - 2017، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد صدق بن يحي، جيجل، 2016

4- خليفي فايزة و شنافي خديجة: دراسة قياسية لمدى تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر للفترة (1990 - 2014)، مذكرة تخرج ضمن تقديم شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014 - 2015،

5- سليمان شيباني: سعر الصرف ومحدداته في الجزائر(1993-2006)، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008. 2009

6- قندوز هشام: العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي على المدى الطويل-حالة الجزائر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: إقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

- 7- كريم بودخدخ: إتجاه السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض . دراسة حالة الجزائر 2001 . 2014 ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ، نقود ومالية، جامعة الجزائر 3 ، 2014 - 2015 .
- 8- مولاي بوعلام: سياسات سعر الصرف في الجزائر، دراسة قياسية (1990/01-2003/04)، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.
- 9- مولاي لخضر عبد الرزاق: متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009 - 2010 .
- ✓ المجالات:
- 1- حللمي حكيمة: ريع النفط بين لعنة الموارد الفساد الإقتصادي و تداعيات الأزمة الحالية -قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، العدد الخامس، جوان 2017 .
- 2- سمير آيت يحيى: التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 9، الجزائر، 2001 .
- 3- شهاب بونوة وخياط رحيمة: سياسة سعر الصرف بالجزائر (نموذجة قياسية للدينار الجزائري)، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، 2011 .
- 4- صالح نصولي و آخرون: جهد جاد في شمال إفريقيا لجعل العلاقات قابلة للتحويل، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 29، العدد 4، ديسمبر 1996 .
- 5- عبد العزيز عبدوس: سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في تحسين الإنتاجية في المؤسسات الجزائرية كمؤشر تنافسية مع التركيز على مؤشر إنتاجية العمل، مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، العدد 3، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 2003 .
- 6- فاطمة الزهراء خبازي: إشكالية عدم الاستقرار في سعر الصرف ودور السياسات الإقتصادية الكلية في علاجها، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 02، 2016 .
- 7- كريالي بغداد: نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015 .



- 8- كريم بوددخدخ وكرياش رحمة: تفعيل إصلاحات سوق المنتجات في الاقتصاد الجزائري، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 01، سبتمبر 2017.
- 9- محمد أمين بربري: مبررات ودوافع التوجه لأنظمة الصرف الدولية. دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مجلة شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر.
- 10- نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2014)، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة شلف، العدد 09، 2013.
- 11- هوم لمياء و ریحان الشریف: دور مناخ الاستثمار في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية تقييمية، مجلة العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باجي مختار عنابة، العدد 82، أبريل 2013.
- ✓ **الملتقيات والمؤتمرات:**
- 1- بوعشة مبارك: الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية - مقارنة نقدية، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاسها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 11-12/03/2013.
- 2- جديدي روضة: أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف 01، الجزائر، 11/12/مارس 2013.
- 3- عماري عمار ومحمادي وليد: آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)، جامعة سطيف 01، الجزائر، 11-12/03/2013.
- 4- فقير سامية وعبانة علي: دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن أبحاث الملتقى العلمي الدولي السادس حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدايل المتاحة، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير بالتعاون مع مخبر النمو والتنمية بالدول العربية، يومي 2/3/نوفمبر 2016.

5- كمال الدين بن عيسى: اثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوي الأسعار في الجزائر (2001.2014)، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف 01، الجزائر، 11/12/2009. 2009.

6- محمد راتول: تحولات الدينار وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، مداخلة ضمن أبحاث ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحويلات الاقتصادية واقع و تحديات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية جامعة سطيف، يومي 14/15-12-2004.

7- ناجية صالحى وفتيحة مختاش: أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2000.2014) نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، مداخلة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف 01، الجزائر، 11/12/2013. 2013.

✓ النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

1- القرار رقم 95 - 08 المؤرخ بتاريخ 23 ديسمبر 1995: المتعلق بسوق الصرف، الجريدة الرسمية، العدد الخامس.

2- النظام رقم 78 - 95 المؤرخ بتاريخ 26 ديسمبر 1995: المتعلق بقواعد و وضعيات الصرف.

3- المادة رقم 79 - 95 المؤرخة بتاريخ 27 ديسمبر 1995: المتعلقة بتنظيم و سير عمل سوق الصرف ما بين البنوك.

✓ التقارير:

- 1- التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري. 2004.
- 2- التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري 2008.
- 3- التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري 2010.
- 4- التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري 2011.
- 5- التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري 2012.
- 6- التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري 2013.
- 7- التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري 2014.
- 8- التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري 2016.
- 9- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية 2008 ص 26
- 10- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثة 2013 ص 26

11- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية 2014 ص25.

12- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية 2016 ص26.

13- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية 2014 ص20.

❖ المراجع بالفرنسية:

✓ **Les livres:**

1- Frederic Mashkin ;**the economics of money ; banking and financial markets** ;7th edition ; the addison- wesley series in economics ; 2004.

2- Henry bourguinat, finance **internationale**, presses univsitaires de France, 1992. Robert carbaugh: **International economics**, 12th edition, south- western, usa, 2009.

✓ **Les rapports:**

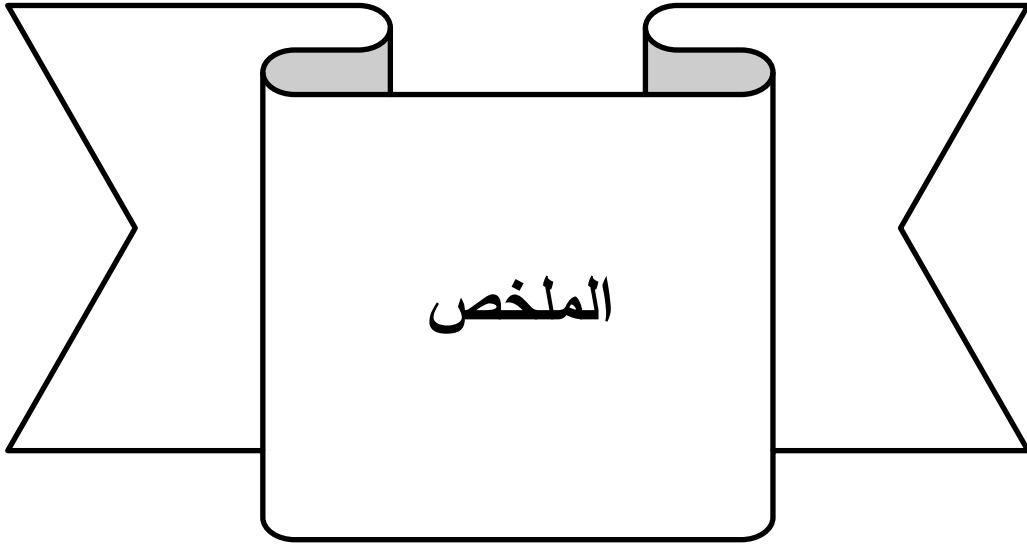
1- Banque d' Algérie, rapport 2003, évolution économique et monétaire.

2- Banque d' Algérie, rapport 2005, évolution économique et monétaire.

✓ **المواقع الإلكترونية:**

1- عبد الحميد مرغيت: أسواق الصرف الموازية في الجزائر: أسبابها، أثارها، وسبل مكافحتها،  
[http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016/01\\_2018/05/12\\_14:24](http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016/01_2018/05/12_14:24)

2- عبد الحميد مرغيت: تقييم أداء الدينار الجزائري منذ خمسين سنة من الاستقلال  
[http://iefpedia.com/arab/WP-content/uploads/2016/01\\_2018/05/14\\_15:42](http://iefpedia.com/arab/WP-content/uploads/2016/01_2018/05/14_15:42)



## ملخص:

الجزائر كغيرها من البلدان النامية تعاني من مشكل إنحراف سعر صرفها عن قيمته الحقيقية، ذلك بسبب عدم نجاح سياسة سعر الصرف منذ الإستقلال في التأثير الفعلي على قيمة الدينار الجزائري، و كذلك بسبب التوسع الكبير في سوق الصرف الموازي بالإضافة إلى الإرتفاع الكبير في معدلات التضخم وهو ماكان له التأثير السلبي على القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، الحد من هذا التدهور يحتاج إلى سياسة مبنية على إصلاحات هيكلية وتبني سياسات إقتصادية ومالية شجاعة يشارك فيها مجموع المؤسسات والمتعاملين الإقتصاديين والشركاء الإجتماعيين، فالثروة المالية الكبرى للجزائر لا تتمثل في مجرد تملكها أو التبذير في إنفاقها ولكن بإستخدامها بطريقة حكيمة وهو ما يوافق أن الجزائر لها فرصة كبيرة من أجل الإقلاع والعمل على تنويع صادراتها خارج المحروقات، لأنه لا يكفي حرص البنك المركزي على سعر صرف الدينار الجزائري الفعلي الحقيقي وإنما وهو الأصل أن تستثمر الجزائر في القطاعات خارج المحروقات من أجل جعلها منتجات أكثر تنافسية أمام الدول المتقدمة، الأمر الذي يعمل على رفع القيمة الحقيقية للدينار أمام العملات الرئيسية، والهدف الأساسي من هذه الدراسة هو معرفة الأسباب التي أدت إلى التدهور الكبير في قيمة الدينار الجزائري و محاولة إقتراح الإصلاحات اللازمة للرفع من قيمته.

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، الإقتصاد الجزائري، الدينار الجزائري.

### Abstract :

Algeria, like other developing countries suffer from the deviation of exchange rate from its true value, because of the failure in the exchange rate policy since independence to make real effects on the value of the Algerian Dinar, and also because of the great expansion in the parallel exchange market in addition to the significant rise in the rates of inflation, all these factors have a negative impact on the real value of the Algerian dinar. And the reduction of this deterioration needs a policy based on structural reforms and the adoption of economic and financial policies which all economic institutions, dealers and the social partners are contributing. The value of Algerian financial wealth does not just mean owned or extravagance in spending, but it means the use of judicious manner that Algeria has a great opportunity for take-off and to diversify their exports outside the fuel, because it is not enough for the central bank's paying attention to the real Algerian dinar exchange rate, however in fact Algeria should invest in sectors outside of fuels to make them more competitive products to the developed countries, which works to raise the real value of the dinar against the main currencies. The main objective of

this study is to know the reasons that led to the significant deterioration in the value of the Algerian dinar and to be able to propose the necessary reforms to raise its value.

Key words: exchange rate, Algerian dinar, economic Algerian.